د. خالد صقر

في بناء الوعي



مركز تفكر للبحوث والدراسات

في بناء الوعي

هذا الكتاب يتضمن بين دفتيه مجموعة من المقالات التي وفقني الله سبحانه وتعالى لكتابتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، والتي حاولت فيها رصد مستويات الخلل الفكري والمفاهيمي لدى التيارات الإسلامقراطية.

كما يتضمن الكتاب أيضا مجموعة من المنشورات التي كتبتها على مواقع التواصل الاجتماعي تدور في نفس الفلك، والتي جمعتها لكي تكون لبنات لبناء الوعي لدى الشباب العربي الذي وقع في حيرة شديدة نتيجة معايشة هذه التجربة المريرة.

يشمل الكتاب كذلك مجموعة من المقالات في فلسفة العلوم، فالاهتمام بفلسفة العلوم هو خطوة أولى في طريق إحياء الحضارة الإسلامية وتجديد أصولها المعرفية المتكاملة، لكي نتمكن من صناعة تصورات صحيحة ومستدامة عن الواقع المعاصر، وبناء وعي يصلح لمواجهة التحديات الثقافية والدينية والمادية التي تواجهها مجتمعاتنا.

د. خالد صقر

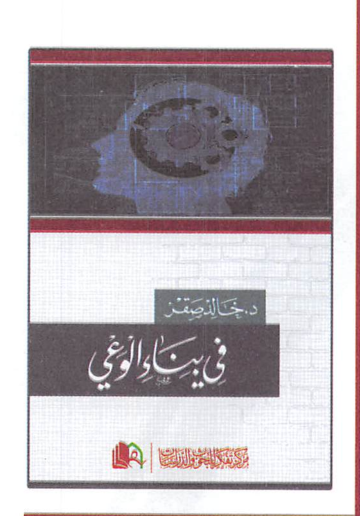



في بناء الوعي



- اسم الكتاب:





- اسم المؤلف: د. خالد صقر.
- الإيداع القانوني: (٢١٣٧) / ٢٠١٤م.
- قياس الصفحة: (١٧ × ٢٤).

الطبعة الأولى
(١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م)



مركز تفكر للبحوث والدراسات

هاتف: ٠٠٢-٠١١١٤٢٣٦٤٠٤ / ٠٠٢-٠١٠٩٠٨٢٦١٦٤

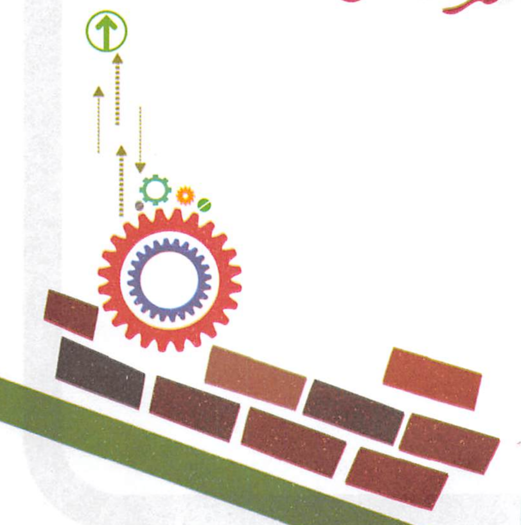
بريد إلكتروني: tfakkor@gmail.com

الموقع: www.tfakkor.com



في بناء الوعي

تأليف
د. خالد صقر

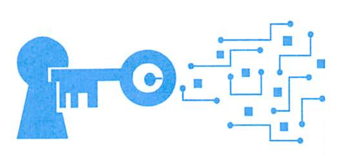



بسم الله الرحمن الرحيم



محتويات الكتاب

فصـــــــول مختــــــــــارة ١٦٣





تقريظ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعـد..

الوعـي.. هذه الحالـة الإدراكيـة التي تشكـل هدفًا وطموحًا لكل عاقـل يريـد أن يتبصـر طريقـه.

وقليلـون أولئـك الذيـن امتلكوا العـزم لتحويـل الأهـداف والطموحـات إلى واقـع.

والسبب ببساطة أن المسألة ليست سهلة؛ إنه قول ثقيل يلقى على عاتق ذلك الذي يطمح أن يكون من ورثة الأنبياء.

كما أن مجرد تحصيل قدر معقول من الثقافة والوعي في ظل زحمة الحياة وتحدياتها وشواغلها = يعد أمرًا عسيرًا أيضًا.

لكن الإشكال أن هناك حدًا من العلم والثقافة والوعي ليس اختياريًا؛ إنه حد ضروري لا يمكن أن يستغني عنه إنسان. حد يزيد بزيادة الدور المنوط بك، وبزيادة المواقع التي تتصدر لها..

أيـن الخطــأ إذًا ؟!!

لا يمكن القول إن الخطأ أحادي الجهة، بل القضية أعقد من هذا وأشد تركيبًا.. لكن يمكننا أن نمسك بأحد أهم أسباب الخلل الموجود لنبدأ به الطريق.

إنه ببساطـة: حالة العجـز والكسـل والبطالـة وإحـراق الفراغ وفتـور العـزم التي تمـلأ حياتنـا.

ببساطة شديدة: إن ما يبذله الممثل أو المهرج من جهد لإتقان مهنته والوصول لذروة الأداء فيها والقيام بأدوار منهكة لترفعه بين أقرانه = أكبر بكثير مما تبذله أنت لتتعلم أو ترفع درجة ثقافتك ووعيك، بل صدقني يبذلون أحيانًا من الجهد أضعاف ما تبذله أنت لنصرة دينك والوعي بمسالك فهمه والدعوة إليه؛ لذلك كانوا يتكلمون عن جلد الفاجر وعجز الثقة.

أخي الحبيب الدكتور خالد صقر، هو واحد من العقول الفذة التي تسد ثغرًا قل شاغلوه؛ أعني المساهمة في بناء الوعي، وتهيئة السبل لامتلاك أدوات التفكير العلمي المستقيم.

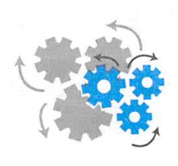
لن تتفق معه في كل ما يكتب، وربما تختلف معه في كل ما يكتب، لكن الاتفاق والاختلاف في الآراء هو آخر ما نبتغيه ها هنا.

الحقيقة أن الهدف من كثير من هذه المقالات والشذرات والفصول المختارة هو تحفيز أدوات التفكير النقدي لدى القارئ. وبالتالي فلا بأس أن تختلف معها، لكن المهم أن تعرف كيف تختلف معها، وأن تعلم أن النقد العلمي للأفكار التي تختلف معها يبدأ أولاً من جودة فهمها، واستخراج ما فيها من حجج وأبنية استدلالية، ثم الأناة في البحث والتفكير واتخاذ الموقف النقدي.

فإن أنت فعلت هذا = فقد أدت هذه الكتابات هدفها، ولا بأس بعد ذلك أن تختلف معها.

أشكر أخي الكريم الدكتور خالد على أنه قد أتاح لي الفرصة لقراءة هذه المختارات مرة أخرى مجمعة بعد أن استمتعت بقراءتها منجمة، وقد انتفعت بها عند الاختلاف انتفاعًا لا يقل عن انتفاعي بها حال الوفاق.







الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وأصحابه أجمعين، وبعد..

لقد شهد العالم الإسلامي خلال السنوات القليلة المنصرمة أحداثًا غير مسبوقة منذ سقوط الامبراطورية العثمانية، وتقسيم أراضيه بواسطة جيوش الاحتلال الأوروبية..

ولقد كان للوطن العربي نصيب الأسد من هذه الأحداث التي تشابكت فيها الثورات الشعبية مع المواجهات الثقافية بين المكونات المختلفة للمجتمعات العربية بالإضافة إلى التدخل الغربي السافر في كل تلك الأحداث من خلال مؤسسات "المجتمع الدولي" التي شكلتها الدول الكولونيالية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لكي تضمن تفوقها وسيطرتها على مقدرات العالم من موارد وثروات، ومع احتدام وتسارع هذه الأحداث تبينت مظاهر الخلل في المجتمعات العربية والتي تكونت نتيجة عقود طويلة من التغريب الثقافي والمسخ الحضاري، والتي تسببت في ما تعيشه البلاد العربية الآن من تخلف في كل مجالات الحضارة والحياة، بدئًا من الدين مرورًا بالاقتصاد والصناعة وانتهاءًا بالثقافة والفن.

إن تكشف مظاهر الخلل في المجتمعات العربية قد تضمن مفاجأة كبرى، لا تتعلق بطبيعة العلاقة بين الشرق العربي والغرب الأوروأمريكي، ولا تتعلق بفشل الأنظمة العربية الاستبدادية، ولا تتعلق بتوجهات النظام العالمي ومؤسساته، لكنها تتعلق بالتيارات الإسلامية؛ التي كانت الجماهير تعلق بها آمال الإصلاح وطموحات النهضة وأحلام الحضارة.

لقد تبين بوضوح لا يدع مجالاً للشك ولا للتردد أن هذه التيارات لا يمكن أن يناط بها هذه الآمال ولا تلك الطموحات لأنها في ذاتها تحمل الكثير من أسباب الفشل والتخلف والجهل، ولأنها لا تختلف عمليًا عن تيارات التغريب والاستعمار التي صنعت الاستبداد في الوطن العربي على مدار القرن العشرين بأكمله.

لقد كانت تجربة الإخوان المسلمين في مصر تجربة محورية وتاريخية لكل من يحاول فهم طبيعة التيارات الإسلامية وتقدير جاهزيتها للإصلاح في الوطن العربي، فقد جسدت هذه التجربة ثلاثة مستويات من الخلل الأصولي العميق لدى جماعة الإخوان ولدى كل الأطياف الإسلامية الأخرى التي اختارت أن تسير على نهجها في ممارسة العمل السياسي في مصر في هذه الظروف التاريخية.

فقد جسد **المستوى الأول** الاختلال الشديد في فهم السياسة الدولية واستراتجيات النظام العالمي، وعكس **المستوى الثاني** انعدام القدرة على التخطيط السياسي والاقتصادي الداخلي بما يتماشى مع الفهم السليم لطبيعة التحديات التي تواجه الفكرة الإسلامية، وجسد **المستوى الثالث** عدم تبلور الفكرة الإسلامية أصلاً لدى هذه التيارات وضبابية وتشتت تصوراتهم عن دور الإسلام في الواقع المعاصر بحضارته الحديثة ذات الأصول المادية والمنطلقات الإنسانية.

هذا الكتاب يتضمن بين دفتيه مجموعة من المقالات التي وفقني الله سبحانه وتعالى لكتابتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، والتي حاولت فيها رصد المستويات الثلاثة للخلل الفكري والمفاهيمي لدى التيارات الإسلامُقراطية..

كما يتضمن الكتاب أيضًا مجموعة من المنشورات التي كتبتها على مواقع التواصل الاجتماعي تدور في نفس الفلك، والتي جمعتها لكي تكون لبنات لبناء الوعي لدى الشباب العربي الذي وقع في حيرة شديدة نتيجة معايشة هذه التجربة المريرة، لاسيما هؤلاء الذين تشكل وعيهم الديني والسياسي خلال تلك الفترة الاستثنائية من تاريخنا الحديث.

يشمل الكتاب كذلك مجموعة من المقالات في فلسفة العلوم، والتي أرى أن تجاهل المفكرين العرب لها خلال المائة عام المنصرمة، على حساب اتجاههم كليًا إلى الفنون والآداب، كان سببًا رئيسيًا في التخلف العلمي الذي أصاب مجتمعاتنا.

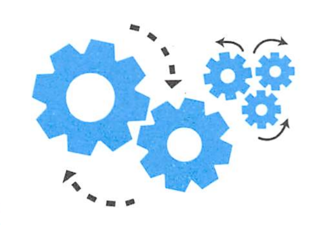
إن الاهتمام بفلسفة العلوم ومحاولة فهم الانتاج الغربي الغزير في مجالاتها، والذي يشكل الأساس المعرفي للعقل الغربي المعاصر، هو خطوة أولى في طريق إحياء الحضارة الإسلامية وتجديد أصولها المعرفية المتكاملة، لكي نتمكن من صناعة تصورات صحيحة ومستدامة عن الواقع المعاصر، وبناء وعي يصلح لمواجهة التحديات الثقافية والدينية والمادية التي تواجهها مجتمعاتنا في عصرٍ صنع فيه الغرب من المادية الإنسانية أصلاً للحضارة العالمية بأكملها.

وختامًا..

فإن المقالات التي جمعتها في هذا الكتاب تعكس اتجاهًا تحليليًا يقوم على الموضوعية والواقعية، فمن الطبيعي أن تشهد الكثير من الأفكار والقناعات التي تعكسها هذه المقالات قدرًا من التغير والتطور بمرور الزمن، ومن الطبيعي كذلك أن يجد القارئ المثقف المطلع في هذه المقالات بعض القصور والمحدودية، كما هو الحال في أي نتاج فكري يقوم على التحليل الموضوعي.. ولذلك فأرجو أن يستمر التواصل والنقاش حول هذه المقالات لكي تصبح الأفكار التي جاءت بها أكثر اكتمالاً وشمولية في المستقبل بإذن الله.

والحمد لله رب العالمين،،،

د. خالد صقر



مقالات مختارة



لماذا يتحكَّم اليهود اليوم في أنظمة العالم السياسيَّة وموارده الاقتصاديَّة؟

ألا يتحكَّمون في صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكيَّة أقوى الدول في هذا الزمان؟ ألا يتحكَّمون في حِلف الناتو أقوى الأحلاف العسكريَّة في العالم؟ ألا يتحكَّمون في بورصات العالم وأسواقه الماليَّة؟ ألا يتحكَّمون في صناعة السينما والدواء والأسلحة؟ وفي أسعار البترول والذهب واليورانيوم؟

هل يذكر أحدُكم الزمن الذي كان المسلمون يحكمون فيه العالم؟ هل يذكر أحدُكم الأندلس؟ قُرطبة وغِرناطة وطُليطلة؟ هل يعلم أحدكم شيئًا عن بني موسي الذين اكتشفوا واستخدموا القوى الهيدروليكيَّة في بغداد قبل الغرب بألف عام؟ هل يذكر أحدُكم يوم أن كانت جامعات الأندلس قِبلة العالم أجمع؟

لماذا تخلَّف المسلمون وتقدم غيرهم؟

والأسوأ لماذا تقدم اليهود؟ أعدى أعداء الإسلام؟!

هل من سبيل لعودة الإسلام والمسلمين، والحضارة الإسلامية بشكل عامٍّ للسيطرة على مقاليد الأمور في هذا العالم المضطرب؛ لنشر العدل والسماحة والتوحيد؟!

أزعم أنّي في هذا المقال أُقدم إجابة على هذة الأسئلة، أو على الأقل أهمها...

الأمة اليهوديَّة اليوم ـ حقائق وأرقام

تعداد اليهود في العالم (١٤ مليون نسمة).. التوزيع: (٧ ملايين) في أمريكا، و(٥ ملايين) في آسيا، و(٢ مليون) في أوروبا، و(١٠٠ ألف) في أفريقيا.

الأمة الإسلاميَّة اليوم ـ حقائق وأرقام

تعداد المسلمين اليوم: (١,٥ مليار نسمة) ـ المليار ألف مليون ـ، التوزيع: (٦ ملايين) في أمريكا، و(١ مليار) في آسيا والشرق الأوسط، و(٤٤ مليون) في أوروبا، و(٤٠٠ مليون) في أفريقيا.

:: خمس سكان العالم تقريباً مسلمون ::

إذن؛ لكلِّ هندوسي واحد، هناك مسلمين اثنين في العالم.

إذن؛ لكلِّ بوذي واحد، هناك مسلمين اثنين في العالم.

إذن؛ لكلِّ يهودي واحد، هناك (١٠٧ مسلم) في العالم!

نعم.. لكل يهودي واحد هناك مائة وسبعة مسلم!! ومع ذلك، فللأسف الشديد الواقع المعاصر يقول لنا إنَّ (١٤ مليون) يهودي هم اليوم أقوى من مليار ونصف مسلم!



لأن ...

- ألبيرت إنشتاين (واضع النظريَّة النسبيَّة ومؤسس علم الفيزياء الحديثة): يهودي.
- سيجموند فرويد (مُؤسس علم التحليل النفسي): يهودي.
- كارل ماركس (مُؤسس الشيوعيَّة): يهودي.
- بول ساموليلسون (مُؤسس علم الاقتصاد الحديث): يهودي.
- ميلتون فرايدمان (مُؤسس الراسماليَّة الحديثة وواضع سياسات الأسواق الحرة): يهودي.
- إروين شرودنجر (مُؤسس علم ميكانيكا الكم): يهودي.
- لودفيج بولتزمان (مُؤسس علم الميكانيكا الجزيئيَّة): يهودي.

لأنَّ...

← بنجامين روبن (مُخترع الحقنة الطبيَّة): يهودي.
← يوناس سالك (مُخترع لقاح شلل الأطفال): يهودي.
← جيرترود إليون (مُخترع دواء سرطان الدم - اللوكيميا): يهودي.
← باروخ بلومبيرج (مُكتشف التهاب الكبد البائي وعلاجه): يهودي.
← بول إرليخ (مُكتشف دواء مرض الزهري): يهودي.
← إيلي ماتشينكوف (مُطور أبحاث جهاز المناعة): يهودي.
← أندرو شالي (صاحب أهم الأبحاث في أمراض الغدد الصماء): يهودي.
← آرون بيك (صاحب أهم أبحاث العلاج الإدراكي): يهودي.
← جريجوري بيكوس (مُخترع حبوب منع الحمل): يهودي.
← جورج والد (صاحب أهم الدراسات في العين البشريَّة وشبكيتها): يهودي.
← ستانلي كوهين (صاحب أهم دراسات علاج السرطان): يهودي.
← ويليم كلوفكيم (مُخترع الغسيل الكلوي وأحد أهم الباحثين في الأعضاء الصناعية): يهودي.

لأنَّ...

← ستانلي ميزور (مُطور المعالج المركزي CPU): يهودي.
← ليو زيلاند (مُخترع المفاعل النووي): يهودي.
← بيتر شولتز (مُخترع الألياف الضوئية): يهودي.
← تشارلز أدلر (مُخترع إشارات المرور الضوئية): يهودي.
← بينو ستراس (مُخترع الصلب الغير قابل للصدأ - الستانلس ستيل): يهودي.
← آيسادور كيسي (مُخترع الأفلام المسموعة): يهودي.
← أيميل بيرلاينر (مُخترع الميكرفون والجرامافون): يهودي.
← تشارلز جينسبيرغ (مُخترع مسجل الفيديو): يهودي.

لأنَّ...

← (Polo – Ralph Lauren): يهودي.
← (Levi's Jeans) – ليفى شتراوس: يهودي.
← (Starbucks) – هوارد شولتز: يهودي.
← (Google) – سيرجي برين: يهودي.
← (Dell) – مايكل ديل: يهودي.
← (Oracle) – لاري إليسون: يهودي.
← (DKNY) – دونا كاران: يهودية.
← (Baskin Robins) – إيرف روبنز: يهودي.
← (Dunkin' Donuts) – ويليام روزينبيرغ: يهودي.

لأنَّ...

← هنري كسنجر (وزير خارجية أمريكي): يهودي.
← ريتشارد ليفين (رئيس جامعة ييل): يهودي.
← ألان جرينسبان (رئيس جهاز الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي): يهودي.
← مادلين أولبرايت (وزيرة خارجية أمريكية): يهودية.
← جوزيف ليبرمان (سياسي وإعلامي أمريكي بارز): يهودي.
← كاسبر وينبيرجر (وزير خارجية أمريكي): يهودي.
← ماكسيم ليتفينوف (وزير شؤون خارجية الاتحاد السوفييتي سابقًا): يهودي.
← ديفيد مارشال (رئيس وزراء سنغافورة سابقًا): يهودي.
← آيزاك آيزاك (حاكم استراليا سابقًا): يهودي.
← بنجامين دزرائيلي (رئيس وزراء المملكة المتحدة سابقًا): يهودي.
← يفيجني بريماكوف (رئيس وزراء روسي سابق): يهودي.
← باري جولدووتر (سياسي أمريكي): يهودي.
← خورخي سامبايو (رئيس سابق للبرتغال): يهودي.
← هيرب جري (نائب رئيس وزراء كندي): يهودي.

← بيير منديز (رئيس وزراء فرنسي): يهودي.

← مايكل هوارد (وزير دولة بريطاني): يهودي.

← برونو كريسكي (مستشار نمساوي): يهودي.

← روبرت روبين (وزير الخزانة الأمريكية): يهودي.

← جورج سوروس (من سادة المضاربة والاقتصاد في الولايات المتحدة): يهودي.

← وولتر أنينبيرغ (من أهم رجال العمل الخيري والمجتمعي في الولايات المتحدة): يهودي.

لأنَّ...

← (CNN) – وولف بليتزر: يهودي.

← (ABC News) – بربارا وولترز: يهودية.

← (Washington Post) – يوجين ماير: يهودي.

← (Time Magazine) – هنري جرونوالد: يهودي.

← (Washington Post) – كاثرين جراهام: يهودية.

← (New York Times) – جوزيف ليليفيد: يهودي.

← (New York Times) – ماكس فرانكل: يهودي.

إنَّ الأسماء المذكورة أعلاه هي مجرد أمثلة فقط، ولا تحصر كل اليهود المُؤثرين، ولا كل إنجازاتهم التي تستفيد منها البشرية اليوم في حياتها اليومية.

جائزة نوبل:

ولكي ندرك أكثر حجم تأثير اليهود في العالم المعاصر، وحكم سيطرتهم على مقاليد السيطرة على العالم (العلم، والمال): لنتأمل أكثر في بعض الإحصائيات عن جائزة نوبل، وهي تعتبر الجائزة الأكثر احترامًا في العالم لمَن شارك في الإسهام في صناعة الحضارة البشرية الحديثة.

في آخر ١٠٥ عامًا، فاز (١٤ مليون) يهودي بـ (١٨٠) جائزة نوبل، وفي الفترة ذاتها فاز (مليار ونصف) مسلم بـ (ثلاث) جوائز نوبل، وبهذا يكون المعدل هو جائزة نوبل لكل (٧٧٧٧٨) أقل من ثمانين ألف يهودي، وجائزة نوبل لكل (٥٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسمائة مليون مسلم.

لو كان لليهود نفس معدل المسلمين لحصلوا خلال الـ (١٠٥ سنة) الماضية على (٠,٠٢٨) جائزة نوبل، أي: أقل من ثلث جائزة، بالمثل لو كان للمسلمين نفس معدل اليهود لحصلوا خلال الـ (١٠٥ سنة) الماضية على (١٩٢٨٦) جائزة نوبل.

لكن هل يرضى اليهود بأن يصلوا لمثل هذا التردي المعرفي (العلم هو أحد فروع المعرفة بالإضافة إلى الدين والفلسفة)؟!

وهل تفوقهم المعرفي هذا

صدفة؟ أم غش؟ أم مؤامرة؟ أم واسطة؟

ولماذا لم يصل المسلمون لمثل هذه المرتبة، ولهذه المناصب والقدرة على التغيير رُغم الفارق الواضح في العدد أو الكيف؟ ... لماذا هذا التفاوت الهائل والقبيح بين إنجازات اليهود وإنجازات المسلمين في هذا العصر؟!

حقائق مؤلمة

بعض الأرقام تشي بأسباب هذه الحقائق المؤلمة:

- في العالم الإسلامي كله، هناك (٥٠٠) جامعة.
- في الولايات المتحدة الأمريكية هناك (٥٧٥٨) جامعة!
- في الهند هناك (٨٤٠٧) جامعة!
- يُوجد جامعات إسلامية في قائمة أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم (١٪ من عدد الجامعات في العالم الإسلامي).

- ← هناك (٦) جامعات إسرائيلية في قائمة أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم. (١٠٠٪ من عدد الجامعات الإسرائيلية).
- ← نسبة التعلم في الدول الأوروبية (٩٠٪).
- ← نسبة التعلم في العالم الإسلامي (٤٠٪).
- ← عدد الدول الأوروبية بنسبة تعليم (١٠٠٪) هو ١٥ دولة.
- ← لا توجد أي دولة مسلمة وصلت فيها نسبة التعليم إلى (١٠٠٪).
- ← نسبة إتمام المرحلة الابتدائية في الدول الأوروبية (٩٨٪).
- ← نسبة دخول الجامعات في الدول الأوروبية (٤٠٪).
- ← نسبة دخول الجامعات في الدول الإسلامية (٢٪).
- ← هناك (٢٣٠) عالم مسلم بين كل مليون مسلم.
- ← هناك (٥٠٠٠) عالم أمريكي بين كل مليون أمريكي.
- ← في الدول الأوروبية هناك (١٠٠٠) تقني في كل مليون.
- ← في الدول الإسلامية هناك (٥٠) تقني لكل مليون.
- ← تصرف الدول الإسلامية في المتوسط ما يعادل (٠,٢٪) من مجموع دخلها القومي على الأبحاث والتطوير، وقد ينحدر الرقم إلى (٠,٠٠٠١٪) كما هو الحال في مصر!
- ← تصرف الدول الأوروبيَّة والولايات المتحدة في المتوسط ما يعادل (٦٪) من مجموع دخلها القومي على الأبحاث والتطوير، وقد يزيد إلى (١٣٪) كما هو الحال في إسرائيل!
- ← معدل توزيع الصحف اليوميَّة في باكستان هو (٢٣) صحيفة لكلِّ (١٠٠٠) مواطن.
- ← معدل توزيع الصحف اليوميَّة في سنغافورة هو (٤٦٠) صحيفة لكلِّ (١٠٠٠) مواطن.
- ← في المملكة المتحدة يتم توزيع (٢٠٠٠) كتاب لكلِّ مليون مواطن.
- ← في مصر يتم إصدار (١٧) كتابًا لكلِّ مليون مواطن.
- ← المعدات ذات التقنيَّة العاليَّة تشكل (٠,٩٪) من صادرات باكستان، و(٠,٢٪) من صادرات المملكة العربية السعودية، و(٠,٣٪) من صادرات كلٍّ من الكويت والجزائر والمغرب.
- ← المعدات ذات التقنية العالية تشكل (٦٨٪) من صادرات سنغافورة.

إذن؛ يُمكننا القول: إنَّ...

- الدول الإسلاميَّة لا تملك القدرة على صنع المعرفة...
- الدول الإسلاميَّة لا تملك القدرة على نشر المعرفة حتى لو كانت مستوردة من أعدائها...
- الدول الإسلاميَّة لا تملك القدرة على تصنيع أو تطبيق المعدات ذات التقنيَّة العالية...

الحقيقة الواضحة

الواقع: أنَّ الحقيقة واضحة، ولا تحتاج لأدلة ولا براهين ولا إحصائيات، لكن بيننا مَن يُناقض نفسه، وينكر ما هو أوضح من الشمس، ولهؤلاء ذكرت الأرقام السابقة، نعم... اليهود وصلوا لما وصلوا إليه؛ لأنَّهم تبنوا التميز المعرفي، وقاموا باعتماده دستورًا لأبنائهم.

الأسماء المذكورة أعلاه لم تصنع خلال يوم وليلة، أصحاب هذه الأسماء تمت تربيتهم وتنشئتهم بشكل صحيح بما يتوافق ومتطلبات النجاح في العصر الحديث، وتعرَّض هؤلاء للكثير من الصعوبات حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، لم يُولدوا وفي أفواههم ملاعق ذهبية، ولم ينغلقوا على عناصر بالية للنجاح لا تتواكب ومتطلبات عصر يخضع لتفوق العلم والتقنية وامتلاك المال وعناصر النجاح الاقتصادي.

كُلنا نعرف قصة إنشتاين وفشله في الرياضيات، وأديسون وطرده من المدرسة لأنَّه (غير قابل للتعلم، كما ذكر تقرير طرده)...، وغيرها من القصص، فلنتوقف عن خداع أنفسنا بأنَّ اليهود يسيطرون على العالم فقط لأنَّهم يهود أو فقط لأنَّ الغرب يحبهم أو يحاول تعويضهم عن ما حدث في الحرب العالمية الثانية.

اليهود يسيطرون على العالم لأنَّهم أخذوا بأسباب السيطرة على العالم المعاصر واجتهدوا في احتكار تلك الأسباب؛ فنجحوا، وسَرَتْ عليهم سُنن الكون.

ونحن تخلفنا وأصبحنا أتباعًا لهم في كل مظاهر الحضارة (المأكل، والمشرب، والمسكن، والتقنية، والعلم، ووسائل النقل والمواصلات، والسياسة، والاقتصاد.. إلخ)؛ لأنّنا فرّطنا في تلك الأسباب تفريطًا مُتعمدًا ومُمنهجًا؛ فاختلّ الشرع الذي هو سفينة النجاة لنا، وسقطنا من عداد الأمم الناجحة في هذا العصر، فصِرنا إمّا إلى جلد الذات والإمعانِ في احتقار النفس، أو إلى التسلّي بالتحقير من أمر اليهود، ومن أمر العلم الحديث، والحضارة المعاصرة، وانتظار المهدي الذي سيهبط من السماء ليقود جيشًا لم نبذل جهدًا لإعداده!!

لقد امتلك اليهود العالم بعد دراسة، وتخطيط، ونظرة مستقبلية يُمكن وصفها - من غير حرج - بأنّها عبقرية... والدليل على ذلك هو ما صِرنا إليه... قِبلة مغتصبة، وأرضٌ ممزقة، وفقر مدقعٌ، واتّباع مخزٍ لهم في كل شيء.

اليهود حدّدوا أهدافهم، وعلى رأسها: التميز العلمي والمعرفي، والقدرة على إيجاد المعرفة الضروريّة للحضارة المعاصرة، واكتشافها واختراعها، ثم نشرها للغير مع الاحتفاظ بحق الأسبقية، واحتكار الاستخدام والتباهي الإعلامي بشرف إنارة الطريق أمام العالم، وبه ينشرون التعاطف العالمي مع قضاياهم الظالمة.

فأين نحن من هذا كله؟!

من السهل أن تقرأ هذه السطور، ثم تُلقي باللّوم على الحكومة، أو على أجيال من القادة العرب الانتهازيين، وعلى سنين من القهر والقمع والاستعمار والاحتلال...

لكن ألن تكون بفعلك هذا قد أضفت قطرة جديدة إلى محيط ردود الأفعال الإسلاميّة السلبيّة التي أوصلتنا لما نحن عليه اليوم؟

ابدأ بنفسك

دعْ عنك التذمر والسلبيّة ولوم الغير، وابدأ بنفسك... هل فكّرت في صناعة المعرفة يومًا ما؟ أو على الأقل في نشرها نشرًا مُمنهجًا؟؟

هل فكرت في دراسة أهميَّة التفوق العلمي في السيطرة على مقاليد السياسة واتخاذ القرار في العالم؟ هل تعلم أنَّ السياسات الاقتصاديَّة للشركات العملاقة يُحددها عادة واحد أو اثنان من أساتذة الاقتصاد في إحدى الجامعات الكبرى؟ هل تعلم أنَّ سوق الدواء في العالم يُسيطر عليها مختبرات لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة يتحكم فيها عدد كبير من الباحثين المتميزين في العلوم الحيويَّة؟؟

لِمَ لا تكون واحدًا من هؤلاء... ليس وحدك ولكن مع العديد من رفاقك وإخوانك الذين ستمرر لهم هذه الرسالة وتتناقش معهم فيما يجب أن تفعلوه؛ لكي يحلَّ المسلمون من هذا الجيل محلَّ اليهود من الجيل السابق!

المسلمون والمعرفة

ينقسم المسلمون اليوم إلى ثلاث فئات من ناحية المعرفة:

- **فئة سلبيَّة سائدة** تُشكل أغلبية ساحقة تقوم بتلقي المعرفة من الغير، ثم حبسها، ورُبَّما قتلها بحيث لا تتخطى هذه المعرفة يومًا ما أدمغتهم... وهم يُمثلون الأغلبية الساحقة من الموظفين على كافة المستويات، بما في ذلك أساتذة الجامعات، والمدرسين، ومديري الهيئات الحكومية.. نعم... للأسف هذه هي الفئات التي تندرج تحت هذه الفئة!

- **فئة ثانية نادرة إيجابيَّة إلى حدٍّ ما** تقوم بتلقي المعرفة من الخارج، ثم تساهم بنشرها للغير، وهم يتمثلون في عدد قليل من المثقفين المنتمين للصحوة الإسلامية السُّنِّية في البلاد الإسلاميَّة، وهم من القلة بحيث يكاد يكون تأثيرهم غير ملحوظ في البلاد الإسلاميَّة وخاصة العربيَّة.

- **فئة ثالثة معدومة تقريبًا حاليًّا** وهي الفئة القادرة على صنع المعرفة ثم نشرها، وبالتالي تحصيل القدرة على توجيه السياسات العالميَّة (أو على الأقل المحليَّة) بما يتوافق مع مصالح المسلمين.. وهي التي نسعى لإيجادها بإذن الله تعالى.

خطوات عملية:

ماذا عن أبنائك؟ هل تُربي أشخاصًا مُميَّزين قادرين على صناعة المعرفة يومًا ما؟ أو على الأقل هل تحرص على أن يكونوا من ضمن الفئة الثانية التي تتلقى المعرفة وتنشرها؟ أم إنَّك ستساهم في الإضافة للفئة الأولى السلبيَّة التي نحن بحاجة فعلاً للقضاء عليها مع الأيام؟

اجعل صناعة أعضاء الفئة الثالثة هدفك الشخصي، ولا ترضَ إلاَّ بتحقيقه.. اصنع من نفسك أو من ابنك أو بنتك فردًا من أفراد الفئة الثالثة.. أحد صنَّاع المعرفة.. وحاول أن تضمَّ إليك كلَّ مَن هم حولك ممَّن هم قادرون على استيعاب هذه الفكرة.

وابدأ الآن بالخطوات التالية:

(١) استحضر نيَّة نُصرة الإسلام، والعمل من أجل الدين في قلبك، واجمع خاطرك وجوارحك عليها... وجدِّدها كلَّما شعرت بخبوِّها... ولا سبيل لتجديدها إلاَّ بالذكر والعبادة، والقراءة في كتب الدين، واستحضار تاريخ أجدادك المسلمين.

(٢) ابدأ طريقك بأن تحدد هدفًا نهائيًّا لنفسك كأحد صنَّاع المعرفة... أمثلة: طبيب نابغ يجد علاجًا للسرطان، ويُعطي حق تصنيعه لشركة دواء إسلاميَّة، مُهندس إلكترونيات مُبدع وصاحب شركة ضخمة لصناعة الدوائر المدمجة، مُبرمج مُبتكر وصاحب شركة تنافس جوجل، عالم فيزياء نظرية يُساهم في الدفاع عن نظرية الخلق في مواجهة النظريات الإلحادية التي يصوغها ويدعمها اليهود يومًا بعد يوم، اقتصادي مُتمكن من إدارة السوق ومُحيط بدقائق سوق المال والبورصة، يستخدم استثماراته لدعم الدعوة الإسلامية والتميكن لها حيث كان، باحث صيدليّ يمتكل مختبرًا لتطوير الأدوية في أحد البلاد الإسلاميَّة... إلخ.

(٣) قيِّم وضعك الحالي (طالب بكالريوس - تاجر بسيط - موظف في شركة برمجيات... إلخ) بالنسبة إلى ما الهدف النهائي الذي تريد أن تكونه بعد ١٠ سنوات على سبيل المثال.

(٤) بناءً على التقييم السابق حدِّد الخطوات التي يتوجب عليك أن تأخذها بنجاح؛ لكي تسير في طريق الهدف المنشود في البداية، ولتحقيق هذا الهدف في النهاية (دراسة ماجيستير في إدارة الأعمال - الحصول على درجة الدكتوراه في الطب أو الهندسة مع التفوق في مجال بحثي نادر - السعي لإنشاء مصنع للمعدات الثقيلة أو لدعم الصناعات الثقيلة... إلخ).

(٥) شارك إخوانك ورفاقك ممَّن اقتنعوا بهذا الطرح في رؤيتك للهدف ولخطوات النجاح؛ لكي تتحد رؤاكم واستشر مَن تثق بهم من أهل الدين والخبرة والعلم في تحديد خطوات النجاح.

(٦) اقرأ (واحفظ إن استطعت) قصص الناجحين والنابغين في المجال الذي تسعى للتفوق فيه، وضعْ نُصب عينيك أن تحلَّ محلَّهم.

(٧) اعمل على إتقان اللغة الإنكليزية إتقانًا كاملاً (قراءة ومحادثة وكتابة واستماعًا)، فهي لغة العلم والاقتصاد في هذا العصر، ولا سبيل للنجاح المنشود لمن لا يتقنها.

(٨) تعلم العربية وأتقنها... اعمل على تعريب العلوم في تخصصك بقدر استطاعتك دائمًا... فيومًا يجب أن تعود العربية كلغة للعلم والتقنية... والترجمة عمل تراكمي يحتاج لكل كلمة ولكل أحد.

(٩) تعلَّم كتابة البحوث العلمية، وتأليف الكتب... ألِّف بحثًا كُلما صادفتك مُشكلة ونجحت في حلِّها... انشر بحثك في جريدة أو مجلة متخصصة... ألِّف كتابًا كل عامين... بهذا ستحصل على السلطة العلمية اللازمة والضروريَّة لتوجيه السياسات العلميَّة أو الاقتصاديَّة المتعلقة بمجال تخصصك، وعندها يجب عليك أن توجِّهها بما يخدم مصالح المسلمين ويُعيد لهم السيطرة... اسأل نفسك دائمًا: هل هذا القرار أو الفعل يخدم الإسلام والمسلمين؟ كيف ولماذا؟

(١٠) وحد جهودك مع إخوانك ورفاق دربك... اطلب تمويلاً لبحثك العلمي ممّن يملك المال منهم... اطلب المشورة الاقتصادية ممّن يملك العلم الاقتصادي.... اطلب العلم التقني أو الأكاديمي ممّن يملكه منهم.

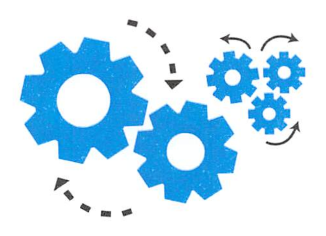
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾

...وَخِتَامًا...

فنحن أكبر وأقوى الأمم على سطح الأرض.. كل ما نحتاج إليه هو أن نتعرف على أنفسنا وأن نستكشف طاقاتنا. إن نصرنا في هذا العصر يكمن - بعد تحقيق مقام العبودية لله جل وعلا - في الأخذ بالأسباب التي سبقتنا إليها باقي الأمم من أعدائنا، وتأكَّد أنَّ الوقت لم يَفُتْ بعدُ لكي نلحقَ بهم ونحلَّ محلهم، بل نحن موعودون باللّحاق بهم...

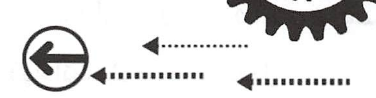
هل تذكر الزمن الذي كان المسلمون يحكمون فيه العالم؟

تحرك... فمجد الأمة الإسلامية يبدأ اليوم!!! ■



تأميم المشروع الإصلاحي الإسلامي:

حالة مصر أنموذجًا [1]



في لقاء له على إحدى الفضائيات الكويتية، صرَّح الأستاذ الدكتور عبد الله النفيسي أستاذ العلوم السياسيَّة بجامعة الكويت، وأحد أهم رموز الفكر الإسلامي في الوطن العربي بأنَّه لا يُؤيد وصول أي تيار إسلامي لسُدَّة الحكم في مصر أو أي دولة عربية أخرى[2].

وعندما سأله مُقدِّم البرنامج مُتفاجئًا عن سبب هذا الرأي! ردَّ الدكتور النفيسي بأنَّ السبب هو أنَّه يرى أنَّ كل تلك التيارات لا تزال تفكر وتتعامل بعقلية «الحركة / الحزب»، فقال:

«أنا لا أتمنى أن تصل أي حركة إسلاميَّة لحكم أي بلد؛ لأنَّ من خلال تعاملي ومعايشتي للحركات الإسلامية قيادةً وقاعدةً، من خلال ذلك أستخلص أن الحركات الإسلاميَّة مشبعة بالتربيَّة الحزبيَّة وليست مشبعة بالتربيَّة الاجتماعيَّة، وأنَّها لم تتجاوز العتبة الحزبية، وأنَّها لازالت في العتبة الحزبيَّة، أي واحد يكون أسير للعتبة الحزبيَّة والعصبيَّة الحزبيَّة لا يمكن أن يصلح لحكم أي منطقة من هذه المناطق، ولذلك فشل الشيوعيون في أوروبا في حكم العديد من الدول... نظرية الحزب، هذا ينطبق أيضًا على الحالة الإسلامية في العالم العربي، هي ليست مُؤهلة لكي تقوم بحكم أي قطر من الأقطار» (ا. هـ).

---

(١) نُشر هذا المقال في «فعاليات المركز العربي للدراسات والأبحاث» - بتاريخ: (٢٠١١/١١/١٦).

(٢) لقاء الأستاذ الدكتور عبد الله النفيسي على قناة كاظمة: (www.youtube.com/watch?v=HuiNStu-yks).

وبالتأكيد؛ فإنَّ كلام الدكتور النفيسي ـ على رصانته العلميَّة، وثقله السياسي والفكري ـ لا يعدو إلاَّ أن يكون وصفًا دقيقًا لبعض السلبيات القاتلة للحركات الإسلاميَّة على مرِّ التاريخ، فها هو الإمام الغزَّاليّ ـ رحمه الله تعالى ـ (٤٥٠هـ ـ ٥٠٥هـ) يصف لنا بعضًا من أمراض الحركات الإصلاحية وقياداتها في عصره فيقول[1]:

«التعصب سببٌ يُرسخ العقائد في النفوس، وهو من آفات علماء السوء؛ فإنَّهم يُبالغون في التعصب للحق، وينظرون للمخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوفر بواعثهم على طلب نصرة الباطل، ويقوى غرضهم في التمسك بما نسبوا إليه، ولو جاءوا من جانب اللُّطف والرحمة والنصح في الخلوة لا في معرض التعصب والتحقير؛ لنجحوا فيه، ولكن لما كان الجاه لا يقوم إلاَّ بالاستتباع، ولا يستميل الأتباع مثل التعصب واللعن والشتم للخصوم؛ اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم، وسموه ذبًّا عن الدين، ونضالاً عن المسلمين، وفيه ـ على التحقيق ـ هلاك الخلق، ورسوخ البدعة في النفوس» (ا. هـ).

وقد جمع المؤرخ الإسلامي الدكتور ماجد عرسان الكيلاني ـ حفظه الله ـ تلك الأمراض التي تُصيب الحركات الإسلاميَّة والتي وصفها الغزَّاليُّ وغيرُه في بحثٍ رائع له بعنوان «هكذا ظهر جيل صلاح الدين، وهكذا عادت القدس».. كتب عليه إهداء في صفحته الأولى إلى «الذين يتطلعون لرؤية الصحوة الإسلاميَّة الصحيحة، ويقلبون وجوههم في السماء مُتضرعين لرؤيتها»، وقد طُبع هذا البحث القيم عدة مرات في مصر، والأردن، والإمارات وغيرها من الدول العربية.

(١) أبي حامد الغزالي، «إحياء علوم الدين»: (١/ ٤١) ـ طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة.

إذن؛ نحن أمام مشكلة تعوق نجاح المشروع الإصلاحي الإسلامي في تحقيق أهدافه النبيلة من إعادة إحياء الحضارة الإسلاميَّة المجيدة لريادة الإنسانية، وإعادة بثِّ قيم الثقافة الإسلاميَّة في نفوس الجماهير المسلمة من المحيط إلى الخليج..

هذه المشكلة هي الفصام الفكري والحركي بين الحركات الإسلاميَّة، وبين المجتمعات التي تعيش فيها تلك الحركات، فالفكر التربوي الذي تقوم عليه الحركات الإسلاميَّة المعاصرة قائم على ثلاثة أركان:

- **الركن الأول:** التمايز الفكري، والمقصود به أنَّ فكر الحركة هو فكر مختلف أصوليًّا وفرعيًّا عن فكر غيرها، سواء كان هذا الغير حركات إسلامية أخرى، أو فكر المجتمع بشكل عام.
- **والركن الثاني:** الولاء الحركي، والذي يتجسَّد عند تعارض أهداف ومصالح الحركة مع غيرها من أهداف ومصالح الغير، فإنَّ ما يقدَّم هو أهداف ومصالح الحركة، بصرف النظر عن هُوية وكُنه الغير.
- **والركن الثالث:** المركزيَّة التنظيميَّة، والذي يجعل لكل حركة مرجعيَّة تنظيميَّة تُقرر أساليب وطرق العمل الدعوي، بناءً على وسائل متعددة تتراوح بين القرار الفردي، كما هو الحال في الدعوة السلفيَّة إلى الشورى المقيَّدة عند الإخوان المسلمين، أو الشورى العامة كما هو الحال في جماعة التبليغ.

وهذه الأركان الثلاثة للفكر التربوي في الحركات الإسلامية المعاصرة هي في حقيقتها عناصر استدامة الفصام الذي يعاني منه المشروع الإصلاحي الإسلامي، ومن ثمَّ؛ فإنَّ كل السلبيات التي قد تظهر في أداء التيارات الإسلاميَّة تؤول في حقيقة الأمر إلى تلك الأركان الثلاثة، فأصبح الواجب علينا أن نتأمل في كيفية استبدال ثلاثة أركان أخرى تعمل على إزالة هذا الفصام القاتل بين التيارات الإسلاميَّة والمجتمع بتلك الأركان الثلاثة القاتلة التي تحجز الإسلاميين خلف «العتبة الحزبية» على حد تعبير الدكتور النفيسي.

تطوير الفكر التربوي

هذا المقال يُعنى بتقديم مُقترح لتطوير الفكر التربوي للحركات الإسلاميَّة بما يُحرر الطاقات المخزونة لأبناء المشروع الإسلامي نحو بناء مجتمع سليم وصحيح، يعيد إحياء الحضارة الإسلاميَّة من جديد، ويستلهم مفردات الثقافة الإسلاميَّة بغير إخلال بأصولها؛ لتواكب الحضارة البشريَّة المعاصرة، بل وتقودها نحو تحقيق الخلافة الراشدة على الأرض كلها.

الركـن الأول:

المشاركة الفكريَّة بدلاً من التمايز الفكري

إنَّ أول ما يواجهه الشاب الذي ينضم لإحدى الجماعات الإسلاميَّة العاملة في مصر هو التمايز الفكري، فإنَّ الطبيعة الناقدة والمقارِنة التي تميِّز فترة المراهقة تدفع الشباب الملتزم حديثًا في معظم الأحيان لطرح أسئلة من نوع: «ما الفرق بيننا وبين.....؟»، أو «من الذي على حق نحن أم.....؟»، وغالبًا ما تتردَّد تلك الأسئلة في العقول، وإن لم تطرحها الألسنة، حتى يأتي وقت ما تخرج فيه هذه الأسئلة لتحصد إجابات تُوسس في عقل هذا الشاب أو ذاك تمايزًا فكريًّا يجعله تلقائيًّا يشعر بالتميز بين أقرانه البعيدين عن التدين أو الملتزمين مع حركة أو جماعة أخرى على حدٍّ سواء.

والتعدديَّة الحركيَّة التي شهدها المشروع الإسلاميّ في مصر هي التي تجعل تلك الأسئلة كثيرة ومتداولة، والنتائج المباشرة للإجابات التي تُوصل لمبدأ التمايز الفكري تصبُّ كلُّها في إزكاء النزعة الحزبيَّة والعصبيَّة الحركيَّة، حتى وإن شفع الدعاة والمشايخ إجاباتهم عن ذلك التمايز الفكري ببعض الثناء على تلك الحركة أو هذا التيار المخالِف.

وبالطبع فإنَّ المفردات التعبيريَّة تختلف وتتعدد باختلاف الحركات الإسلاميَّة، فربُّما استخدمت في أمثلتي المفردات المتداولة في الدعوة السلفيَّة، ورُبَّما استخدم البعض مفردات أخرى، لكن الحاصل والمشاهد هو أنَّ التمايز الفكري المؤدي للعصبيَّة الحركيَّة والنزعة الحزبيَّة هو أحد الأركان الرئيسيَّة المميزة للواقع الإسلامي المصري.

البديل الذي يجب أن يُقدِّمه قادة التيارات الإسلاميَّة لتحقيق التأميم المطلوب للمشروع الإسلامي هو المشاركة الفكريَّة، والمقصود بها هو البحث عن الأفكار المشتركة بشكل حقيقي، وليس شكلي بين الحركة الإسلاميَّة أيًّا ما كانت، وبين الغير، سواءً كان هذا الغير حركةً إسلاميَّةً أخرى، أو العناصر المختلفة المكونة للمجتمع، ثم تقديم هذه المشاركة الفكريَّة في أدبيات تُزيل الآثار السيئة التي سببتها أدبيات التمايز الفكري السابقة، وإعادة تقويم أبناء المشروع الإسلامي بما يجعل التمايز الفكري الراسخ في عقولهم دافعًا للاندماج بالمجتمع وليس دافعًا للتحزب للحركة التي يتبعونها.

وفي حقيقة الأمر فإنَّ مبدأ المشاركة الفكريَّة كثيرًا ما يتردَّد في أدبيات الإخوان المسلمين، لكن المشاهد في حقيقة الأمر أنَّ الجماعة هي من أكثر التيارات الإسلاميَّة تحزبًا، وهذا مُشاهد في مصر وغيرها من الدول الإسلاميَّة التي شهدت نشاطًا ملحوظًا للإخوان مثل المغرب، والسودان، وتونس، والكويت وغيرها.

إذن؛ فإنَّ البحث عن الأفكار المشتركة واتخاذها دافعٌ للالتحام الجماهيري بالمجتمع، ونشر الأفكار المتمايزة بشكل تعليمي وتربوي لا يُزْكي من جذوة العصبيَّة الحزبية، والانتماءُ الحركي يجب أن يكون بديلاً عن مبدأ التمايز الفكري الذي سبب التأخير الواضح للتيارات الإسلامية عن الالتحام الحقيقي بالجماهير العريضة للمجتمع، على الرغم من الجهد الإعلامي الفائق الذي تبذله تلك التيارات لتصوير العكس.

الركـن الثـاني:

الولاء للمشروع الإسلامي بدلاً من الولاء الحركي / الحزبي

لم نكن نسمع عن مصطلح المشروع الإصلاحي الإسلامي قبل الثورة المصرية إلاّ في القليل النادر، وربُّما في الأدبيَّات الرصينة، والدراسات البحثيَّة المعنيَّة بالحركات الإسلاميَّة فقط، وربُّما يكون من اللائق في هذا المقام أن نعزو ذلك الغياب لهذا المصطلح الجامع إلى التضييق الأمني الذي عزونا إليه كل أوجه القصور في كل الحركات الإسلاميَّة، وذلك دفعًا للحرج ورتقًا لخروق النقد التي تتسع يومًا بعد يوم..

وعلى أي حال؛ فإنَّ هذا المصطلح ظهر بقوة في الأدبيَّات الإسلاميَّة بعد ربيع الثورات عمومًا، وبدأ الإسلاميون يتحدثون عن مشروع إصلاحيٍّ متكامل يهدف لإعادة الأمة العربيَّة والإسلاميَّة إلى موقعها في صناعة التاريخ البشري بدلاً من واقعها الحالي المقتصر على التباكي على الأطلال، والتمني الزائف للمعجزات الإلهيَّة، والفتوحات الربانيَّة..

وأصبح من الواجب تبعًا للحديث عن ذلك المشروع الإسلاميِّ أن نُبيِّنَ أوجه التعارض بين روْم تحقيق ذلك المشروع، وبين الترسيخ المتزايد للعصبية الحزبيَّة لا سيما بعد الزج بالحركات الإسلاميَّة في قفص التدجين الفكري من خلال الأحزاب السياسية المتعددة، والتي لا مُبرر لتعدُّدِها ولا لتأسيس أغلبها أصلاً.

المشروع الإصلاحيُّ الإسلاميُّ يهدف أولاً إلى إصلاح الإنسان المسلم، ونعني بالإصلاح في هذا السياق:

- **أولاً:** إعادة قدسيَّة نصوص الوحييْن إلى قلبه..
- **وثانيًا:** ترميم الجسور التي تربطه بتاريخه وثقافته وحضارته في عقله ووجدانه..
- **وثالثًا:** وضعه في إطار إصلاحي يدفعه لحراسة ثغور المسلمين في كل مجالات الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة.

إذن المشروع الإسلامي معنيٌّ بالإنسان المسلم في الأساس، ولكن تبعًا لذلك الاعتناء فثمة أوجه أخرى يجب أن يُعنى بها ذلك المشروع؛ لتحقيق الإصلاح المنشود، وهذه الأوجه هي ما نسميها: وسائل الإصلاح.. إنّ التعليم، والرعاية الصحيَّة، والأمن السياسي والعسكري والغذائي، وغيرها من أوجه الحياة المعاصرة هي كلها من وسائل الإصلاح.

على الجانب الآخر: فإنّ العمل الحزبيّ كما تراه كل حركة إسلامية يهدف نظريًا إلى تحقيق المشروع الإسلامي، ولكن من خلال الرؤية الخاصة بكل تيار، فكل حركة إسلاميَّة ترى أنّها هي الأقدر على تحقيق النجاح، والأكثر فهمًا لمتطلبات الواقع والأكثر إلمامًا بالشريعة الإسلاميَّة..

ومِن ثَمَّ؛ فإنّ المشروع الإسلامي يختلف باختلاف كل حركة وكل تيارٍ إسلامي، ولهذا؛ فالواقع الحركي / الحزبي للتيارات الإسلامي يختلف عن النظريَّة اختلافًا كبيرًا، فالتنافس الحركي / الحزبي هو السِّمة المُميِّزة لعمل تلك التيارات، وهذا التنافس نابعٌ بلا شكٍّ من التمايز الحزبي - كما أسلفت -، وهذا التنافس أيضًا يُؤدي إلى تفضيل مصلحة الحركة / الحزب على تحقيق وسائل الإصلاح بما يتماشى مع تحقيق أهداف المشروع الإسلامي في أغلب الأحيان.

فالدعوة السلفية ترى أنّها الأكثر فهمًا لنصوص الوحيين، والأكثر إلمامًا بأصول أهل السنَّة، والأكثر اجتهادًا في الفقه والفروع، بينما ترى جماعة الإخوان أنّها الأكثر تنظيمًا والأقدر على إدارة البلاد داخليًا وخارجيًا، وفي نفس الوقت ترى أنّها أعمق فهمًا لمقاصد الشريعة ومبادئها الكلية من الدعوة السلفيَّة، ومن ثَمَّ فهي الأكثر قدرة على البقاء والاستدامة.... إلخ.

إذن؛ السؤال الذي يُجسد التناقض بين الرغبة في تحقيق المشروع الإصلاحي الإسلامي، والرغبة في بقاء الحزبيَّة / الحركيَّة الإسلاميَّة هو: تبعًا لأي فهمٍ للإسلام، وأي إدراك للشريعة يجب أن يتحقق ذلك المشروع؟

الإجابة بالطبع هي اختيار من أربعة أو خمسة إجابات بعدد التيارات الإسلامية الموجودة على الساحة السياسيَّة بمصر!

إنَّ الوصول إلى أهداف واقعيَّة ومُمكنة لوسائل الإصلاح، التي ستمكن الإسلاميين من تحقيق أهداف المشروع الإسلامي المتعلقة بالإنسان المسلم؛ ممكنٌ وسهل للغاية: إذا أجمعت التيارات الإسلامية على أن تعهد إلى التخطيط لتلك الوسائل لمجموعة كبيرة من المتخصصين في كل المجالات، يضعون أهدافًا قوميَّة للتعليم والصحة وتطوير الصناعات العسكريَّة وغيرها، بما يُوفر البنية التحتيَّة اللازمة للبدئ بإصلاح الإنسان المسلم على الأصعدة التي ذكرتها سلفًا..

أمَّا غياب الرؤيَّة المتكاملة لوسائل الإصلاح، وما يتبعها من غياب إجماع التيارات الإسلاميَّة على أولويات تلك الوسائل لن يورث المشروع الإسلامي إلاَّ الفشل الذريع في كل الأحوال.

الركن الثالث:

المذهبية الفقهية والعمل الأهلي
بدلاً من التبعية الرمزية والمركزية التنظيمية

لا يخفى على أحدٍ من المشتغلين بحقل الدعوة الإسلاميَّة الفوضى الفقهيَّة التي أصبحت تغلب على مجتمعاتنا الإسلاميَّة، فالفتاوى الغريبة والتي تخالف تراث الأمة الفقهي أصبحت تغلب على الأوساط الجماهيريَّة، والواقع يُخبرنا أنَّ رجل الشارع في مصر وغيرها لا يعرف ما يجب ألاَّ يجهله المسلم بالضرورة..

ويرجع هذا الواقع المرير إلى غياب المذهبيَّة الفقهيَّة التي استمرت تُميِّز الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم طوال عشرة قرونٍ من الزمان، وغابت المذهبيَّة الفقهيَّة عن مجتمعاتنا بعد أن كانت تنظم كل مظاهر الحياة المتعلقة بالشريعة بعد أن ظهر في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين مِن المنتسبين لعلوم الشريعة مَن زعم أنَّ المذهبيَّة الفقهيَّة هي سبب تفرق الأمة، وخلط خلطًا فاحشًا بين المذهبيَّة الفقهيَّة، وبين التعصب المذهبي بما جعل عامة الناس تنفر من فكرة المذهبيَّة، وتميل إلى تتبع الرُّخص، وتقصِّي زلات العلماء، وأقوال فقهاء السلاطين والرؤساء التي تُبيح المحرمات، وتُؤصل للواقع المرير للعالم الإسلامي بما يضمن استدامة التفوق الحضاري للغرب على أمتنا!

والمذهبيَّة الفقهيَّة في حقيقة الأمر هي التي تنهي الخلافات داخل المجتمع الواحد في أمور الشريعة، وتجعل الجماهير تتفرغ لعمارة الأرض والنهضة الحضاريَّة المطلوبة على كل الأصعدة..

وهذه الحقيقة مقررةٌ ثابتة في تاريخ الأمة الإسلامية، فإنَّ كل حركة إصلاحيَّة ظهرت على مرِّ التاريخ كان لها مذهبٌ فقهيٌّ محددٌ ثابتٌ، بدايةً من الحركة الإصلاحيَّة التي قادها الغزَّاليُّ والجيلانيُّ، والتي انتهت بتحرير القدس على يد صلاح الدين الأيوبي، وانتهاءً بحركات الإصلاح التي قادها شيخ الإسلام بن تيمية، والعزُّ بن عبد السلام، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وعبد الحميد بن باديس - عليهم رحمة الله جميعًا -.

وغنيٌّ عن الذكر أنَّ القادة الرُّوحيين لكلِّ هذه الحركات كانوا من العلماء المُجددين، ولم يمنعهم ذلك التجديد من التقيُّد بمذهب فقهيٍّ مُحدَّدٍ في الإفتاء والقضاء والدعوة كغيرهم من علماء الإسلام على مرِّ التاريخ، منذ القرن الثالث إلى القرن الثالث عشر الهجري، فتُخبرنا كتب الطبقات أنَّه لم يكن ثمة عالمٌ فذٌّ من علماء الإسلام إلاَّ وله مذهبٌ فقهيٌّ مُحددٌ ومعروفٌ..

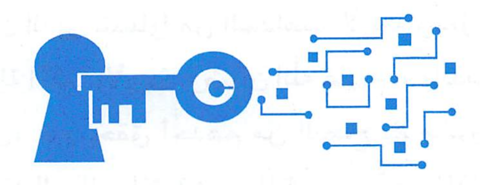
أمَّا العلماء المُزيَّفين الذين تنصلوا من المذاهب الأربعة وجعل كلٌّ منهم من نفسه مجتهدًا مطلقًا له منزلة الأئمة الأربعة - رضوان الله عليهم -، والذين يملئون ساحة العمل الإسلاميِّ صخبًا الآن، فلم يحقق أحدُهم من النجاح في مشروعه الإصلاحي عُشر معشار ما حقَّقه سلفنا الصالح المتمذهبين المتقيِّدين بأحد المذاهب الأربعة من رِفعة للأمة، وإصلاح لِمَا تهدَّم من أركان حضارتها.

نعود إلى استبدال المذهبيَّة الفقهيَّة بالمركزيَّة التنظيميَّة التي تميِّز الفكر الحزبي الإسلامي، فإنَّ المنتسبين للمشروع الإسلامي إذا التزموا بمذهب فقهي مُحدد سهل عليهم التفرغ للعمل الإصلاحي بتفاصيله الضروريَّة، وينتهي بذلك الصراع الفقهي الدائر في الأوساط الإعلاميَّة بين التيارات الإسلاميَّة المختلفة، وتصفوا أذهان الشباب من الفوضى التي تسببها كثرة الأقوال في المسألة الواحدة..

فإذا تمَّ هذا وجبَ على أبناء المشروع الإصلاحي الإسلامي الانخراط في العمل الأهلي مع الجماهير التي لا تنتسب بالضرورة إلى ذلك التيار أو ذاك، فينشئون المدارس المتطورة، والمستشفيات الحديثة، ويعملون على توفير الحد الأدني من الحياة الكريمة للناس.

وهذا مُمكنٌ ومُستطاع من خلال العمل الأهلي المنظم القائم على الجهود الجماهيريَّة، فإنشاءُ صناديق التمويل الأهلية التي تمول المشروعات المدرة للدَّخْل هو خيارٌ ممكنٌ وفعَّال، ويُوظَّف هذا الدخل في ما سبق من المشروعات التي يُفترض بها توفير البنية التحتية اللاَّزمة لدعوة الإسلامية ومشروعها الإصلاحي...

فتغيير فكر الجماهير لا يُمكن أن يتم وهذه الجماهير مفتقرة إلى الحد الأدني من الحياة الكريمة، حتى وإن كان السبب وراء إهمال الإسلاميين لهذه الجماهير هو التشوف لنتيجة معركة سياسيَّة يترقبون الفوز الموهوم فيها بكل شغف، فإنَّ مُقدماتِ الفشل قد بدأت في الظهور بالفعل[1][2]. ■



(١) الدكتور طارق عبد الحليم، «الإسلاميون وفتنة الإنتخابات»:
www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-28024

(٢) الدكتور طارق عبد الحليم، «يا أهل السنة عودوا إلى دعوتكم»:
www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-27322

الإسلاميون وجبهة الإصلاح الحقيقية[1]

في عام (٢٠٠٩) نشرت صحيفة المصريون الموقّرة مُلخصًا لخطاب السفيرة الأمريكية السابقة «مارجريت سكوبي» في حفل بمناسبة مرور ثلاثين عامًا على إنشاء المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية، كشفت فيه النقاب عن عزم الولايات المتحدة على إنشاء: «العشرات من المدارس النموذجية بالقاهرة والإسكندرية بمناهج وإدارة أمريكية كاملتين بتمويل من المعونة الأمريكية، وبالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم».

وقالت إنَّ الدراسة بتلك المدارس ستكون بالمجان، وتخصص للطلاب المتميزين ممّن تنطبق عليهم الشروط الأمريكية، وأوضحت أنَّ الهدف من ذلك هو تخريج مئات الطلاب سنويًّا ليكونوا نواة لقاعدة طلابيَّة متوافقة مع أحدث الأساليب المتبعة بالولايات المتحدة»[2].

وقبل ثلاثة شهور، وأمام الكونجرس الأمريكي أدلى عِدة خبراء دوليون في شؤون الحركات الإسلاميَّة المصرية بشهادتهم بشأن تطور موقف تلك الحركات على الساحة السياسية المصرية بعد الثورة.

وفي التوصيات المُلحقة بتلك الشهادات أوصى الأستاذ الدكتور أحمد صبحي منصور رئيس المركز العالمي للقرآن الكريم والأستاذ السابق بجامعة الأزهر الإدارةَ

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١١/٨/١٦م.

(٢) لتخريج أجيال متأثرة بالأسلوب الأمريكي.. «سكوبي» تُعلن إنشاء مدارس أمريكيَّة بالقاهرة والإسكندريَّة الدراسة فيها بالمجان، صحيفة المصريون، ٢٠٠٩/١٠/٢١م، بقلم: أحمد حسن بكر.

الأمريكية بالتدخل المباشر في تغيير أنظمة التعليم المصريَّة بما يشمل الأزهر ومؤسسات التعليم العالي حتى يمكن للولايات المتحدة أن ترقي صورتها في عقول المصريين، وحتى يُمكنها الفوز في الحرب الفكريَّة ضد ما أسماهم بـ «السلفيِّين الراديكاليِّين»، وحتى يمكن للإدارة الأمريكية أيضًا أن تضمن تقبُّل الشعب المصري للديمقراطيَّة والليبراليَّة بأنموذجيها الأمريكيَّيْن[1].

وبعيدًا عن الولايات المتحدة التي تُشكل أهم وأخطر عائق أمام المشروع الإسلامي في مصر؛ فإنَّ الواقع المصري يُبرز لنا ظاهرتين في غاية الأهميَّة والخطورة أيضًا:

- **الظاهرةُ الأولى:** الغيابُ الكامل لأي منظومة تعليميَّة متقدِّمة ومتطوِّرة وعالية الجودة ذاتِ مرجعيَّة إسلاميَّة، بل إنَّ المنظومات الأعلى جودة والأكثر تطورًا وتقدمًا هي منظومات غربيَّة، إمَّا أمريكيَّة علمانيَّة أو فرنسيَّة نصرانيَّة، مثل مدارس الراهبات المنتشرة في المدن المصريَّة.

- **الظاهرةُ الثانيةُ:** حالةُ فقدان الهُوية الثقافيَّةِ والحضاريَّةِ التي يُعاني منها الإنسان المصري على تنوع بيئته وطبقته الاجتماعية، والتي نجحت الأنظمةُ المصريَّة منذ انقلاب يوليو (١٩٥٢) في تثبيتها في وعي وعقل الإنسان المصري بشتَّى الصور والأشكال، فمبادئ القوميَّة العربيَّة قد استبدلت بمبادئ الإنتماء للأمة الإسلاميَّة، والحطام الذي يُسمى بـ (الثقافة المصريَّة) قد استبدل بالثقافة الإسلاميَّة المستمدة من السُّنَّة النبويَّة المطهرة وتراث الأجيال الأولى لهذه الأمة.

---

(١) «خبراء يُدلون بشهاداتهم أمام الكونغرس الأمريكي عن الإخوان المسلمين»، تقرير منشور بمركز المسبار للدراسات والبحوث، بتاريخ: ٢٠١١/٦/١٤م.
www.almesbar.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=191

وبالتالي؛ أصبح الإنسان المصريُّ رهينَ ثلاثة محابس:

- **الأول:** الحدود الجغرافيَّة التي رسمتها له قوى الاحتلال الغربي بدءًا من اتفاقيَّة «سايكس - بيكو»، وانتهاءً باتفاقية الجلاء المشئومة.
- **والثاني:** النظامُ القوميُّ الوطنيُّ الذي أسسه عبد الناصر على جماجم الدعاة والمفكرين الإسلاميِّين اقتداءً بتجارب الثورات الشيوعيَّة والاشتراكيَّة آنذاك.
- **والثالثُ:** نظامُ التعليم الغربيِّ القائم على المبادئ المهلكة للمادية (Materialism) والحداثة (Modernity)، والذي أصبح هو (التعليم العام) إلى يومنا هذا، حتى الأزهر الشريف تمَّ اعتقاله في هذا المحبس أيضًا بتشويه نظام الدراسة فيه، وطمس الهُوية الإسلاميَّة لمناهجه التعليميَّة إلى حدٍ كبير.

إذن؛ فالنظر إلى هاتين الظاهرتين بعين الاعتبار سيُرينا أنَّ الأجيال الناشئة في مصر الآن ليس أمامها نظام تعليم عالي الجودة ومتطور، إلاَّ كان محفوفًا بالثقافة التغريبيَّة التي تسلخ التلاميذ في هذه السن المبكرة ممَّا قد تبقَّى من هُويتهم الإسلاميَّة، والتي رُبما يتلقاها بعضُهم على يدِّ أبويْه إن كانا ممَّن يعرف بعض ملامح تلك الهُوية الضائعة.

أمَّا الجيل الفاعل في مصر الآن - وهو جيل الشباب - فقد تمَّ تغريب أغلبه من خلال ما ذكرنا من عناصر ثقافية مزيفة أفرزت وحشةً مظلمةً بين أبناء هذا الجيل، وبين أمتهم الإسلاميَّة العالميَّة، بما تحمله من مشاكل وهموم وأزمات، وفي نفس الوقت تقف الولايات المتحدة موقفًا متربصًا لا ترى من خلاله سوى مصالحها التي ترتكز على أربعة محاور كما ذكرت في مقالي السابق[1]، وأهم هذه المحاور يتطلب استمرار عمليَّة التغريب الثقافي والفكري الحادثة في مصر، وذلك من خلال عدة مسارات أهمها التعليم، ومنظمات المجتمع المدني، والفنون والإعلام.

---

(١) خيارات الإسلاميين أمام مستقبل العلاقات (المصرية - الأمريكية) - صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١١/٨/٧م، بقلم: د. خالد صقر. (www.almesryoon.com/news.aspx?id=72566).

أين الإسلاميون من كلِّ هذا؟

منذ عهد عبد الناصر إلى نهاية عهد مبارك مرَّ الإسلاميون بعدة مِحن وانفراجات، وهبط منحني الدعوة الإسلامية إلى مستويات تكاد تقترب من الصفر، وصعد وارتفع إلى مستويات تكاد تقترب من القمة، لكن خلال كل تلك العقود كان محظورًا على أصحاب المشروع الإسلامي باختلاف أطيافهم ومُسميَّات جماعاتهم أن يُنشئوا منظومات تعليميَّة خاصة بهم ترتكز على مبادئ الشريعة الإسلاميَّة لبناء إنسان مسلم مُدرك لعُمقه الثقافي الحضاري، وقادرٍ على مواجهة التحديات التي تفرضها مكتسبات الحضارة الإنسانيَّة الحديثة سواءً كانت تلك التحديات علميَّة أو اقتصاديَّة أو أدبيَّة ثقافيَّة، وهذا الحظر كان يرجع لإدراك أهميَّة التعليم في السيطرة على الجماهير سواءً من النظام الشمولي اليساري لعبد الناصر، أو من النظام المدعوم أمريكيًّا وصهيونيًّا الذي أسسه السادات باتفاقية (كامب ديفيد)، وخلَفه مبارك وعصابته على رأس ذلك النظام فيما بعد.

فتوصيات المركز الثقافي الأمريكي بالقاهرة والتي كانت تُعتبر من أهم المراجع لصياغة سياسة مصر إبَّان عهد المخلوع كانت لا تخلو من التنبيه على تطوير التعليم بما يتوافق مع الأهداف الأمريكية في مصر، وأحيانًا كانت تطلب من الحكومة المصريَّة هدم ما (تعتقد) الولايات المتحدة أنَّه مدارس إسلاميَّة، وكانت جماعة الإخوان المسلمين هي المستهدف الأول من تلك المطالب لا سيما وأنَّ التيار السلفي كان محظورًا عليه على الإطلاق إقامة مثل هذه المدارس، وحادثة مدرسة الجزيرة بالإسكندرية لا تزال ماثلة في الأذهان.

وبالتالي؛ فإنَّ سؤال الإسلاميين عن دورهم في مواجهة الغزو التغريبي من خلال توفير أنظمة تعليميَّة عالية الجودة وعلى قدر منافس من التقدم والتطور لأنظمة التعليم التغريبيَّة لن يكون مُجديًا على الإطلاق، إذ إنَّ خلال الستين عامًا الأخيرة كانت كل التيـارات الإسلاميَّـة ليس لها منافذ لنشر أفكارها سوى من خلال المساجد والقليل من الجمعيـات الخيريَّـة..

وعلى الرغم من فعاليّة العمل من خلال تلك المنافذ إلاّ أنّ الفكر الذي ينشر بهذه الطريقة لا ينجح في بناء الجيل المطلوب للنهضة الإسلاميّة الحقيقيّة، والتي يعتقد البعض أنّ بوادرها قد بدأت تلوح في الأفق القريب الآن، وذلك لعدة أسباب، من أهمها:

(١) إنّ التعليم الأساسي والمتوسط هو أهم مرحلة يتمُّ فيها بناء الهُوية الإسلاميّة للإنسان، وفي أغلب الأحيان يصعب مخاطبة النشئ في هذا السن من خلال المساجد والدروس والخطب الوعظيّة، حيث يكتسب الطفل أغلب العناصر المكونة لهُويته الثقافية من المدرسة ثم البيت.

(٢) إنّ المواد المتاحة للخطاب الفكري من خلال المساجد لا تعدو أن تكون موادًّا دينيَّة بحتة، رُبَّما تعلقت بالعقيدة أو الفقه أو تحفيظ القرآن، بينما المواد الثقافيَّة مثل التاريخ الحديث للأمة الإسلاميَّة، ونقد الفكر الغربي بمختلف صوره، والتي تستطيع بالفعل مواجهة الخطاب الفكري التغريبي السائد في المجتمع من غير الممكن توجيهها من خلال المساجد، لا سيما للنشئ والأطفال

(٣) انعدام المنهجيَّة التربويَّة في الخطاب الفكري في المسجد، وذلك لأنَّ القائمين على وضعه وتدريسه وتقييمه من غير المتخصصين في تقنيات التربية وعلومها، بل هم في الأغلب من الدُّعاة الدينيين والشباب المتحمس لنشر علوم الدين والفقه وتحفيظ القرآن، وغياب المنهجيَّة التربويَّة يجعل تأثير الخطاب الفكري في المسجد يتطاير بسهولة بمجرد احتكاك المتلقي بمناهج فكريَّة قائمة على أسس تربويَّة وتلقينيَّة صحيحة، كذلك الذي يُقدِّم من خلال الإعلام الحكومي والخاص وكالموجود في المدارس الغربيَّة المنتشرة في مجتمعاتنا، والتي يأتي جزء غير صغير من مناهجها وطرق التربية والتدريس فيها من دول غربيَّة كأمريكا، وفرنسا، وانكلترا.

وبعد انهيار نظام مبارك منذ ستة أشهر تقريبًا تغيَّر هذا الواقع تمامًا، فقد أصبحت الفرصة متاحةً تمامًا أمام التيارات الإسلامية - بكافة أطيافها - للجهاد

في جبهة الإصلاح الحقيقيَّة، وهي جبهة إيجاد منظومات تعليميَّة عالية الجودة، وبالغة التقدُّم والتطور، ذاتِ أُسس ثقافيَّة وفكريَّـة إسلاميَّـة...

والتي يُفتـرض بهـا أن تهـدف إلى:

(١) توفير مدارس أهليَّة متميزة لأبناء الدعوة الإسلاميَّة؛ ليحظوا ببناء ثقافي إسلامي أفضل ممَّا حظي به الجيل الحالي في الدعوة، وبالتالي يحدث تطور نوعي في وسائل تحقيق المشروع الإسلامي في المستقبل القريب.

(٢) مقاومة المدِّ التغريبيِّ في التعليم الخاصِّ، والذي يلجأ إليه العامة - في حالة قدرتهم على تكاليفه - ابتغاءً للجودة المتوفرة فيه، والتقدم العلمي الغربي الذي سيتيح لأبنائهم معيشة أفضل في المستقبل.

(٣) مقاومة الفكر التربوي والتعليمي والإعلامي التغريبي المنتشر في المجتمع، والذي يتهم الإسلام - والإسلاميين على حدٍّ سواء - بالتخلُّف العلمي والعجز عن مواكبة العصر، والتقدم والإلمام بمكتسبات الحضارة الإنسانية المعاصرة، ودحض ذلك الزاعم عن طريق ضرب أمثلة حية بمنظومات تعليمية فائقة الجودة، وبالغة التقدم والتطور، مبنية على أُسسٍ ثقافيَّة وفكريَّة إسلاميَّة مُستمدَّة من الكتاب، والسُّنَّة النبويَّة المطهَّرة، والتراث النقيِّ لهذه الأمة.

لكن، ما رأيناه من التيارات الإسلاميَّة - وأخص بالنقد الدعوة السلفية؛ لأنَّ قادتها كانوا من أكثر المفكرين الذين أصَّلُوا لأهمية هذه الجبهة في الصراع؛ لإعادة بناء الحضارة الإسلاميَّة - خلال الستة أشهر التي تلت سقوط النظام قد تمَّ تأسيسُ حزبٍ تابع للإخوان المسلمين، وثلاثةِ أحزاب تابعة للدعوة السلفية باختلاف أطيافها... ولم يتمَّ تأسيسُ مدرسة نموذجيَّة مثاليَّة إسلاميَّة واحدة! ولم يتمَّ تأسيسُ وإطلاقُ مشروعٍ قومي لإنشاء مدرسة أهليَّة واحدة على الأقل بكل محافظة توفر نظامًا تربويًا وتعليميًا على قدر فائق من الجودة منصهرًا مع مناهج ثقافيَّة إسلاميَّة تُعيد بناء الثقافة الإسلاميَّة المحطمة عند أبنائنـا!

ومن خلال مئات البرامج التلفازيَّة التي تُقدَّم على كل القنوات الإسلاميَّة لم نسمع أحدًا يتحدَّث عن بناء مشروعٍ تعليميٍّ إسلاميٍّ مُتَقَدِّم يقود أبناء الدعوة الإسلاميَّة لتحقيق ما عجز آبائهم عن تحقيقه!

بالطبع؛ فإنَّ الأولوياتِ السياسيَّةَ التي فرضت نفسها على كلِّ التيارات الإسلاميَّة يُمكن تفهُّمُها واستيعابُها، لكن ما لا يُمكن تفهُّمُه ولا استيعابُه هو الغيابُ الكليُّ لأهم أولويات المشروع الإسلامي المصريِّ! وما لا يُمكن تفهُّمُه ولا استيعابُه أيضًا هو الاستغراقُ الكامل لكلِّ أجنحة التيارات الإسلاميَّة - والدعوة السلفيَّة خصوصًا - في الأنشطة السياسيَّة وما يتعلَّق بها، مما أفرز لنا ثلاثة أحزاب سياسية - خاضعة لقانون الأحزاب بطبيعة الحال، ومع ذلك أُطلق عليها أنَّها (ذات مرجعية سلفية!!) - نظمت مُؤخرًا بالتعاون مع معظم مشايخ التيار السلفي تظاهرة مليونية ضخمة للاعتراض على (احتمال) قيام الحكومة بوضع مبادئ حاكمة للدستور..

وبعيدًا عن الإجابة المستحيلة عن سؤال (لماذا ثلاثة أحزاب وليس حزبًا واحدًا طالما كان كل منها ذو مرجعية سلفية؟)، فإنَّنا في نفس الوقت لم نرَ أو نسمعْ عن أيِّ حملة من هذه الأحزاب أو هؤلاء المشايخ (الداعمين للأحزاب) لجمع تبرعاتٍ أو طرحِ أسهم من خلال اكتتاب عام لإطلاقِ أول مؤسسةٍ تعليميَّةٍ إسلاميَّةٍ تقوم بأداء فرض الكفاية عن المسلمين، والنضال عن جبهة التعليم ضد التغريبيِّين، وضد مخططات الولايات المتحدة للمزيد من الإفساد في حياتنا التعليميَّة والتربويَّة والثقافيَّة!!

الدعم الشعبي

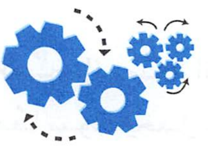
إنَّ مَن يظنُّ أنَّ وُصول الإسلاميِّين إلى سُدة الحكم سواءٌ بأغلبية برلمانيَّة أو كرسيِّ الرئاسة أو كليهما معًا سوف يجعل تطبيق خطة الإصلاح الإسلاميَّة - التي لا تزال حُلمًا يُراود الإسلاميِّين - أمرًا متاحًا ومُمكنًا، إنَّ مَن يظنُّ هذا؛ فقد جانبَه الصوابُ جملةً وموضوعًا..

إنَّ الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الغربي لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام سقوط أهم دولة إسلاميَّة وعربيَّة في أيدي التيارات الإسلاميَّة، التي يدركون جيدًا مدى خطورتها على النظام العالمي الذي جاهدوا مئات السنين لإرسائه، ومِن ثَمَّ؛ فإنَّ الإسلاميين سيتعرضون لمحن كبيرة في حالة إصرارهم على الإصلاح من خلال قمة الهرم السياسي والاجتماعي فقط، وسيحتاجون للدعم الشعبي (الفكري وليس العاطفي)؛ لمواجهة مثل هذه المِحن، وما سيصاحبها من تحديّات اقتصاديَّة جمة[1]، فكيف سيتمكن الإسلاميون من الحصول على هذا الدعم الشعبي مع غياب جيل مُؤهَّلٍ ثقافيًا وإسلاميًا لاستيعاب مبررات الإسلاميين لخوض مثل هذه المحن ومواجهة مثل هذه التحديات؟؟

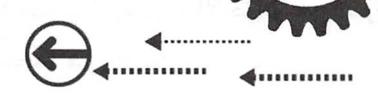
كيف سيُقنع الإسلاميون جماهيرَ الشعب المصري بواقعه الثقافي والديني الحالي بتحمل عقوبات دولية اقتصادية - قد تتسبب في أزمات غذائيَّة وصحيَّة مخيفة - محتملة للغاية في حالة وصول التيار الإسلامي لسُدَّة الحكم؟

كيف سيقوم الإسلاميون في حال وصولهم لسُدَّة الحكم في المستقبل القريب بإصلاح منظومة التعليم الحكوميَّة المهترئة، والتي تمَّ تدميرها وتشويهها على مدار السِّتَّة عقود الأخيرة، مع غياب تعليم أهلي فعَّال يفي باحتياجات الإسلاميِّين أنفسِهم أثناء الوقت الذي سيتطلبه إصلاح تلك المنظومة الحكوميَّة المُتحلِّلة؟

كل هذه الأسئلة مُوجَّهة بشكل رئيسيٍّ إلى شيوخ التيار السلفي الذين كانوا يُناضلون في سبيل إصلاح (قاعدة الهرم) طوال الأربعة عقود الأخيرة، والذين تحوَّلوا بالكليَّة إلى إصلاح (قمة الهرم)، وأهملوا (قاعدته) كليًّا بعد أن أصبحت جاهزةً تمامًا للإصلاح! ■



(١) خيارات الإسلاميين أمام مستقبل العلاقات (المصرية - الأمريكية) - صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١١/٨/٧م، بقلم: د. خالد صقر. (www.almesryoon.com/news.aspx?id=72566).





بعيدًا عن السياسة التقليدية[1]

كتب المهندس/ عبد المنعم الشحات مقالاً في عام (٢٠٠٧) بعنوان: «السياسة منزلق الإسلاميين إلى العنف»[٢]، قال في ختامه: «ممَّا جعل السؤال يطرح بقوة: ماذا يستفيد الغرب عمومًا وأمريكا خصوصًا من الزجِّ بالإسلاميين في التجربة السياسيَّة؟!

قد تكون الإجابة البديهيَّة هي أنَّهم يستفيدون استنزاف طاقات الإسلاميِّين في مجال الدعاية الانتخابيَّة التي يفرض عليها قضايا معينة بعيدًا عن الدعوة إلى الدين بشموله، وقد تكون الاستفادة هي كم التنازلات التي يُقدمها أصحاب هذا الاتجاه من إخضاع الإسلام للحضارة الغربيَّة تحت مُسمًّى تجديد الدين» (ا. هـ).

وكتب فضيلة الشيخ/ سعيد عبد العظيم في كتابه «الديمقراطية في الميزان» في معرض نقده لفكرة التعدديَّة الحزبيَّة التي هي من أصول النظام الديمقراطي[٣]، فقال: «وهذه الأحزاب بدعةٌ مُنكرة وهي أثرٌ من آثار الاستعمار أحدثها المستعمرون؛ ليُفرقوا بين أبناء الأمة الواحدة، وليجعلوا أبناء الوطن الواحد شيعًا وأحزابًا بعد ذلك، نعم وُجِدت الشورى وحدث نوع من الاستيضاح والاعتراض حتى على بعض الخلفاء في حالة مخالفة النصوص الشرعية، كما اعترضت - فيما رُوِيَ - المرأة على عمر

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة المصريون بتاريخ ٢/١٠/٢٠١١م.

(٢) المهندس عبد المنعم الشحات، «السياسة منزلق الإسلاميين إلى العنف»، موقع أنا السلفي.

www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=18356

(٣) الشيخ سعيد عبد العظيم، «الديمقراطية في الميزان» - دار الفتح للطباعة والنشر.

بن الخطاب حين أراد تحديد المهور، ولكن هل سُمِحَ بقيام أحزاب بمناهج تخالف دين الله وتكفر به، بزعم حرية الرأي والتعبير، وتنشر وتروج المبادئ التي تدين بها في وسط المسلمين؟ هذا لم يحدث أبدًا، وقد رأينا الثمار المرة لهذه الأحزاب من تفريق للناس وتنابذ وتراشق بالتُّهم في الجرائد والمجلات كما هو حاصل مشاهد.

فالانضمام إلى حزب من هذه الأحزاب هو في نفسه بدعةٌ لا يُقرُّها الشرع، فكيف إذا انضم مع ذلك عدم تمسُك رؤساء الحزب بالدين، واتخاذهم الدين طريقًا لنيل أغراضهم ومطلوبهم، ولا شكَّ أنَّ مَن يمشي في ركاب هؤلاء، ويهتف بحياتهم، ويُضحي بنفسه وماله في سبيل حِزبهم يَصدق عليه أنَّه باع آخرته بدُنيا غيره، يقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «مَن قاتل تحت راية عُمِّيَّةٍ يغضبُ لعصبته، أو يدعو إلى عصبته، أو ينصر عصبته، فقُتل؛ فقتلهُ جاهليَّةٌ» رواه مسلم» (ا. هـ).

كما ذكر الشيخ في نفس الكتاب أحدَ عشرَ حُكمًا شرعيًا ثابتًا بالكتاب والسُّنَّة يمنعون من الإقرار بشرعية حقوق المُواطنة المُتَّفق عليها قانونيًا ودستوريًا في مصر إلى الآن، وذلك في معرض حديثه عن أحكام أهل الذِّمة في بلاد المسلمين. [ص: (٤٩ - ٥٢)].

الفكر السلفي المعاصر

هذان الاقتباسان يُطلعاننا على مَعلمين من أهم معالم الفكر السلفي المعاصر في مصر:

- **المَعلم الأول:** يتعلَّق بالإدراك الواقعي لحجم وخطورة التحديات المحيطة بالمشروع الإسلامي السُّنِّيِّ، من حيث ثِقلُ موازين القُوى كلها في صالح الغرب.
- **والمَعلم الثاني:** يتعلَّق بإدراك واستيعاب النكسة الحضاريَّة التاريخيَّة التي تعيشها الأمة الإسلاميَّة، من حيث خضوعُها المعرفيِّ والسياسيِّ والاجتماعيِّ للنُّظم الحضاريَّة الغربيَّة، وقيام واستقرار هذه النُّظم في بلادنا.

وقد أدّي وجود هذين المَعلمين في الفكر السلفي المعاصر إلى أنِ انتهج قادةُ هذه المدرسة الفكريَّة نهجًا إصلاحيًا قائمًا على الاكتفاء بنشر الفكر الإسلامي الأُصولي بشتَّى السُّبل والوسائل الدعويَّة، مع اعتزال كلِّ النُّظم السياسيَّة والاجتماعيَّة الغربيَّة والتي تمَّ تثبيتها في مصر إبَّان حكم (سُلالة محمد على، وما تلاها).

واستمر هذا النهج الإصلاحي مُستقرًّا إلى أن حدثت الثورة الأخيرة، والتي انهار معها المَعلمان الرئيسيان اللذان يقوم عليهما المنهج الإصلاحي المعاصر للدعوة السلفيَّة، فاندفع شيوخ وقادة هذه الدعوة إلى تشكيل أحزاب متعددة (وليس حزبًا واحدًا) للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، واندفعوا أيضًا في المشاركة في توجيه موازين القوى الداخليَّة والمتصلة بشكل وثيق بموازين القوى العالميَّة التي تتحكم فيها إلى الآن الولايات المتحدة، والتي بدورها خاضعة لسيطرة اللُّوبي الصهيوني بأشكال عديدة، كل هذا بغير دراسات معمقة في أثر تلك المشاركة على الوضع الاقتصادي والعسكري للبلاد لا سيما في ظلِّ المعاهدات الدوليَّة العديدة التي ترتبط مصر بها مع اسرائيل والولايات المتحدة.

هذه هي المشكلة؛ أنَّ ثمة تحوُّلاً منهجيًّا وفكريًّا في الدعوة السلفيَّة كان من مظاهره الإقرار العملي لمآلات ومقتضيات المشاركة الحزبية / البرلمانيَّة في ظلِّ النظام الديمقراطيِّ الوضعيِّ وشكل الدولة الحالي، والاندفاع في المشاركة في صناعة العناصر الرئيسيَّة التي تحدد علاقة مصر بأهم قوتين عالميًّا وإقليميًّا.

وانقسم المنتسبون للدعوة السلفيَّة إلى ثلاثة أقسام إزاء هذا التحوُّلِ:

- **القسم الأول . وهم الأغلبية .:** لا يرون أنَّ ثمة تحول قد حدث في الأساس، بل يرون أنَّ ما يحدث الآن هو امتداد طبيعي للدعوة السلفيَّة في عصر ما بعد مبارك.
- **والقسم الثاني . وهم أقل عددًا .:** يشعر أفراده بوجود (خللٍ ما)، لكن ليس إلى درجة الجزم بحدوث تحوُّلٍ فكريٍّ ومنهجيٍّ، لكنَّ هذا الشعور قد قادهم إلى الإحجام عن المشاركة في (الأحزاب السلفيَّة)، واكتفوا بالمشاركة السياسيَّة بشكل فردي، أو من خلال الجبهات الشعبيَّة وغيرها.

- **أما القسم الثالث ـ وهم عدد محدود جدًّا من أبناء الدعوة السلفية ـ:**

فقد أدرك حدوث التحول الفكري، وربط ذلك التحول بنظائره المعاصرة، كإقدام جبهة الإنقاذ على العمل السياسي في الجزائر، وحماس في فلسطين، وقيَّم تجربة (السلفيَّة الحزبيَّة) الجديدة بما يتماشى مع موازين القوي العالميَّة، ومع سلوك الغرب مع السودان، والجزائر، والصومال وغيرها من الدول التي شهدت فشلاً ذريعًا لتجارب الإسلام السياسي بشكل أو بآخر.

إذن؛ أصبح من الواجب أن يكون هناك طرحٌ عمليٌّ من أصحاب القسم الثالث لتوفير بدائل عمليَّة لتطوير المشروع الإصلاحي الإسلامي بعيدًا عن السياسة التقليديَّة، التي يُمكن الجزم بأنَّ العمل في إطارها المعاصر يمثل تحولاً منهجيًّا وفكريًّا للدعوة السلفيَّة، لا سيما مع غياب التأصيل الفقهي المناسب لدعم مثل هذا التحوُّل، وإلاَّ فإنَّ التَّحَوُّل الفكري في ذاته ليس محلَّ إنكارٍ، بل على العكس، فإنَّ التحوُّل الفكري ـ طالما كان مدعومًا بأبحاث ودراسات أصوليَّة وشرعيَّة رصينة تتناول مآلات النزاع فيه تفصيلاً وإجمالاً ـ يعتبر من علامات نضج الحركات الإسلاميَّة في العصر الحالي.

ولكن الواقع يختلف عن المأمول بكثير، فالتراث الأدبي الذي يُؤصل لعدم مشروعية العمل السياسي في ظل النظام المستمد من أسس ديمقراطية يتجاوز بمراحل ـ كمًّا وكيفًا ـ أيَّ إنتاجٍ فكريٍّ أو بحوث ودراسات اتخذت ذرائع لتبرير التحوُّل الفكريِّ في الدعوة السلفيَّة، بل إنَّ المسائل الرئيسيَّة في العمل السياسي المعاصر لم تخضع للدراسة الأصوليَّة الجادة والرصينة، أذكر من هذه المسائل:

← حكم مشاركة أهل الكتاب في تقرير مصالح المسلمين.

← أوجه قياس الديمقراطية المطبقة في مصر على الشورى الشرعيَّة تفصيلاً وإجمالاً.

← ماهية حقوق المواطنة، وما يتوافق منها مع الشريعة وما يخالفه.

هذه المسائل على سبيل ضرب المثل فقط، وإلاَّ فقد عددت بضعًا وعشرين مسألة تحتاج للدراسة والبحث قبل الجزم بجواز الانخراط في العمل السياسي الحزبي القائم حاليًّا في مصر.

وما يُؤكد حدوث هذا التحوُّل الفكري الجذري أنَّ تلك المسائل السابقة وغيرها لم يتم بحثها ولا دراستها بشكل أصوليٍّ، ولا حساب المفاسد الشرعيَّة المترتبة عليها قبل البدء في تأسيس الأحزاب السلفيَّة، وهذا يَشِي بمقدار التحول الفكري والمنهجي، بعد أن كانت الدعوة السلفيَّة تشتهر بالتحقيق الأصوليِّ، والدراسة والبحث في كل ما يمس العمل الإسلامي عمومًا، والسياسي خصوصًا..

ما حدث آنذاك هو حساب وتقدير المفاسد والمصالح (السياسيَّة) المتعلقة ببقاء الدعوة ككيان اجتماعي وحركي فقط، ثم إضفاء صيغة فقهيَّة متواضعة على ذلك الحساب من خلال قاعدتي: «المصلحة والمفسدة، وارتكاب أخف المفسدتين»، أمَّا دراسة المفاسد العقديَّة والفقهيَّة المترتبة على مآلات العمل الحزبي ومقتضياته دراسةً أصوليَّةً رصينةً على قواعد المنهج السلفي في الاستدلال والقياس؛ فأجزم يقينًا أنَّها لم تحدث إلى الآن.

تطوير المشروع الإصلاحي الإسلامي

هذا المقال يُعنى بتقديم ستة طرق متكاملة لتطوير المشروع الإصلاحي الإسلامي بعيدًا عن السياسة التقليديَّة، وهذه الطُّرق تُجسِّد السبيل الحقيقي للإصلاح كما يمكن للباحثين أن يستخرجوه من التاريخ الإسلامي، مع اعتبار معطيات الواقع الحالي في ضوء مكتسبات الحضارة البشريَّة المعاصرة، والقائمة في أغلبها على الحضارة الغربيَّة بشتَّى مظاهرها السياسيَّة والاجتماعيَّة والفكريَّة.

(١) استصلاح الأراضي، والقيام على مشاريع شعبيَّة تهدف لتحقيق الاكتفاء الغذائي لمصر..

فلا شكَّ أنَّ الدعوة السلفيَّة كتيار فكري لها العديد من الأيادي البيضاء على المجتمع المصري، لكن ليس من هذه الأيادي أي مساهمة في تحسين الأوضاع

الاقتصاديَّة السيئة التي تعم البلاد، فإطلاق مشاريع أهليَّة تهدف إلى استصلاح الأراضي الصحراويَّة بما يوفر قدرًا من الاكتفاء الغذائي للشعب سيجعل الدعوة السلفيَّة تحتل مكانًا حصينًا بالنسبة إلى أي نظامٍ سياسيٍّ يأتي إلى سُدَّة الحكم في مصر، لا سيما إن نجح القائمة على الدعوة من توظيف عدد كبير من الشباب العاطل في هذا المشروع، وخلق نوع من الرابطة المعنويَّة والماديَّة لهؤلاء الشباب بالأسس الفكريَّة والمنهجيَّة للدعوة السلفية من خلال هذا المشروع.

(٢) التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم الأهليَّة

لا سيما الكليات التقنيَّة التي تخرج الحرفيين والمهنين..

ففي مقالٍ سابق على صفحات «المصريون»[١] وضَّحت أنَّ من أخطر الكوارث التي تسببت في تدهور مصر على كلِّ الأصعدة هي تهميش التعليم التقني والفني، فالتقنيون والفنيون هم العصب الحقيقي للصناعة... أي صناعة، وتقدم البلاد التي نروم طريقها مثل ماليزيا، وتركيا، وإيران لم يتمَّ إلاَّ بتطوير التعليم التقني ودعمه..

فلمَّا كانت الحكومة - أي حكومة - القادمة مثقلة بأعباء هائلة غير ذلك العبئ، كان من الواجب على الدعوة السلفيَّة وهي أوسع التيارات الإسلامية انتشارًا باعتراف القائمين عليها أن يتصدَّرُوا ساحة الإصلاح التعليمي بأولوياته المختلفة، وأن يقوموا على تمويل إنشاء عدة كليات تقنيَّة متطورة عن طريق الاكتتابات الأهلية وحملات التمويل الشعبيَّة بحيث يكون هناك أربع كليات تقنيَّة كُبرى في الجهات الرئيسية في مصر، تخرج لنا الفنيِّين والعمال المهرة الذي ستحتاجهم النهضة الصناعيَّة المأمولة في مصر، وبطبيعة الحال؛ فإنَّ خريجي هذه الكليات سيكونون من الداعمين والمؤيدين للمشروع الإسلامي.

---

(١) خالد صقر، «فروض الكفايات في المشروع الإسلامي المصري»، صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١١/٨/٢م، (www.almesryoon.com/news.aspx?id=71954).

(٣) العمل على إصلاح وتوطيد دعائم الصلة بالأزهر الشريف، وإنشاء مدارس أزهريَّة متطورة في كل أنحاء مصر..

فبقاءُ نشر المنهج السلفي في المساجد غير كافٍ لإنتاج جيل قادر على استيعاب الحتميَّة التاريخيَّة للنهضة الحضاريَّة الإسلاميَّة، وإدراك أبعاد الانتكاس الحضاري الذي تعيشه الأمة الإسلامية الآن[1]، فلا بد أن يبدأ إعداد ذلك الجيل من المدارس، كما كانت للأربطة (جمع رباط) الدور الرئيسي في إعداد جيل صلاح الدين..

لا بد أن يكون ثمة نوعٌ معاصرٌ من الأربطة التي تُعيد بناء الجيل المسلم المتكامل المدرك لعناصر قوته وضعفه، والقادر على ريادة الأمة لتحقيق النهضة المنشودة، وإصلاح الأزهر بالانخراط في سلكه وطريقه، وتدعيم الروابط معه هو خير وسيلة لإنشاء مثل هذه الأربطة المعاصرة، وذلك ببدء مشاريع إصلاحية مشتركة ما بين الأزهر والدعوة السلفيَّة، وإنشاء هيئة للوقف الأهلي بشكل اقتصادي معاصر يكون هدفها دعم التعليم الأزهري وتطويره بعيدًا عن الولايات المتحدة التي كانت (تُهندس) لمناهجه طوال الثلاثين عامًا الأخيرة.

(٤) تأسيس وإدارة اتحادات للعمال ونقابات أهليَّة تقوم على خدمة الحِرفيين وعائلاتهم..

الحِرفيون والمهنيون في مصر يُشكلون شريحةً عريضة من المواطنين في كل أنحاء البلاد، ولا تزال هذه الشريحة بهمومها ومتاعبها تُعاني من عدم وجود اتحادات نقابيَّة فعَّالة تعمل على توفير الاحتياجات المعيشيَّة الأساسيَّة للعاملين بها، مثل الرعاية الصحيَّة والإسكان وما إلى ذلك.. فالدعوة السلفيَّة إذا استلهمت نموذج اتحادات العمال الموجودة بالولايات المتحدة - والتي يقوم على أغلبها صهاينة أو متعاطفون مع

(١) خالد صقر، «الإسلاميون وجبهة الإصلاح الحقيقية»، صحيفة المصريون، بتاريخ: ١٦ / ٨ / ٢٠١١م.
www.almesryoon.com/news.aspx?id=73759

الصهاينة - فيُمكنها بشيء من التخطيط الجيد والمشاريع التمويليَّة المدروسة أن تحصد ولاء هذه الشريحة العريضة من الشعب، عن طريق توفير سُبل الحياة الكريمة لهم من خلال تلك الاتحادات والنقابات.

(٥) تطوير دور الطباعة والنشر، ومؤسسات الإعلام الإسلامي لاستحداث خطاب إعلامي منافس للخطاب الإعلامي المدعوم غربيًا على كل المستويات..

وهذا المطلب وحدَه يحتاج لجهد جهيد، ويشوبه تحديات هائلة، تحتاج لقدرٍ هائل من الموارد البشريَّة والماليَّة والتقنيَّة، وعدم وجود هذه المؤسسات الإعلاميَّة لخدمة الفكر والمنهج السلفي هو أحد الأسباب الرئيسيَّة في التردي الحركي، والانقسام الفكري المُشاهد في كل مظاهر العمل السياسي (السلفي) منذ بدايته إلى الآن، وهو السبب الرئيسي أيضًا وراء حالة (الفصام) التي تعيشها الدعوة السلفيَّة عن باقي التيارات السياسيَّة المخلصة في مصر.

(٦) إنشاء مراكز جادة ورصينة للدراسات السياسيَّة والفكريَّة والاقتصاديَّة والاستراتيجية، أو ما يُسمى بأوعية التفكير (Think Tanks)..

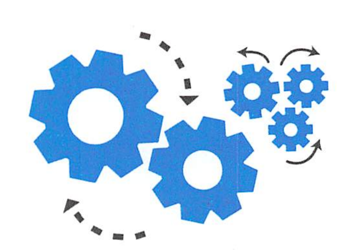
هذه الأوعية دورها إمداد صنَّاع القرار في الدعوة السلفيَّة بخلاصة الأحداث والتفاعلات السياسيَّة والاقتصاديَّة والفكريَّة التي تحدث في مصر والعالم، ووُجود أوعية التفكير في أي حركة سياسيَّة قائمة على أيدولوجيَّة محددة وثابتة حيويٌّ، كوجود العقل للإنسان السليم، فالآن المشايخ وقادة الدعوة يتَّخذون قراراتهم بناءً على دراسات ومُناقشات مُتعددة، نعم لا شكَّ في ذلك..

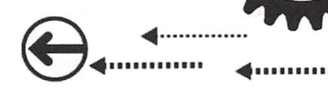
لكن مَن يُجري هذه الدراسات، ومن يشترك في هذه المناقشات؟ وما هي درجة (التحقيق validity) للمعلومات التي تُبنى عليها الدراسات والمناقشات فضلاً عن

القرارات؟ وما هي درجة الإدراك العلمي والسياسي للتحديات التي تفرضها هيمنة الولايات المتحدة على كل سياسات الشرق الأوسط على المشروع السياسي السلفي؟ كل هذه الأسئلة وغيرها بالعشرات لن يُجيب عنها سوى متخصصون محترفون يعملون من خلال أوعية للتفكير ترعاها وتُنفق عليها الدعوة السلفيَّة من خلال مشاريع اقتصاديَّة، أصبح وجودها ضروريٌّ لدعم العمل الإسلامي الذي يجب أن يتطور من مرحلة: (التَّقيُّد بالممكن والمتاح) إلى مرحلة: (التخطيط الإستراتيجي، وبناء وتحقيق الرؤية الإصلاحية).

قد يحتجُّ العديد من الإخوة على التعارض بين سُبل الإصلاح الستة، وبين العمل السياسي بأنَّه يُمكن الجمع بينهم جميعًا، فالواقعُ أنَّ الردَّ على هذا الاحتجاج يعتمد أساسًا على محدوديَّة الموارد البشريَّة في الدعوة السلفيَّة، وحتميَّة اختيار أولويات حركيَّة آنية.. وهذه المحدوديَّة وتلك الحتميَّة هما في الواقع اللتان جعلتا قادة الدعوة (يُصرون) على خوض غمار العمل الحزبي، وهجر سُبل الإصلاح الستة المذكورة آنفًا، كما هو مشاهد في واقع الدعوة السلفيَّة الآن..

لكنني يملؤني الأمل أنَّ هؤلاء المشايخ والقادة سوف يراجعون ذلك الموقف (التاريخي الفريد) خلال فترة قصيرة وأنَّهم سيُدركون عبثيَّة العمل الحزبي والبرلماني في ظل الواقع السياسي المصري والعالمي، وأنَّهم سيعودون لمنهجهم الأساسي الذي يعمل على اصلاح قاعدة الهرم، صعودًا إلى قمته، والذي أفنوا ثلاثة عُقودٍ من أعمارهم للتأصيل والدفاع عنه مع اختلاف الظروف والمعطيات طوال تلك السنين. ■





العَلاقات المصرية الأمريكيـة [1]

إنَّ ما يبدو للوهلة الأولى عند الحديث عن عَلاقة الولايات المتحدة بالتيارات الإسلاميَّة في العالم العربي أنَّ هناك وجهتيْ نظر في الوسط السياسي الأمريكي بشأن الموقف من تلك التيـــارات:

- **الأولى . والتي تُميِّز الجمهوريين .:** تعمدُ بشكل واضح إلى (شَيْطَنَةِ) تلك التيـارات بشتَّي الوسائـل بـدءً من التلويح بإمكانيَّة وقوع تلك التيـارات في دائـرة ما يُسمى (بالإرهاب)... إلى ترهيب العالم الغربي من العداء الذي تضمره تلك التيارات للكيان الصهيـوني.
- **ووجهة النظر الثانية . والتي تصبغ الديمقراطيين .:** تعمدُ إلى التعامل مع التيارات الإسلاميَّة بشكل عملي براجماتي يضعها في قالب سياسي، كشريك محتمل للإدراة الأمريكيَّة إذا ما تمَّ الاتفاق على بعض الثوابت التي يرى الديمقراطيون أنَّها تُمثل ضرورةً لضمان المصالح الأمريكيَّة في الشرق الأوسط.

أما عند التعمق خلف تلك النظرة المبدئيَّة التي تقف عند بعض الفوارق السطحيَّة بين الديمقراطيين والجمهوريين، فسيتضح أنَّ البَوْن بين وجهتيِ النظر سابقتي الذكر ليس شاسعًا على الإطلاق كما قد يتصور البعـض.

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة المصريون بتاريخ: ٢٠١١/٨/٧م.

يقول بروس راذرفورد (Bruce Rutherford) أستاذ العلوم السياسية بجامعة كُلجات (Colgate University) في كتابه «مصر ما بعد مبارك «Egypt After Mubarak[1]، والذي صدر قبل ثورة (٢٥ يناير) بأكثر من عام: «إنَّ التحوُّل إلى الديمقراطيَّة يحتلُّ المقعد الخلفي بالنسبة للأركان الاستراتيجية الأساسيَّة التي تحكم علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمصر، فهذه العَلاقة كانت ولا تزال تُشكل على أساس المصالح الاستراتيجية الرئيسيَّة، والتي تتلخص في البترول وإسرائيل والاتحاد السوفيتي (حتى: ١٩٩١)، وكبح جماح الإسلام الأصولي».

ويستطرد راذرفورد قائلاً: «ولضمان بقاء هذه الأركان الرئيسيَّة للعَلاقة الأمريكيَّة المصرية؛ بدأت الولايات المتحدة في إعطاء مصر قدرًا ضخمًا من المعونات الاقتصاديَّة منذ منتصف السبعينيات، وبدأت هذه المعونات بحوالي (٢٧٠ مليون) دولار في عام (١٩٧٥)، لتصل إلى (١,١) مليار دولار في عام (١٩٧٩)، كنتيجة مباشرة لتوقيع مصر على اتفاقيَّة السلام مع إسرائيل، كما أضيفت (١,٥ مليار) دولار في هيئة معونات عسكرية إلى المنحة التي تقدمها الولايات المتحدة سنويًا إلى مصر... ».

ويقول: «وبالرغم من هذا القدر الكبير من المعونات الاقتصاديَّة والعسكريَّة؛ فإنَّ الولايات المتحدة لم تستغلَّ تأثير هذه المعونات في تسريع عمليَّة الإصلاح السياسي في مصر، بل في حقيقة الأمر؛ فإنَّ الولايات المتحدة كانت متشككة في فائدة الديمقراطية في مصر - بالنسبة إلى مصالحها - منذ الأيام الأولى لحكم عبد الناصر.

فعند نجاح حركة الضباط الأحرار في انقلابها عام (١٩٥٢) استنتج السفير الأمريكي حينئذ أنَّ مصر ليست مهيئة للديمقراطية؛ لأنَّ المزيد من الحريات والانتخابات الحرة ستُشكل فرصة مثاليَّة لليساريِّين لتوسيع نطاق نفوذهم، وستسبب خللاً اجتماعيًا قد يصل بهؤلاء اليساريِّين إلى سُدة الحكم في مصر، واستمرت هذه النظرة الأمريكية إلى مصر طيلة الخمسة عقود اللاَّحقة بعدما تمَّ استبدال الإسلاميون باليساريين منذ صعود التيار الإسلامي في الثمانينات، وقد ظهر هذا بوضوح في الوثيقة التي كتبها سفير الولايات المتحدة في القاهرة في أواخر الثمانينات

(1) Bruce K.Rutherford (2008) "Egypt after Mubarak: liberalism, Islam, and democracy in the Arab world", Princeton University Press.

ألفريد أثرتون (Alfred Atherton) حينما أغفل ذكر التحوُّل الديمقراطي تمامًا في مستقبل العَلاقات بين البلدين، وكذلك عندما كتب ويليام كواندت (William Quandt) الخبير في العَلاقات المصرية الأمريكيَّة تقريره المكون من (٧٧ صفحة) عن مستقبل تلك العَلاقات، ولم يتطرق على الإطلاق إلى التحوُّل الديمقراطيِّ في مصر».

ثم يلخص راذرفورد رأيه عن رؤية الولايات المتحدة الاستراتيجية للتحوُّل الديمقراطيِّ في مصر عندما يذكر كيف ساندت أمريكا انقلاب الجيش الجزائري ضد الديمقراطيَّة في بداية التسعينيات بما سبَّب الحرب الأهلية الجزائريَّة، فيقول: «... ولقد ذكر جيمس بيكر (James Baker) وزير خارجية الولايات المتحدة إبَّان أحداث الجزائر موقف الولايات المتحدة ممَّا حدث قائلاً: إنَّ الولايات المتحدة اختارت ألاَّ تدافع عن الديمقراطية؛ لأنَّها (أيْ: الديمقراطية) ستؤدي إلى إفراز حكومة لها رُؤًى معادية للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة» (ا.هـ).

بعد هذا الاقتباس الطويل من كتاب راذرفورد القيِّم يُمكننا أنْ نخلُص إلى عِدَّة حقائق تُجمع العديد من الأدلة التاريخية والواقعية على صحتها، وهي:

(١) إنَّ التحوُّلَ الديمقراطيَّ في مصر قد يشغل مكانًا في الوعي السياسي الأمريكي، لكن هذا المكان ليس مُهِمًّا ولا مُتقدِّمًا بالنسبة إلى العوامل العديدة الأخرى التي تشكل العلاقة بين البلدين.

(٢) هذه العوامل تتلخص في الحفاظ على المصالح الاقتصاديَّة الأمريكيَّة وأمن إسرائيل.

(٣) الحفاظ على أمن اسرائيل يتطلب ضمان عدم وصول حكومة إسلاميَّة لها آراء معادية لإسرائيل ورُؤًى مخالفة للرؤية الأمريكيَّة للشرق الأوسط.

(٤) إذا كان من المُحتمل أن يُؤدِّي التحوُّلُ الديمقراطيُّ إلى وُصول تيار إسلاميٍّ إلى سُدَّة الحكم بما يُهدِّد أمنَ إسرائيل ومصالحها، فإنَّ أمريكا تفضِّلُ هدمَ ذلك التحوُّلَ الديمقراطيَّ في هذه الحالة، وقد تُجلي هذا بوضوحٍ في السيناريو الجزائري، وقد كان الديمقراطيون يحكمون الولايات المتحدة آنذاك.

وقد بدأت العلاقات المصريَّة الأمريكيَّة في عكس وجهة النظر الأمريكيَّة المناوئة للتطور الديمقراطي في مصر ما بعد الثورة بالفعل، بعد أن أفاقت الولايات المتحدة من صدمة سقوط نظام مبارك[1]، فقد أعربت الحكومة الأمريكيَّة عن استيائها البالغ من عدة قرارات اتخذتها الحكومة المصريَّة الحاليَّة، وطالبت الحكومة الأمريكيَّة نظيرتها المصرية بعدة مطالب تخلص إلى إعادة النمطين الاقتصادي والسياسي الذين كانت تسير عليهما مصر إبَّان عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، وسلفه أنور السادات، وتطور التوتر غير المسبوق بين الولايات المتحدة ومصر إلى تعيين مبعوث أمريكي؛ لحماية الأقليات في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأقباط[2]، وهو ما فسره البعض بأنَّه تمهيد وتوطئة لتدخل أمريكي مُحتمل في السياسة المصريَّة، قد يصل إلى حدٍّ فرض عقوبات اقتصاديَّة على البلاد في حال وصول حكومة أو رئيس ذو توجه إسلامي إلى سُدة الحكم.

إذن؛ نحن أمام تحدٍّ مع الولايات المتحدة لم تشهده مصر منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ومع الوضع في الاعتبار تغير الوضع السياسي العالمي منذ عهد عبد الناصر حين كانت مصر محسوبةً سياسيًّا على الكتلة الشرقيَّة إلى العهد الحالي حيث أصبح العالم ذو قطب سياسي وعسكري واحد هو الولايات المتحدة، ففي حالة اتخاذ الولايات المتحدة لحزمة من القرارات تهدف إلى إضعاف النظام الحاكم في مصر - في حالة كونه ذو توجه إسلامي - ستواجه البلاد أزمات اقتصاديَّة عنيفة، ستتمثل في نقص الغذاء بشكلٍ حادٍّ، ونقص أنواع مُهمة للغاية من الأدوية على رأسها العديد من المضادات الحيوية الرئيسيَّة بما يُهدد البلاد بالمرور بمحنة إنسانيَّة غيرِ مسبوقة في ظلِّ التدهور الحاد الذي يشهده قطاعي الغذاء والدواء في مصر.

---

(١) «التأثير الأمريكي في السياسة المصرية - تحديات ما بعد الثورة» - بقلم: د. خالد صقر - صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١١/٤/٢٦م.. (www.almesryoon.com/news.aspx?id=57010).

(٢) «العلاقات المصرية الأمريكية تمر بتوتر غير مسبوق» - بقلم: عمر القليوبي - صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١١/٨/٣م.. (www.almesryoon.com/news.aspx?id=72104).

الخيارات المتاحة أمام الإسلاميين

ما هي الخيارات المتاحة أمام الإسلاميين باختلاف أطيافهم لمواجهة هذه الاحتمالات، والتي تبدَّت بوضوح في الأفق خلال الأيام الأخيرة؟ كيف يتجنب الإسلاميون الدخول في صراع غير متكافئ مع الولايات المتحدة ـ ورُبَّما حليفتها إسرائيل ـ قد يجهض كل الآمال التي خلقتها ثورة (٢٥ يناير)، لا سيَّما تلك المتعلقة بامكانيَّة العمل على تحقيق المشروع الإصلاحي الإسلامي في مصر؟

← الخيار الأول أمام الإسلاميين لمواجهة التوتر في العلاقات المصريَّة الأمريكيَّة:

تحجيمُ مشاركتهم السياسيَّة في خلال السنوات القليلة القادمة والعمل أثناء تلك الفترة على التوسع الفكري والعقدي لقاعدتهم الشعبيَّة بشكل يجعل وصولهم لسُدَّة الحكم بعد ذلك أمرًا تلقائيًّا لا يُمكن للولايات المتحدة أن تفرض المزيد من التحديات أمامَه لا سيَّما عن طريق التيارات الموالية لسياساتها في مصر، والمقصود بتحجيم المشاركة السياسيَّة هو الاقتصار على المشاركة البرلمانيَّة، وترك المنافسة على مقعد الرئاسة، والمشاركة المحدودة في الحكومة القادمة.

وهذا التحجيم ـ إن لم يطمئن الولايات المتحدة بعض الشيء ـ، فسيتيح المزيد من الوقت قبل أن تصبح المواجهة السياسيَّة مع الأمريكيين حتميَّة، وخلال هذا الوقت سيستطيع الإسلاميون كسب المزيد من التأييد الفكري من الجماهير لأطروحاتهم الخاصَّة بنظام الحكم وأهداف التنمية والتطوير..

وأعتقد أنَّ هذا الخيار كان هو رؤية جماعة الإخوان المسلمين في الفترة التي تلت خلع مبارك وسقوط نظامه مباشرةً، وقبل الطَّفرة الحركيَّة والسياسيَّة التي أعادت تشكيل منهج الدعوة السلفيَّة، ودفعتها لخوض العمل السياسي بكامل طاقتها ممَّا شجع باقي التيارات الإسلاميَّة لتوسيع أهداف وآمال العمل السياسي في الفترة اللاحقة بناءً على الانتشار الواسع للدعوة السلفيَّة بمدارسها المختلفة في مصر.

على أيَّة حال؛ فإنَّ الواقع السياسي لا يزال يسمح للتيارات الإسلاميَّة بتحجيم مشاركتها في النظام السياسي القادم والذي ستكون التحديات أمام المشاركين فيه عميقة للغاية، إذا أخذنا في الاعتبار مدى تغلغل النظام القديم في أجهزة الدولة المختلفة وضخامة المعوقات التي ستواجه الحكومة والرئيس القادمين لتطهير تلك الأجهزة من الفساد الممنهج الذي كان يمثل السمة الأساسية - وربما الوحيدة - للنظام السياسي السابق طيلة عقودٍ طويلة.

← أمَّا الخيار الثاني أمام التيارات الإسلاميَّة في حالة رفضها لخيار التحجيم المؤقت للمشاركة السياسيَّة:

أنْ تقوم كل التيارات الإسلاميَّة العاملة في مصر بالتوحُّد في جبهة سياسيَّة واحدة، وتكون مهمة تلك الجبهة هي التنسيق بين كل التيارات الإسلاميَّة بشأن التحديات السياسيَّة التي تواجه المشروع الإسلامي المصري، مثل التنسيق في خوض الانتخابات البرلمانيَّة، والتنسيق بين مرشحي الرئاسة الإسلاميين بحيث يتمُّ الإجماعُ على مرشحٍ واحد يحول دون تفتت أصوات الكتلة الانتخابيَّة الإسلاميَّة بين المرشحين الثلاثة المطروحة أسماءهم حتى الآن، بالإضافة إلى اختيار مقاعد وزارية محددة لتمثيل التيار الإسلامي في أي حكومة قادمة، فإنَّ توحُّد التيارات الإسلامية في جبهة سياسية واحدة سيشكل تحديًا هائلاً أمام صنَّاع القرار في البيت الأبيض، وداعميهم من الخبراء بمختلف وحدات التفكير (Think Tanks) الأمريكيةً والإسرائيليَّة..

ويتجسد هذا التحدي في تعطيل آلية الفوضى الخلاَّقة التي تُسيطر على العقليَّة السياسيَّة الأمريكيَّة مُنذ مطلع التسعينيات، عن طريق اختلاق ثِقَل سياسي وحركي ضخم بحجم كل التيارات الإسلاميَّة مجتمعة بما يجعل أي فوضى محتملة تُؤدي إلى رجحان الكفة التي تُؤيدها هذه التيارات، فالفوضى الخلاَّقة تعتمد بشكل رئيسي على وجود تيارات سياسيَّة وحركيَّة متقاربة إلى حدٍّ ما في التأثير والفاعلية..

ويتجسَّد هذا التحدي أيضًا في تضخُّم الجبهة الإعلاميَّة التي تُمثِّل التيارات الإسلاميَّة والتي تستطيع في هذه الحالة أن تواجِّه الإعلام الأمريكي - والمصري الممول أمريكيًّا - بشكل أكثر فاعلية وتأثيرًا بما يُمكن أنْ يُجبرَ الأمريكيين على التعاطي مع وصول الإسلاميين إلى سُدَّة الحكم في مصر بقدر أكبر من البراجماتية ممَّا هم عليه الآن.

← الخيار الثالث أمام التيارات الإسلاميَّة:

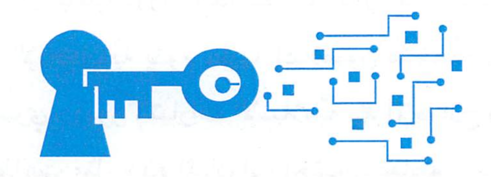
التوجه إعلاميًّا وفكريًّا وسياسيًّا إلى منظمات المجتمع المدني بالولايات المتحدة لخَلق عوائق داخليَّة أمام صانع القرار الأمريكي تحُول دون الحشد الاعلامي والجماهيري ضد التيارات الإسلاميَّة المصريَّة، ويُمكن تحقيق هذا التوجه من خلال بناء جسور إعلاميَّة وسياسيَّة مع منظمات المجتمع المدني الأمريكيَّة مثل النقابات، واتحادات العمال، والهيئات الأهليَّة، والحقوقيَّة الأمريكيَّة، فتستطيع التيارات الإسلاميَّة من خلال تلك الجسور خَلق نوع من الطمأنينة عند الناخب الأمريكي تجاه التحوُّل الديمقراطيِّ في مصر، بجانب بناء وعيٍ عامٍّ بأهداف الإصلاح الإسلامي في مصر، والتصدي لمحاولات التشويه التي يدعمها اللوبي الصهويني من خلال الإعلام المُوجَّه داخل الولايات المتحدة.

ويُمكن للإنترنت أن يلعب دورًا رائدًا في بناء مثل هذا الوعي عن طريق إطلاق قنوات يوتيوب باللغة الإنكليزيَّة يقوم عليها إعلاميون مُتخصِّصون في تبسيط وشرح الواقع السياسي المصري، ودور التيارات الإسلاميَّة في الإصلاح والتحول الديمقراطيِّ في مصر، فإذا استطاعت مثل هذه المبادرات اجتذاب تعاطف المسلمين الأمريكيين - على الأقل - بجانب العديد من الأقلِّيَّات الأخرى بما يدفعهم لمساندة التيار الإسلامي في حالة وصوله إلى الحكم في مصر؛ فسيُحدِث هذا تأثيرًا غيرَ مسبوق في السياسة الأمريكيَّة تجاه التيارات الإسلاميَّة في الوطن العربي.

في الختــــام:

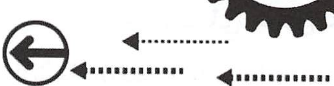
فإنَّ التيارات الإسلاميَّة التي يُفترض أنَّها تحمل همَّ النهضةِ الإسلاميَّة والإصلاح في مصر يجب عليها: أن تبذل المزيد من الجهد؛ لفهم ومواجهة التحديات الخارجيَّة التي نشأت بسقوط نظام مبارك، كما يجب عليها أيضًا أن تناقش مخططاتها؛ لمواجهة التحديات المتمثلة في المواجهة السياسيَّة المحتملة مع الولايات المتحدة في حال وصولها - أي: التيارات الإسلاميَّة - إلى سُدَّة الحكم..

وأن يكون ذلك النقاش مُتاحًا لأبناء التيارات الإسلاميَّة المختلفة، حتى يتمكَّن كلٌّ منهم من تفهُّم نتيجة إعطاء صوته لأحد مرشحي التيار الإسلامي، سواءٌ في الانتخابات البرلمانيَّة أو الرئاسيَّة، وكذلك لكي تعكسَ تلك الانتخابات (إرادة الأغلبيَّة) على وجه الحقيقة، لا أن تعكس مجرد تعاطف جماهير وحشد شعبي مؤقتين؛ تأييدًا لأصحاب المشروع الإسلامي، بدون إدراك لعمق هذا المشروع وعواقب المضي قُدمًا في تنفيذه على النحو المتسارع الذي يجري حاليًا، وحتى لا يناقض الإسلاميون أنفسَهم بعد أن أصبحت التيارات الإسلاميَّة - والتيار السلفي بشكل خاصٍّ - من أكثر المدافعين عن مكتسبات (حاكميَّة الأغلبيَّة) في مصر ما بعد الثورة. ■



الولايات المتحدة واختراق منظمات

المجتمع المدني[1]



خلال الثلاثة عقود الأخيرة تعرَّضت العديد من الأبحاث الرصينة التي تتناول أساليب الولايات المتحدة في توجيه السياسة العالميَّة لمناقشة، وتحليل أساليب أجهزة الاستخبارات الأمريكيَّة في اختراق منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول، وهذا الاختراق بحسب أحد هذه الأبحاث[2] يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

- **أولاً:** جمع وتصنيف المعلومات الاستخباراتيَّة.
- **ثانيًا:** إضعاف سلطة النظام المناوئ لسياسات الولايات المتحدة.
- **ثالثًا:** توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة في تعاملها السياسي والإعلامي مع قضايا البلد.
- **ورابعًا:** فتح قنوات تواصل لإقناع الجماهير بالرؤى الأمريكيَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة.

فالاختراق السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدني من قبل الولايات المتحدة في عدد كبير من الدول تأتي على رأسها إيران واليابان ليس بالأمر الجديد، لكن الجديد والمثير أيضًا: أن نعلم أنَّ هذا الاختراق قد وصل لهذا القدر من النضج في مصر، كما كشفت «وثائق ويكيليكس» الأخيرة، كما عرضتها الصُّحف المصرية، وعلى رأسها المصريون خلال الأيام القليلة الماضية.

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة المصريون بتاريخ ٢٠١٢/١/١٤م.

(2) Muthiah Alagappa (2004) Civil society and political change in Asia: expanding and contracting democratic space, Stanford University Press.

يقول البروفيسور «وليام روبنسون» - أستاذ العلوم السياسيَّة بجامعة كاليفورنيا في كتابه «الصراعات الانتقاليَّة في أمريكا الوسطي»، «الصراعات الاجتماعيَّة والعولمة»[1] مُتحدثًا عن الاختراقات الأمريكيَّة لدول أمريكا الوسطي خلال حقبة التسعينيات، والتي كانت تهدف إلى القضاء على أنظمة الحكم الشموليَّة في هذه البلاد: «إنَّ أهم تحدٍّ كان يواجه الولايات المتحدة هو خلق قوة ضغط مناوئة للقوة الجماهيريَّة التي تعتمد عليها تلك الأنظمة، وللتغلب على هذا التحدي؛ كان من الضروري أن يحدث اختراق شامل لكافة منظمات المجتمع المدني في الدول المستهدفة بالتغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات، وتم هذا الاختراق بتشكيل وتمويل منظمات مجتمع مدني جديدة شكلت الجبهة (التغييريَّة) الرئيسيَّة للسيطرة على المنظمات القائمة بالفعل، فأنشئت العديد من المنظمات الأهليَّة والاجتماعيَّة، وتم تمويلها ودعمها من خلال العديد من البرامج السياسيَّة والتعليميَّة الأمريكيَّة، مثل برامج «التسويق للديمقراطية» - Democracy Promotion".

لقد أوضحتُ في العديد من أبحاثي السابقة: كيف تمَّ توجيه هذه البرامج لخلق شبكات من المجموعات المدنيَّة في كل دولة مخترقة، وتضم كل شبكة منها العديد من هيئات الأعمال، والاقتصاد، والمؤسسات الإعلاميَّة، واتحادات الطلبة، ومؤسسات دعم واتخاذ القرار، بالإضافة إلى العديد من الهيئات المدنيَّة النسائيَّة، واتحادات المزارعين، وباستثناء حالات فرديَّة؛ فإنَّ كل القادة الذين تمَّ اختيارهم لقيادة هذه المؤسسات والهيئات قد تم انتقاؤهم من النُّخب السياسيَّة المحليَّة في كل بلد.

وكان هؤلاء القادة لهم مهمة واحدة محددة، وهي تسخير كل جهود المنظمات المدنيَّة المدعومة أمريكيًّا للقضاء على منظمات المجتمع المدني (القوميَّة) القائمة بالفعل، ومنع أي جهود جماهيريَّة تهدف لتكوين منظمات مجتمع مدني خارجة عن سيطرة ودعم الولايات المتحدة، لقد تمَّ (اصطناع) العشرات من منظمات المجتمع

(1) William I. Robinson (2003) Transnational conflicts: Central America, social change and globalization, Verso Press.

المدني في دول أمريكا الوسطى من خلال برامج «تسويق الديمقراطية» التي تُقدِّمها أمريكا، وتم دعم عشرات المنظمات القائمة بالفعل، وإعادة هيكلتها وتشكيلها بما يتوافق مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة» (ا. هـ).

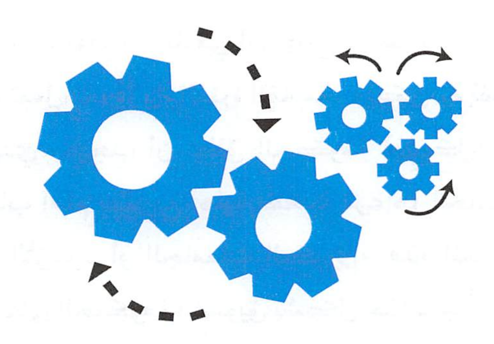
إذن؛ فوثائق «ويكليكس» لم تكشف شيئًا جديدًا بالنسبة للسياسات الاختراقيَّة للولايات المتحدة، والمتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، لكنها بالفعل كشفت العديد من التفاصيل الجديدة فيما يتعلق بالتطبيق على الساحة المصريَّة، فمن الواضح تمامًا أنَّ نسبة ضخمة من منظمات المجتمع المدني المصرية قد تمَّ اختراقها امريكيًا، سواءً بالاصطناع من الصفر، أو بالتمويل وإعادة التوجيه، فما هي التحديات التي يفرضها هذا الواقع على صناع القرار القادمين لسُدَّة الحكم في مصر في القريب العاجل؟ أحاول فيما تبقى من المقال أن أُلَخِّص هذه التحديات بشكل يجعلها مستوعبة وواقعيَّة في ظلِّ موازين القُوى العالميَّة والداخليَّة.

بالتأكيد لن تقبل الولايات المتحدة بالمساس القانوني أو السياسي بمنظمات المجتمع المدني، فهذا يشلُّ الإرادة الأمريكية في مصر، ويعمي أبصارها، ويصم أسماعها، وعندئذٍ لن يكون هناك سبيل سوى تصعيد لهجة الخطاب إلى الساسة المصريين، وربَّما تدويل القضية، وقد شاهدنا رد فعل البيت الأبيض عند مداهمة الشرطة لبعض مكاتب هذه المنظمات.

إذن؛ فخيار (التحييد القانوني) لا ينبغي أن يطرح في هذه المرحلة الدقيقة، وعلينا أن نترك هذه المنظمات تعمل بحريَّة في الفترة القادمة، ولكن في نفس الوقت لا ينبغي أن نقف مكتوفي الأيدي، فيجب أن تطلق الحكومة (بشكل واعٍ) مبادرةً شعبيَّةً كُبرى تهدف لفتح الباب أمام مشاريع أهلية ضخمة ترعاها الحكومة أو المؤسسات المصريَّة العريقة، مثل الأزهر، أو الجامعات الكبرى، هذه المشاريع تهدف لتطوير وإعمار مصر، وينبغي على الحكومة التسويق بشكل جذاب جدًّا لهذه المبادرة بحيث تحصد الدعم الجماهيري والشبابي لها، ومن ثَمَّ فإنَّ الخامات التي تعمل على استثمارها منظمات المجتمع المدني (الجماهير/الشباب) ستصبح غير متاحة لها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُسَنَّ قوانين تُلزم منظمات المجتمع المدني وأعضائها بقدر ما من الخدمات الاجتماعيَّة، كمحو الأميَّة، وتشجير الشوارع، وغير ذلك، بحيث تُوفر الحكومة الدعم الماليَّ والبنية التحتيَّة لهذه الأنشطة، وتُوفر منظمات المجتمع المدني القوة العاملة من أعضائها والمنتسبين إليها، وتُوفر أيضًا التخطيط لهذه الأنشطة، بحيث يُمكن من خلال هذه الطريقة استثمار القدرات البشريَّة لهذه المنظمات بعيدًا عن ما يُمكن أن يضر بالأمن القومي، كما أنَّ إثقال منظمات المجتمع المدني بهذه الأدوار سيحدُّ بالتأكيد من عدد المنتظمين فيها وأعضائها.

التعامل مع منظمات المجتمع المدني المخترقة أمريكيًّا في مصر يحتاج لدهاء وحكمة شديدتين، فعدم القدرة على إدارة هذا الصراع قد يُلقي بمصر في صراع دُوليٍّ مع الولايات المتحدة، ونحن في أشد الغِنى عن مثل هذا الصراع الآن، كما أن ترك هذه المنظمات تمارس دورها المرسوم بعناية بكل حرية يشكل تهديدًا لا شكَّ فيه على الأمن القومي المصري بقطاعاته المختلفة، فالقضية تحتاج لمزيد من البحث من المؤسسات المتخصصة، وتحتاج لوضع خطة زمنيَّة للتعامل معها بما يتماشى مع الخطة الزمنيَّة التي تسير فيها البلاد لانتقال السلطة. ■



الإسلامُقراطيُّون والنظام العالمي[1]

«في مصر غرق الخديوي ببطء في مستنقعِ الديون، محمد علي - الذي يعرف تمامًا إلى أين يقود الاعتماد الاقتصادي على الغير - رفض قبول المال من دائنين أجانب، إلاَّ أنَّ سُلالته كان عليها تعلم هذا الدرس بطريقة قاسية.

لقد أسرفوا في الاستدانة من الأسواق الأوروبيَّة؛ لتمويل مختلف المشاريع، فأَجبَر الديْن الخديوي إسماعيل على بيع حصة مصر من شركة قناة السويس إلى بريطانيا بمبلغ تافه قدره أربعة ملايين جنيه استرليني، ولكن هذا لم يكبح - إلاَّ مؤقتًا - الانحدار المتسارع نحو الإفلاس، وفي (١٨٧٦) باعَ اقطاعاته الزراعيَّة الخاصة، وسرح العديد من ضباط الجيش وأَخَّر دفع مستحقات الضباط المتقاعدين، ولكن كل هذه التدابير لم تدرء عنه يوم الحساب، فوُضِعت مالية البلد والدولة تحت سيطرة مزدوجة بريطانيَّة وفرنسيَّة، ولكن ما أن حل (١٨٧٩) حتى كان الوضع في حالة فوضى! بحيث نجحت الدولتان في الوصول إلى موافقة الخديوي إسماعيل على التنازل عن العرش لابنه توفيق»[2].

«الشريف حسين القيم على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة وضع ثقة كبيرة بالبريطانيين [لأنَّه يعلم أنَّهم عادلون، ومتمدنون بدرجة رفيعة، وهو يحبهم]، كان [اعتقاده عميقًا باستقامتهم]، وكان يراهم [أصدقاء للإسلام والمسلمين، ومدافعين ومخلصين لكل العرب!]»[3].

---

(١) نشر هذا المقال في عدد شهر رجب ١٤٣٤هـ، من مجلة "حراس الشريعة" الإلكترونية.

(٢) جيرمي سولت / ترجمة نبيل الطويل (٢٠٠٨)، «تفتيت الشرق الأوسط»، صفحة: (٥٢، ٥٣).

(٣) المرجع السابق، صفحة: (١٠٣).

تُطلعنا المراجع المتخصصة التي رصدت التاريخ المعاصر للمنطقة العربيَّة على حقيقة مُفجعة هي أنَّ قادة هذه البلاد قد استسلموا لفترات طويلة - خلال مراحل تاريخيَّة فاصلة - لأعداء بلادهم على عدة مستويات اقتصاديَّة وسياسيَّة وثقافيَّة، ففي مصر على سبيل المثال استسلمت القيادات الشعبية - والتي كان جلها من رجال الأزهر - لمحمد علي الذي أرسى قواعد التغريب في مصر، وجاء أبناؤه من بعده ليستسلموا تمامًا للسيطرة السياسيَّة والماليَّة الأوروبيَّة التي أجبرت الخديوي إسماعيل من خلال القروض على تقليص عدد وتسليح الجيش المصري - تمهيدًا للاحتلال -، وأجبرته كذلك على التنازل عن عرشه لتوفيق الذي كان أسهل انقيادًا من أبيه وجدِّه.

وفي شبه الجزيرة العربية كان الشريف حسين يتعاون بإخلاص مع البريطانيين ضد الدولة العثمانية ونفوذها طمعًا في دولة ذات حدود قطرية تضمن بقاؤه وسلالته في الحكم، وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تدعم السعوديين وتخطط لطرده، ولم يكتشف أن بريطانيا وفرنسا قسمتا أراضي الدولة العثمانية التي ساهم في هدمها إلاَّ بعد ما سُرِّب النصُّ السري لاتفاقية «سايكس - بيكو».

وفي العراق دخل الجنرال البريطاني مود إلى بغداد على رأس جيش منتصر في (١٩١٧)؛ ليُملي على ملك العراق (فيصل الأول) ما تريده بريطانيا من الشعب العراقي، وفي كل بلد من بلاد المنطقة العربية كانت جيوش وحملات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تسترق الحكام والحكومات الذين كان عندهم من الانحطاط الفكري والثقافي ما جعلهم يستمرؤون هذا الرق ويرون في طياته «المدنيَّة»، و«القوميَّة»، و«العصرانيَّة»، وما إلى ذلك من الألفاظ البراقة التي اختفى خلفها القراصنة الأوروبيون أثناء سرقتهم لموارد وثروات بلادنا.

تكشف لنا القراءة المتأنية لتاريخنا المعاصر أنَّ النظام العالمي الذي تأسَّست نواته في أوروبا مع اجتياح النهضة العلمية لأراضيها وبلادها هو نظام له هدف وحيد، يسعى لتحقيقه بطرق متعددة، كلها مبنيَّةٌ على ثلاثة أركان:

أما الهـــــدف:

فهو الوصول بالإنسان إلى حد الكمال؛ من حيث: «السيطرة على عالمه، ومحددات وجوده، ومن حيث تحقيقه لكل رغباته وآماله وشهواته».

وأما الأركان الثلاثة؛

هي: «العلم، والاقتصاد، والقوة العسكرية»:

← فالعلـــم: هو آلة الوصول إلى الكمال في الفلسفة الغربيَّة الحديثة.

← والاقتصاد: هو الذي يُوفر الموارد الضروريَّة؛ لتحقيق رغبات الإنسان وآماله وشهواته.

← والقوة العسكرية: هي التي تضمن استمرار هذا السعي المادي المحموم، وذلك بالسيطرة على الحضارات المنافسة للغرب، وتطويعها لخدمة ذلك الهدف.

ومن منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا مرَّ النظام العالمي بعدة مراحل، بدأت بتعدد أقطاب ذلك النظام إبَّان عصر التوسع الاستعماري في القرنين الثامن والتاسع عشر، ثم تحوَّل النظام العالمي إلى شكل ثنائي الأقطاب خلال القرن العشرين، ثم انتهي إلى الشكل المُعَوْلم المصبوغ بالصبغة الأُوروأمريكيَّة الذي تُسيطر عليه الولايات المتحدة وحلفائها من دول الناتو، وخلال كل هذه المراحل حافظ ذلك النظام على ثوابت لم تتغير أبدًا!

فدائمًا ما كانت الرُّؤى السائدة لقوى النظام العالمي تنظر إلى الدول العربيَّة / الإسلاميَّة على أنَّها «مصدر للثروات والموارد»، ودائمًا ما كانت تنظر إلى الإسلام على أنَّه «دين البربرية والتخلف»، وكان الاقتصاد دومًا هو أداة تطويع الشعوب والدول، وكانت القوة العسكرية دائمًا هي أداة حسم الصراع على الموارد والثروات.

لقد أدرك القائمون على النظام العالمي الذي سيطرت عليه الفلسفات الماديَّة بصورها المختلفة في الشرق والغرب أنَّ الإسلام في صورته الأصوليَّة الصافيَّة هو العدو الوحيد لذلك النظام وفلسفته التي وضعت رغبات الإنسان في المركز الرمزي للوجود؛ لذلك كان عليهم أن يسيطروا على بلاده وشعوبه منذ اللحظة الأُولى لولادة هذا النظام العالمي، وكان عليهم أن يحافظوا على هذه السيطرة في مستويات متزايدة، حتى يستطيعوا ترويض الشعوب الإسلاميَّة، وإدخالها قفص ذلك النظام، وقد حدث ذلك بالفعل منذ عقود طويلة!

هذه الدروس والحقائق التاريخيَّة من الوضوح بما يكفي لِأَنْ تجعل أيَّ (حاكم مُخلِص) لأيِّ بلد عربي يعمل بكل ما أُوتي من قوة مُنذ اللحظة الأولى لتوليه الحكم على التخلص من ربق العبودية لذلك النظام الأخطبوطي، لا سيما بعد الصعود الأمريكي الخارق لقمة هرم السلطة العالميَّة، واستشراء السيطرة الصُّهيوأمريكيَّة عليها خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، وهذا ما توقعه الغربيُّون المحافظون والمسلمون على حدٍّ سواء مع اجتياح الثورات على الأنظمة العسكريَّة التي كانت تشغل منصب «المندوب السامي» للنظام العالمي في بلادنا لعقود طويلة. ما حدث بالفعل هو العكس تمامًا!

كشفت الثورات العربية - لاسيما في مصر، وتونس اللتان وصل الإسلاميون إلى سُدة الحكم فيهما - النقاب عن حقيقة فكر وأيدولوجيا التيارات الإسلاميَّة التي تأسَّست في الوطن العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين، واستمرت في النمو والبناء الجماهيري خلاله، فظهرت «الحداثة» في أقبح صورها في البراجماتية النفعية التي مارست بها هذه التيارات العمل السياسي في إطاره العلماني القح، وظهر «التفكيك» في صياغة المبررات الجماهيريَّة لهذا العمل السياسي.

لكن كل ذلك كان يُمكن أن يكون محتملاً إذا بدأت هذه التيارات في مواجهة الواقع العالمي الكابوسي الذي تَستَعبد فيه الحكومات الكوربروقراطيَّة الشعوب الفقيرة من خلال مُؤسسات النظام العالمي، فكان من الممكن حينئذٍ أن نلتمس لهم عذرًا لسعيهم إلى التحرر من هذا الواقع، وإحداث مفارقة تاريخيَّة تُمهِّد لإعادة

استلهام مفردات الحضارة الإسلاميَّة في المستقبل، لكن الكارثة أنَّ هذه التيارات، التي صارت جديرة بوصفها بالإسلامُقراطيَّة، صدقَّت بالفعل أساطير النظام العالمي التي ورثها صندوق النقد والبنك الدوليين من «شركة الهند الشرقية» و«حكومة صاحب الجلالة»!

إنَّ سياسة الإسلامقراطيِّين الخارجيَّة، واستسلامهم لمؤسسات النظام العالمي، وإسرافهم في إعطاء الوعود بالحفاظ على فاعلية بلادهم في ذلك النظام، وانصرافهم في نفس الوقت عن بناء اقتصاد وطني مستقل عن الحكومات الكوربروقراطيَّة؛ يُثبت أنَّهم لا يختلفون قيد أنملة عن «الخديوي إسماعيل» و«الشريف حسين»!

كان من المتوقع أن يشرع هؤلاء الإسلاميِّين بعد وصولهم للحكم في «تأميم الدعوة الإسلاميَّة»، وصهر المجتمع في بوتقة واحدة، وإحداث حالة من الاستفاقة الفكريَّة لدى جُموع الجماهير التي غرقت لعقود طويلة في الماديَّة الغربيَّة بأقبح صورها، وكان من المتوقع أن يعمل الإسلاميُّون على توعية هذه الجماهير العريضة بواقع بلادهم المزري الذي تتسرب فيه مواردهم الطبيعيَّة والاقتصاديَّة بالكامل إلى أعدائهم التاريخيِّين.

وقبل كل ذلك كان من المتوقع أن يعمد الإسلاميُّون إلى هدم الرأسماليَّة الطبقيَّة التي نسفت البناء المجتمعي في بلادهم، ويلجأوا إلى إعادة بناء البنية التحتيَّة، من خلال مشاريع جماهيريَّة تقوم على أنموذج الاكتتاب العام، من خلال أطر قانونيَّة واقتصاديَّة إبداعيَّة؛ لتعود ملكيَّة البلاد إلى جماهير المسلمين بدلاً من الشركات العالميَّة الأوروأمريكيَّة، أو الصينوروسيَّة...

كل ذلك - وأكثر - كان مُتوقعًا من التيارات التي ملأت الدنيا صخبًا وضجيجًا عن «السياسة الشرعية»، و«وحدة المسلمين»، و«تحرير المقدسات»، و«البدائل الإسلامية» طوال عقود طويلة استحوذوا فيها على تعاطف الأغلبيَّة الساحقة من المجتمعات الإسلاميَّة.

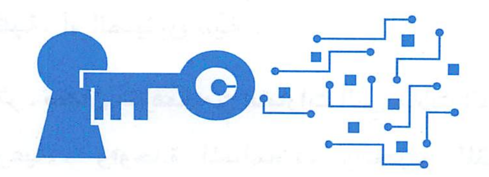
إنَّ واقع الإسلامقراطيِّين الحالي يُثبت بما لا يدع مجالاً للشكِّ أنَّهم «جزء من النظام العالمي»! مِثلما كان أسلافُهم من حكومات العسكر السابقة، وقبلهم أسرة محمد علي..

ويُثبت كذلك أنَّ فَهم الواقع العالمي وصياغة رُؤًى ومقارباتٍ لتغييره لم يعُدْ منوطًا بهذه التيارات «الصندوقيَّة» المحبوسة تحت قباب البرلمانات، وداخل صناديق الاقتراع..

بل أصبح منوطًا...

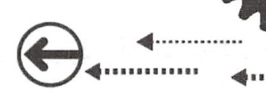
بطليعة جديدة من الشباب المُتعلم، المُتقن لمجالات تخصصه، والذي يُؤمن بحتمية تأميم الدعوة الإسلاميَّة، وتحريرها من قيود الحزبيَّة البغيضة، وأسر التشكيلات الحركيَّة الهرميَّة الموروثة من الحركات اليساريَّة والتنظيمات الماسونيَّة!

إنَّ هذه الطليعة يجب أن تعمل بلا كَلَلٍ ولا مَلَلٍ على توعية الجماهير بواقع الرِّق الجيوسياسي والاقتصادي الذي نعيشه مُنذ قرنين من الزمان، حتى تمهد الطريق لجيل تاريخي يُعيد المُلك المسلوب لهذه الأمة الخالدة! ■



مبادئ فكرية غربية في ميزان

الشريعة الإسلاميَّة[1]



إنَّ التغريب والغزو الثقافي الذي تعرَّضت له أُمتنا خلال الثلاثة قرون الأخيرة فرَض على المثقفين والباحثين العديدَ من المناهج الفكريَّة التي لم تكن يومًا تمتُّ للإسلام بأدني صلة، ولم يكن ثمة ما يربط بينها وبين أصول الدين الذي قامت عليه الحضارة الوحيدة في التاريخ التي جمعت بين السموِّ الروحي والرقي المادي.

وغدت تلك المذاهب الفكريَّة واقعًا في حياة المجتمعات المُسلِمة بعد أن فرضتها قوى الاحتلال الأوربية التي مكثت في بلادنا عقودًا طويلة تبثُّ هذه الفلسفات المسمومة، وتربي طبقة من «المستغربين» الذين ولَّوْا وجوههم شطر عواصم الماديَّة الأوربيَّة، واستلهموا منها وحيًا بشريًا مزيفًا يسعى لهدم مبادئ الوحي الإلهي المعصوم الذي نزل على خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم.

والذي يغيب أحيانًا عن الكثيرين...

أنَّ هؤلاء المستغربين من أبناء أُمتنا لم يكونوا يومًا يحملون نفس الفكر ولا ذات المبادئ، بل كانوا يُمثِّلون طَيفًا عريضًا من المناهج الفكريَّة والفلسفيَّة، تبدأ من الاعتزال والعقلانيَّة وتصل إلى الإلحاد الحداثي واللاأدرية، مُرورًا بالألوان المختلفة للعلمانيَّة السياسيَّة.

(١) نشر هذا المقال بفعاليات المركز العربي للدراسات والأبحاث بتاريخ ٢٠١١/٦/١٧م.

من بين هذه المناهج الفكريَّة والفلسفيَّة نجد ثلاثة مبادئ شائعة عند كثير منهم نحب تسليط الضوء عليها:

- **أول هذه المبادئ:** أنَّ المادة هي أصل الوجود، أو ما يطلق عليه المادية (Materialism)، وأنَّه ليس ثمة أي دور للمعرفة الميتافيزيقيَّة في المساهمة في الترقي الوجودي.
- **وثاني هذه المبادئ:** المساواة الإنسانيَّة (Human Equality)، والتي تفرض المساواة بين بني الإنسان جميعًا، بناءً على تصنيفهم الحيوي كفصيلة حيوانيَّة واحدة.
- **وثالث هذه المبادئ:** المساواة الحقوقية، وهي مبدأ يفرض المساواة بين كل البشر في الحقوق والحريات بناءً على مبدأ المساواة الإنسانيَّة.

والمتأمل في هذه المبادئ الثلاثة يجد أنَّ لها عَلاقة وثيقة للغاية مع الإسهامات الرئيسيَّة في أسس الإلحاد العلمي الحداثي والمتجسد في الداروينيَّة الحيويَّة (Darwinism)، وفرضية الأكوان المتعددة (Multiverse) في علم الكونيات، وهذه العَلاقة تُعبِّر عن الرفض الفلسفي لكامل لفكرة الخلق (Creationism)، والتي تسلم بوجود خالق مُبدعٍ لهذا الكون، بما يفسر الإحكام الطبيعي والتدقيق المتناهي (Fine Tuning) المشاهد في كل جوانب الكون، هذا الرفض كما يتجسد في نظريات الإلحاد العلمي الحداثي فهو يتجسد في المبادئ الثلاثة السابق ذكرها، وذلك في تقديس المادة كأصل الوجود، ورفض المعرفة الميتافيزيقيَّة، وبالتالي رفض كل وسائل الاستدلال المستمدة من تلك المعرفة والتي تقود إليها بطبيعة الحال.

ينشأ الدافع الرئيسي لمناقشة مثل هذه القضايا نتيجةً للخطاب السياسي الذي يملأ الأسماع الآن في الإعلام العربي بشكل عام، وفي البلاد الثائرة كمصر، وتونس، وسورية بشكل خاصٍّ؛ لأنَّ هذا الخطاب يسعى لتكريس فكرة رئيسيَّة واحدة تتلخص في أن: النظام السياسي القادر على حل كل مشاكل الدول العربية يجب أن يُحاكي الأنظمة السياسيَّة الغربيَّة، فيجب أن يكون علمانيًّا يعزل الشريعة الإسلاميَّة

والدين عن دائرة صناعة القرار السياسي والقانوني، ويجب أن يكون ليبراليًّا يسمح بنفس القدر من التحرريَّة الأخلاقيَّة الذي تسمح به الأنظمة الغربيَّة، ويجب أن يكون ماديًّا يهدف للرقي المادي بغض النظر عن تأثيرات ذلك الرقي على الحالة الروحية والدينيَّة للمجتمع.

ولما كانت هذه الفكرة نابعة أساسًا من التراث التغريبي المستقر في عقل ووجدان النخبة الحداثيَّة في بلادنا، كان من الواجب على المهتمين بمشروع إعادة إحياء الحضارة الإسلاميَّة أن يُبيِّنوا للجماهير التناقض الهائل والتضاد المخيف بين ذلك التراث التغريبيِّ والمبادئ الأساسيَّة للحضارة الإسلاميَّة، التي قامت عليها حضارة أجدادنا، وامتدت دولتهم من الهند إلى الأندلس، ومن الصين وأوروبا إلى الحبشة ووسط أفريقيا، وهذا هو ما أحاول أن أقدِّمه في هذا المقال.

الماديَّة في الفكر الغربي

تتركز الماديَّة في الفكر الغربي الحداثي في أعمال العديد من المفكرين والفلاسفة الذين أسهموا في صنع ملامح عصريِ النهضة والحداثة الأوروبيِّين، مثل هولباخ (Holbach)، وبرتراند رسل (Bertrand Russell)، وإرنست هيكل (Ernest Haeckel)، ومن المعاصرين دانيال دينيت (Daniel Dennet)، والأكثر شهرة ريتشارد داوكينز (Richard Dawkins) صاحب كتاب «سراب الإله» - "The God Delusion" الذي حقَّق مبيعات خرافيَّة في الولايات المتحدة وأوروبا في الأعوام القليلة الماضية.

ويتركَّز الفكر المادي لهؤلاء الفلاسفة وغيرهم حول مبدأين رئيسيَّين:

- **الأول:** أنَّ المادة هي الوجود الوحيد (The only thing that exist is matter).
- **والثاني:** أنَّ المستقبل مرهون فقط بالتطور المادي الناتج عن العلم التجريبي.

فمبدأ اقتصار الوجود على المادة ينفي بالتالي صحة الوجود (الميتافيزيقي)، أو (اللامادي)، وهو ما ينفي أي أطروحة لإثبات وجود الله، سواءٌ كانت بطريق العقل

أو النقل، ومبدأ اقتصار الأحداث المستقبليَّة على التطور المادي الناتج عن العلم التجريبي يهدم أي أطروحة تهدف لتطبيق نظام ذي أصول (لا مادية) - مثل الشريعة الإسلاميَّة - في أي مظهر من مظاهر الحياة الإنسانيَّة؛ لأنَّ الأساس الذي تعتمد عليه الشريعة الإسلاميَّة - وهو (الوحي) - في حقيقته غير متعلق بالعلم التجريبي، وبالتالي فلا يُمكن أن ينتظر النجاح، أو الأحداث الإيجابيَّة من وراء مثل هذا النظام اللامادي، طبقًا لهذا للمبدأ الثاني من مبادئ المادية.

المبدأ الثاني لفلسفة المادية والمتعلق برهن التقدم المستقبلي بالتطور العلمي المادي يُعتبر هو الأساس الفلسفي للعلمانيَّة (Secularism)؛ لأنَّ فكرة عزل الأديان عن النُّظُم السياسيَّة إنَّما تنبع من عدم رؤية أي دور حقيقي للأديان في صناعة المستقبل والتأثير فيه، فالعلمانيَّة في حقيقتها الفلسفيَّة هي تطبيق سياسي للماديَّة التي تنفي أي دور للدين - كأحد فروع الميتافيزيقيا - في الحياة الإنسانيَّة ومستقبل البشر، وهو ما يرفضه الإسلام جُملة وتفصيلاً، ويُمكن إجمال هذا الرفض الشديد لفلسفة العلمانيَّة من خلال آيتين من القرآن الكريم، وهما:

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فتدلُّ الآية الأولى بوضوح شديد على أنَّ الحياة البشريَّة بكافة أنشطتها ومظاهرها إنَّما هي لله رب العالمين، كما نصَّ على ذلك المعني كبار المفسرين، كابن كثير، والقرطبي، والطبري، ... وغيرهم.

وتدلُّ الآية الثانية على أنَّ المراد الحقيقي من الوجود البشري في الأصل هو عبادة الله تبارك وتعالى، والعبادة تشمل في الأساس كل ما جاء بخصوصه نصٌّ من نصوص الشريعة المطهرة.

المساواة الإنسانيَّة

المساواة الإنسانيَّة تُعتبر الأساس الفلسفي لفكرة «المواطنة» في النُّظُم السياسيَّة الحداثيَّة، ومبدأ المساواة الإنسانيَّة يستمد جذوره من الماديَّة، ومن الإنسانيَّة (Humanism)، كنسق فلسفي، واتجاه في علم الاجتماع.

والمثير للعجب؛ هو التناقض الواضح بين مبدأ المساواة الإنسانيَّة والداروينيَّة، على الرغم من أنَّ المساواة الإنسانيَّة مُتقدمة على الداروينيَّة بنحو مائتي عام، إذ إنَّ أول طرح لمبدأ المساواة الإنسانيَّة كان في كتاب (Leviathan) للفيلسوف والمفكر الإنكليزي توماس هوبز (Thomas Hobbes) في عام (١٦٥١)، بينما ذهبت الداروينيَّة بتطبيقها في علم الاجتماع إلى رفض المساواة الإنسانيَّة رفضًا تامًا..

فيقول الأب الروحي للاجتماع الأمريكي وأحد رواد الداروينيَّة الاجتماعيَّة الفيلسوف ويليام سمر (William Sumner): «ربَّما يكون الافتراض القائل بأنَّ البشر متساوون هو أكثر حماقة صافية وضعت في أي لغة بشريَّة على الإطلاق، خمس دقائق من المشاهدة لحقائق الكون والعالم ستوضح للمشاهد أنَّ البشر غير متساوين بالنسبة لعدد لا نهائي من المتغيرات. أفراد الجنس البشري ليسوا «وحدات بشرية بسيطة» "Men are not simple units"، إنَّ البشر في غاية التعقيد، ولا يُوجد ما يُسمى «بالوحدة البشريَّة» "There is no such thing as unit man".

وبعيدًا عن التناقض الفاضح بين المساواة الإنسانيَّة - كأهم مبادئ الفكر الغربي الحداثي - وبين الداروينيَّة، والتي تعتبر العنصر الرئيسي في الفكر الحداثي الغربي أيضًا، فإنَّ مبدأ المساواة الإنسانيَّة يتعارض بشكل صريح مع العديد من مبادئ الشريعة الإسلاميَّة.

تُعتبر الشريعة الإسلاميَّة أنَّ البشر غير متساوون بالنسبة لقضيَّة الإيمان بالله ﷻ، وبنبوة محمد ﷺ، فالقرآن الكريم يحتوي على عشرات الآيات التي توضح هذا التمايز بين أفراد الجنس البشري.

ويترتب على هذا التمايز أمرين رئيسيين في الإطار الاعتقادي الإسلامي:

- **الأول:** اختلاف أحكام الشريعة الإسلاميَّة المختصة بالفرد والمجتمع تبعًا لموقفهما من قضيـة الإيمـان.
- **والثاني:** اختلاف مصير الإنسان في الحياة الآخرة تبعًا لموقفه من قضية الإيمـان أيضًـا.

فأحكام الميراث - على سبيـل المثـال - التي تخصُّ الكافـر تختلف عن مثيلاتها التي تخص المسلم، وكذلك أحكام الزواج والطلاق وحضانة الأبناء، ويمتد التفريق بين البشـر على أساس الموقف من قضية الإيمان في الشريعة الإسلاميَّة المطهرة أيضًا إلى أحكام القضاء والشهادة والولاية، وغير ذلك ممَّا لا يتسع المقام لحصره..

كذلك فإنَّ الشريعة المطهرة بيَّنت لنا بما لايدع مجالاً للشكِّ أنَّ ذلك التفريق يمتد إلى الحياة الآخرة أيضًا، فالإنسان الذي كان موقفه سلبيًّا من قضية الإيمان بالله وبآخر الأنبياء ﷺ سيكون مصيره إلى جهنم، بينما سيكون مصير المؤمن بهذه العقيدة إلى حياة أبديَّة منعمـة في الجنـة.

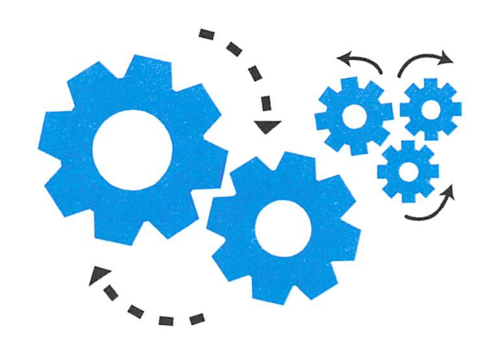
الخلاصـــــة..

الماديَّـة تقـرر مبدأيـن:

- **الأول:** إنَّ المادة هي الوجود الحقيقي الوحيد، وبذلك تنفي أي أطروحات تتحدث عن الميتافيزقيا أو المعرفة الغيبية، وبذلك تكرس للداروينية ونظريات علم الكونيات التي تنفي نظريَّة الخلـق.
- **والثاني:** إنَّ المستقبل مرهون بتقدم العلم المادي التجريبي فقط، وبذلك تنفي أي أطروحات تهدف لتطبيق الدين - أو أي معرفة غيبيَّة - في أي مظهـر من مظاهـر الحيـاة، وهـذا هـو التأصيـل الفلسفي للعلمانيَّـة، وهو ما يرفضـه الإسلام رفضًـا قاطعًـا.

المساواة الإنسانية تعتمد على أنَّ كل البشر قد خُلقوا متساوين في الأصل، وأنَّ كل فروق بينهم يجب إزالتها، وهي تعتبر الأساس الفلسفي لفكرة «المواطنة»، وهي تتعارض تمامًا مع تطبيق الداروينيَّة في علم الاجتماع، وتتعارض أيضًا بشدة مع الأساس الفلسفي للإسلام ونصوصه المقدسة، فضلاً عن معظم أحكام الشريعة الإسلاميَّة، كما تتعارض أيضًا مع رؤية الإسلام للحياة الآخرة.

تعارض المساواة الإنسانيَّة مع الداروينيَّة الاجتماعيَّة يُوضِّح مدى التناقض الذاتي في المنهج الحداثي للفكر الغربي، فالاثنان يُعتبرا من أهم أساسات ذلك المنهج الفكري، ومع ذلك فكلٌّ منهما يقتضي تطبيقًا عمليًا مضادًا لما يقتضيه الآخر تمامًا. ■



حكم الأغلبيَّة بين الشريعة الإسلاميَّة والأنظمة الديمقراطيَّة

أصبح من الضروري أن نُناقش التفاوت الكبير بين الشريعة الإسلاميَّة وبين الديمقراطيَّة في النظر إلى مبدأ «الأغلبية العددية»، وحجية هذا المبدأ في الحكم على القضايا والمسائل التي تمس الصالح العام للمسلمين، ونشأت هذه الضرورة التي أعتبرها ملحة في هذا الوقت من الارتفاع الملحوظ لوتيرة الحديث عن «الديمقراطيَّة الإسلاميَّة»، أو ما شابه هذه المصطلحات التي تحاول الدمج بين مبادئ الديمقراطيَّة الغربيَّة وبين مبادئ الحكم والسياسة في الشريعة الإسلاميَّة.

ولما كان مبدأ «حكم الأغلبيَّة العدديَّة» هو أساس الديمقراطيَّة الأول، ووسيلتها الأصيلة لاتخاذ القرار السياسي، أصبح الحديث عن توافق مبدأ (الأغلبية العددية) بمفهومه الديمقراطي مع الشريعة من عدمه يمثل لب النقاش ومقصد المقارنة.

هذا المقال يعرض وجهة نظر كلٍّ من الشريعة الإسلاميَّة والديمقراطيَّة في «حكم الأغلبية» لبيان عمق تعارض وجهتي النظر، وبيان استحالة الجمع بين الديمقراطيَّة القائمة على مبدأي الأغلبيَّة العدديَّة والمساواة والشريعة الإسلاميَّة.

القسم الأول: حكم الأغلبية في الشريعة الإسلامية

(١) الشريعة الإسلاميَّة تعتبر أن للإنسان روح ومادة، وتُعتبر أن الجانب الروحي مُقدَّمٌ على الجانب المادي في كل مناحي الحياة تقريبًا. والدليل على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُولَـٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٠].

وقول الله ﷻ: ﴿ لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُولَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [المجادلة: ١٧].

ومقصود ذلك أنَّ أهميَّة الروح تأتي أولاً، وتتحقق بالإيمان بالله ورسله وتزكيَّة النفس والقيام بالواجبات الشرعيَّة، ثم تأتي بعد ذلك أهميَّة المادة وتتحقق بإخضاع الإمكانات البشريَّة والماديَّة لتحقيق مقاصد الشريعة من إعمار الأرض ونشر التوحيد وبسط العدل والحق.

(٢) الشريعة الإسلاميَّة نظام شامل لكلِّ مظاهر الحياة الإنسانيَّة، والعمل بها أحد مقتضيات الإيمان بالله وبرسوله صلى الله عليه وسلم. والدليل على شمولية الشريعة الإسلاميَّة لكلِّ مناحي الحياة:

قول الله ﷻ: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩].

أمَّا الدليل على وجوب الحكم بالشريعة، فقوله ﷻ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَـٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَـٰسِقُونَ ۝ أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٤٨ - ٥٠].

وقوله ﷻ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۞ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ۞ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ۞ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ۞ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ۞ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٠ ـ ٦٥].

والمقصود أنَّه لمَّا كانت الشريعة الإسلاميَّة هي أكمل الشرائع وأحكمها، وذلك ثابت بالعقل والنقل، فأراد الخالق ـ جل وعلا ـ أن يتحاكم أهل هذه الشريعة لها وأن يطبقوها في حياتهم، سواءٌ في ذلك الحياة الفرديَّة أو الاجتماعيَّة، ثم رتب ربنا ـ جل في علاه ـ على ترك التحاكم للشريعة عقوبات شتى، من أهمها اعتبارًا أنَّ التارك للشريعة، مع قدرته على تحكيمها، يُعتبر على أحسن الأحوال مُنافقًا فاسدَ الإيمان، كما أفادت الآيات السابقة من سورة النساء..

ويترتَّب على هذه الأحكام ضرورة معرفة حكم الشريعة الإسلاميَّة في كل ما يمس حياة الفرد والمجتمع، وعلى هذا مرَّ تاريخ الأمة الإسلاميَّة على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان، وتأسَّست علوم كاملة تختص بهذه القضية، وهي أصول الفقه، والفقه، وأصول الدين، والسياسة الشرعيَّة، والتي ألِّفت فيها المؤلفات الموسعة التي تهدف لمعرفة مصادر التشريع، وحجية كل مصدر منها، وكيفيَّة استنباط الأحكام التفصيليَّة لكل ما يهم حياة الإنسان منها..

وقد قامت على هذه الشريعة أكبر حضارات في تاريخ البشريَّة، والأساس الذي قام عليه التقدم الماديّ الحديث، وأصبحت هذه الحضارات السابقة في دمشق، وبغداد، والأندلس، وتركيا أدلة خالدة على جدوى تطبيق الشريعة، كأساس عقدي لقيام حضارات بالغة التقدم والتطور من الناحيتين الماديَّة والروحيَّة.

(٣) الشريعة الإسلامية لا تُصنِّف الناس بحسب المادة، ولكن بحسب الرقي الروحي. الدليل على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۞ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۞ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٧ - ١٠].

وحديث النبي ﷺ: «إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» رواه مسلم.

ومقصود ذلك أنَّ الشريعة الإسلاميَّة - التي هي وسيلة تحقيق مراد الله من العباد - لا تعترف بالتفوق المادي للبشر كوسيلة للمفاضلة بينهم، وإنَّما تعترف فقط بالتفوق الروحي كوسيلة لهذه المفاضلة، فالتفاضل بين المسلمين وبعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم إنَّما يكون على أساس التفوق الروحيِّ الذي يتجسَّد في تحقيق الإيمان وأركانه واستكمال مكارم الأخلاق، كالصدق، والعدل، والسعي إلى الخير، وما إلى ذلك من مكارم الأخلاق، ومحاسن الصفات.

(٤) معرفة منزلة الإنسان الروحية في الدنيا على وجه التأكيد مستحيلة، وإنما يتخذ العلم مؤشرًا على تلك المنزلة. الدليل على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

وقول الله ﷻ: ﴿ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ [الإسراء: ١٠٧].

وقول الله ﷻ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠].

وقول النبي ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانِ فِي الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ؛ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ» أخرجه ابن ماجه في سننه.

ومقصود ذلك: أنه لمَّا استحال الحكم على مستوى إيمان الناس في الحياة الدنيا - لأن الإيمان محله القلب والاطلاع على ما في قلوب الناس مستحيل - أراد الله ﷻ أن يجعل لنا مقياسًا نحتكم له، لكي نعرف مَن هم الأرقى روحيًّا في أي مجتمع، وهذا المقياس هو العلم، ويقصد بالعلم: علم الشريعة أوَّلاً، فإن تحقق؛ فعلم الدنيا يأتي بعد ذلك، وذلك لأنَّ الارتقاء الروحي في الإسلام لا يتحقق في وُجود الجهل، إذ إنَّ الشريعة هي الأحكام، وتنفيذ تلك الأحكام يفتقر إلى العلم بها وبأدلتها ووسائلها، بهذا يكون العلم الشرعي، ثم العلم الدنيوي - على الترتيب - هما مقياسان للحكم على الناس من حيث الارتقاء الروحي.

(٥) استحالة تحصيل كل الناس للعلم بما يحقق نفس درجة الارتقاء الروحي لهم جميعًا، بل إنَّ هذا ممكن لفئة معينة من الناس هم الذين يبذلون الجهد والنفس ويضحون في سبيل تحصيل ذلك العلم. الدليل على ذلك:

قول الله ﷻ: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٦].

وقوله ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

وقول ﷻ: ﴿ لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [غافر: ٥٧].

وقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ: قَبْضُ الْعِلْمِ؛ قَبْضُ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا؛ اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالاً فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» [أخرجه الدارمي في سُننه].

والمقصود هنا: أنَّ هناك فئة محددة من البشر هم الذين يُحصِّلون العلم الذي يدلُّ على الارتقاء الروحي، وهذه الفئة لا تضم كلَّ الناس بطبيعة الحال، وإنَّما هي مجموعة قليلة من البشر، بينما يغلب على أكثر الناس الجهل وافتقاد هذا النوع من العلم، وهذا طبيعي ومنطقي إذ إنَّه متحقق كذلك حتى في الرقي المادي، فإنَّ أغلب البشر لا يغلب عليهم الثراء الدال على الرقي المادي، بل إنَّ أغلب البشر يغلب عليهم الفقر أو التوسط المادي، فكذلك العلم الدالُّ على الرقي الروحي، لا يتوافر إلى في فئة محدودة من النـاس.

(٦) بناءً على ما سبق؛ فإنَّ قضايا الحكم وما يتعلَّق بها من تحديد مصالح المسلمين العامة موكلـة إلى فئة محددة من المجتمع تضم كل مَن وصل إلى مرتبة معينة من الإلمام بعلوم الدين والدنيـا.

وتُسمي هذه الفئة اصطلاحًا: بأهل الحلِّ والعقد، وهم الذين تدور الشورى بينهم، وكما هو معلوم فإنَّ نظام الحكم في الإسلام يضم أربعة أركان: (الحاكم، وأهل الحلِّ والعقد، والقضاء، والشعب)، فأهلُ الحلِّ والعقد هم الذين يكون لهم حقُّ الرقابة على الحاكم، ويجب على الحاكم أن يُشاورهم في كل قراراته، وأن يلتزم بما يُجمعون عليـه.

وهناك أمرين في غاية الأهميَّة في هذا السياق:

- **الأول:** أنَّ الأغلبية العددية في الشريعة الإسلاميَّة يقصد بها أغلبيَّة أهل الحلِّ والعقد، وليس أغلبيَّة الشعب؛ لأن رأي أهل الحلِّ والعقد هو المعترف به؛ لأنَّه مبنيٌّ على العلم والإدراك لقواعد الدين، والإلمام بمتطلبات الواقع وأمور الدنيا، لهذا يجب أن يضم أهل الحل والعقد إليهم المختصين في كل المجالات، كالطب، والهندسة، والاقتصاد، والسياسة، إلى آخر الاختصاصات التي تحتاج إليها الدولة؛ لتسيير شؤونها الداخليَّة والخارجيَّة.

ويجب أن يتحقق شرطان في قرارات أهل الحل والعقد:

← **أولاً:** موافقتها لقواعد الشريعة الإسلامية المطهرة.

← **وثانيًا:** تحقيقها لمتطلبات تنمية الدولة وتطويرها ورقيها العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه القرارات تكون بمثابة الشورى الملزمة للحاكم الذي يبحث بدوره كيفية تنفيذها وتطبيقها.

- **أما الأمر الثاني فهو:** أنَّ القضاء هو الجهة الموكلة بالرقابة على «أهل الحلِّ والعقد» وقراراتهم من حيث تماشيها مع الشريعة الإسلاميَّة، ومن حيث توافقها مع احتياجات الدولة، وأنَّه من الخطأ الفادح أن نتصور أنَّ عمل أهل الحل والعقد في تقديم المشورة للحاكم يكون عملاً ذو سلطة مُطلقة، بل يجب أن يخضع لرقابة القضاء الذي يكون مُستقلاً تمامًا عن كل أجهزة الدولة بدوره ووظيفته.

القسم الأول: حكم الأغلبية في الشريعة الإسلامية

(١) النظام الديمقراطي مؤسسٌ على أيدولوجية اللادينيَّة (الإلحاد)، وبالتالي؛ فإنَّه لا يعترف بأي فروق روحية بين البشر.

إنَّ نظريَّة الإلحاد تنصُّ على أنَّ الوجود الكوني كلّه محض العديد من الأحداث العشوائيَّة (Random Events) التي صنعت الكون بكل عناصره التي يشاهدها

الإنسـان، وبالتـالي؛ فإنَّ المجتمـع الإنساني ووجـوده وبقـاؤه أيضًـا خاضـع لمجموعـة مُماثلة من الأحداث العشوائيَّة باعتبار المجتمع الإنساني جزء من الوجود الكـوني ككـل..

وعلى ذلك؛ فإنَّ المنظومات التي تحكم هذا المجتمع الإنساني (النظم السياسيَّة) يجب أن تكون متماشية ومتناسبة مع تلك الأحداث العشوائية التي تتحكم في المجتمع الإنساني، وعلى هذا تصبح الديمقراطيَّة كنظام حكم يستند إلى (إرادة الشعب) التي تمثل أحد مظاهر التطور الإنساني أنسب تطبيق عملي لنظريَّة الإلحاد فيما يخص الحياة العامة للمجتمع الإنساني.

يقول تشارلز تايلور في كتاب «عصرٌ عالمانيٌّ»[١]: «هناك نوع من الترابط أو الانتظام بين حقوق الإنسان، والديمقراطيَّة، والإلحـاد».

ويقول أكسل هادينيس في كتاب «نصر الديمقراطيَّة وأزمتها»[٢]: «إنَّ الديمقراطيَّة في معناها السياسي تعني تحرر المجتمعات (liberalization of societies)، وهذا التحرر هو نتيجة طبيعيَّة لتطور الواقع السياسي الإنساني، وعلى هذا؛ فإنَّ الدين يكون متوافقاً مع الديمقراطية ـ فقط ـ عندما لا تعتبر الديمقراطيَّة مصدرًا للسلطات، الديمقراطية لا دينية (Democracy is areligious)».

(٢) الأغلبيَّة العدديَّة في الإطار الديمقراطي لا تعترف بأي فروق بين (الجماعة الوطنية ـ المواطنين) من حيث حجية صوت كل منهم في صناعة القرار السياسي.

فيكون صوت أستاذ علوم الفيزياء والفلك مُساوٍ لصوت أستاذ العلوم السياسيَّة، وكل منهما مُساوٍ لصوت إحدي الراقصات أو فتيات الليل، التي صوتها بدوره مُساوٍ لصوت مدمن الخمر أو لاعب القمار!!!

فمبدأ الأغلبيَّة العدديَّة يشكل قاطرة رهيبة تجر النظام السياسي للبلاد ككل خلف إرادة الدهماء والسوقة والعامة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من أي

(1) Charles Taylor (2007) A secular age, Harvard University Press.
(2) Axel Hadenius (1997) Democracy's victory and crisis, Cambridge University Press.

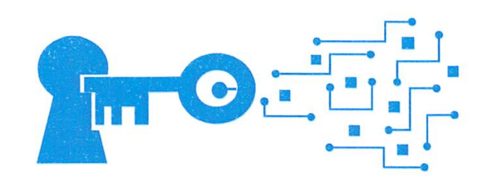
مجتمع في يومنا هذا، ومن هذا تنشأ الأخطار التي قد تحدثنا عنها من قبل مثل «طغيان الأغلبيَّة»، و«خداع الأغلبيَّة»..

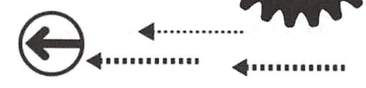
وتتعرَّض القرارات المتخذة من خلال الاقتراع الديمقراطي في تلك الحالات للتأثير الجسيم من قبل عناصر غير محايدة، كبعض تيارات الإعلام، أو التيارات الفكرية التي تستطيع الوصول للقاع الشعبي وحشد رأيه في اتجاه معين، ويسهل ذلك فقدان الأغلبيَّة الساحقة من الشعب لطرق التفكير النقدي، ومن ثمَّ فقدانهم لطرق منطقيَّة وسليمة للحكم على الاختيارات المتاحة في الواقع السياسي.

الخلاصة:

من الواضح تمامًا أنَّ مفهوم الأغلبيَّة العدديَّة في الشريعة الإسلاميَّة يختلف اختلافًا كُلِّيًّا عنه في النُّظُم الديمقراطيَّة، ممَّا يجعل القول بأنَّ الديمقراطيَّة تتصادم مع الشريعة الإسلاميَّة من حيث أهم وسائل اتخاذ القرار فيها (الأغلبية العدديَّة) قولاً منطقيًّا، ويدلُّ عليه الأدلة السابقة.

ومن ثمَّ، فتصبح الدعوة إلى (ديمقراطيَّة إسلاميَّة)، أو (مدنيَّة إسلاميَّة) دعوة تدلُّ على جهل صاحبها التام، إمَّا بالشريعة الإسلاميَّة، أو بأصول النظام الديمقراطي، أو بالطبع بكليهما معًا! ■





«ملاحظات مهمة»

عندما نقول: إنَّ الديمقراطيَّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإيمان بنظريَّة داروين أو - بشكل أعم - بالإقرار بصحة الإلحاد العلمي الحداثي، فإنَّ هذا الكلام قد يكون بعيدًا تمامًا عن إدراك الكثيرين؛ لذلك أصبح من الواجب وضع بعض الملاحظات لبيان مدى ارتباط الديمقراطيَّة كنظام سياسي بالإلحاد العلمي الحداثي، وما يتعلّق به من نظريات علميَّة.

وجدير بالذكر في هذا السياق التأكيد على ارتباط فلسفة العلم بشقيّه الحيوي والطبيعي بالنظريات الاجتماعيَّة والسياسيَّة الحديثة.

هناك نظريتان فلسفيتان تفسران الوجود، هما: (الخلق Creationism)، و(الإلحاد Atheisim)

(١) **نظريَّة الخلق تعتمد أساسًا على:** «الإيمان بوجود خالق» هو الذي أحدث الوجود بكامله، وهي النظريَّة التي يستند إليها الإسلام، والنصرانيَّة، واليهودية، وبعض الديانات الوضعيَّة كذلك.

يقول البروفيسور إيوجين سكوت[1] في كتابه «التطور في مواجهة الخلق - مقدمة»: «نظريَّة الخلق تنصُّ على أنَّ الوجود الإنساني والحيوي على سطح الأرض والوجود

(1) Eugenie C. Scott (2004). Evolution vs. Creationism: An Introduction. Berkley & Los Angeles, California: University of California Press.

الكوني كله قد أحدثه - أو صنعه - كيان فائق القوة يُطلق عليه في نطاق هذه النظرية (الإله)».

(٢) **بينما نظريّة الإلحاد تعتمد أساسًا على:** «الإيمان بعدم وجود الخالق»، ومن ثمَّ تفسير وجود كل صور الحياة والكون بأنّها نتاج لبلايين من الصُّدف والأحداث العشوائيّة التي أدّت لوجود هذا الكون بالشكل الذي نعرفه الآن.

يقول إدواردز بول[1] في «موسوعة الفلسفة»: «الإلحاد هو أن يرفض الشخص مبدأ الوجود الإلهي بصرف النظر عن صحة أدلته لهذا الرفض».

وبطبيعة الحال؛ فإنَّ الصراع الفلسفي والعلمي بين المساندين لكلتا النظريتين لا يزال مستمرًا منذ الانتشار الحقيقي للعلم التجريبي الحديث من نهاية القرن السابع عشر حتى يومنا هذا، وحصر جوانب هذا الصراع وجبهاته يحتاج لبضعة مجلدات.

ولكن الجدير بالذكر أنَّ نظريّة الإلحاد قد شهدت عدة قفزات فكريّة وأصوليّة منذ ارتباطها بشكل حصري بنظريّة داروين للنشوء والارتقاء، مرورًا بظهور النظرية النسبيّة على يد ألبرت أينشتين، واكتشاف (التدقيق المتناهي Fine Tuning) الذي اعتبره العديد من مُؤيدي نظريّة الخلق ضربة قاتلة للإلحاد، حتى الوصول إلى نظريتي الأكوان المتعددة والأوتار الفائقة اللّتان كانتا من أهم نتائج التزاوج بين علم الفيزياء الكونيّة وعلم ميكانيكا الكوانتم، واللّتان اعتبرهما العديد من الملحدين تفسيرًا كافيًا للوجود في مواجهة نظرية الخلق.

ومن المفيد في هذا السياق أن يرجع القارئ إلى كتاب رودني هولدر[2] «الإله، الأكوان المتعددة، وكل شيء» للإلمام بطبيعة الصراع بين النظريتين.

---

(1) Edwards, Paul (2005) [1967]. "Atheism". In Donald M. Borchert. The Encyclopedia of Philosophy. Vol. 1 (2nd ed.). MacMillan Reference USA (Gale).
(2) Rodney D. Holder (2004) God, the multiverse, and everything: modern cosmology and the argument from design, Ashgate Publishing, Ltd.

صراع بين نظريتين

← نظرية الخلق تقتضي ـ منطقيًا وفلسفيًا ـ كمال الخالق..
وإحكام سلطته على الوجود.

وهذا الحتم المنطقي ينشأ أساسًا من الإلمام بالطبيعة المحكمة، والنظام المتناهي الدقة للكون، فحيثما تحقق هذا الإلمام؛ كان الاعتقاد بكمال قدرة (الخالق) حتميًا.

يقول البروفيسور آرثر كومبتون الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء: «ليس من الصعب عليَّ أن أحمل هذا الإيمان، فإنَّه من غير الممكن الاختلاف على أنَّه حيثما وجد التخطيط، وجد الذكاء ـ كون مُنظمٌ مُحكمٌ يشهد بحقيقة أعظم كلمة على الإطلاق «وفي البداية كان الله»...».

ويقول السير إسحق نيوتن في كتابه الخالد «الأسس الرياضية للفلسفة الطبيعية»[1]: «بالرغم أنَّ هذه الأجسام الكونيَّة تستطيع البقاء في حركتها المداريَّة باتباعها لقوانين الجاذبيَّة، ولكن من المستحيل أن تكون هذه الأجسام قد اكتسبت موضعها في هذه المدارات لأول مرة باتباعها لتلك القوانين... النظام البالغ الجمال الذي يتكون من الشمس والكواكب والأقمار كان يمكنه الحدوث فقط من خلال القدرة والسلطة لكيان فائق القدرة والذكاء... الإله».

← نظرية الإلحاد ـ بشقيها الحيوي biological، والطبيعي physical ـ
تقتضي عشوائية وفوضوية الوجود،
ومن ثَمَّ عدم وجود أي سيطرة أو سلطة على الوجود.

الشقُّ الحيويُّ للإلحاد يتجسَّد بوضوح في نظريَّة تشارلز داروين، التي فسر بها نشوء الحياة على سطح الأرض، وتطورها إلى ظهور الإنسان والمعروفة بنظرية

(1) Isaac Newton, Mathematical principles of natural philosophy, Edited and republished by: Florián Cajori, University of California Press, 1962.

(التطور)، وتقتضي هذه النظرية عدم وجود أي تدخل إلهي - ومن ثمَّ عدم وجود أي إله - في إحداث الحياة، أو التحكم فيها، أو السيطرة عليها في هذا الكون.

ينقل ريتشارد هوفشادتر في كتابه «الداروينية الاجتماعيَّة في الفكر الأمريكي»[1] على لسان الفيلسوف الأمريكي تشارلز هودج قوله بأنَّ «الداروينيَّة والإلحاد كلمتان مترادفتان»، كما أكد على هذا الترادف عالم الأحياء البريطاني الأشهر ريتشارد داوكينز أيضًا في كتابه «سراب الإله»[2].

وتتجسد العشوائيَّة في نظريَّة داروين بقوة عند الربط بين التطور الطبيعي والطفرات الجينية التي يفترض بها الخضوع لعشوائيَّة رياضيَّة هائلة لا يُمكن التنبؤ بها مُسبقًا، ممَّا يهدم تمامًا وجود أي تدخل (إلهي) لحدوث هذا التطور، وجدير بالذكر أنَّ ربط التطور الدارويني بالطفرات الجينيَّة العشوائيَّة يُمثل الآن الاتجاه السائد بين علماء الأحياء الداروينيين في العالم.

بينما يقف الجانب الطبيعي للإلحاد موقفًا أكثر وضوحًا من حيث ارتباطُه بالعشوائيَّة والفوضويَّة، فنجد أنَّ الكثير من علماء الفيزياء الكونيَّة وميكانيكا الكوانتم قد اتجهوا منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى يومنا هذا لنظرة الفوضى Chaos Theory لمحاولة إثبات العديد من نظرياتهم، بالإضافة إلى اعتماد نظرية الأكوان المتعددة Multiverse، ونظريَّة الأوتار الفائقة String Theory على أُسس رياضيَّة تعتمد على نظريَّة الفوضى في تفسير التدقيق المتناهي للكون.

← الشرائع السماويَّة تعتبر تطبيقًا عمليًا لنظريَّة (الخلق).. في النواحي الاجتماعيَّة والسياسيَّة من الحياة البشريَّة.

حيث إنَّ نظريَّة الخلق تقتضي الإيمان بوجود خالق للكون، مستمر في حكم هذا الكون بسلطاته المطلقة، فيكون الإيمان بأنَّ هذا الخالق له هدف أو حكمة من إيجاد هذا الكون، وبالنسبة للأديان السماويَّة التي تعتبر التجسد الوحيد لنظرية الخلق، فإنَّ هذه الحكمة مدارها بشكل رئيسي على الإنسان.

(1) Richard Hofstadter (1965) Social Darwinism in American thought, G. Braziller.
(2) Richard Dawkins (2006) The God Delusion, Bantam Books.

ومن ثمَّ يصبح الإيمان بوجود أنبياء مهمتهم تعليم البشر هذه الحكمة الإلهية من خلق الكون منطقيًا أيضًا، وفي هذه الأديان الثلاثة تتمحور تلك الحكمة بين العقيدة أو الإيمان وبين التشريعات، فبينما يقف الإسلام موقفًا متزنًا بالنسبة للعلاقة بين العقيدة وقوانين الشريعة، نجد النصرانيَّة تقف موقفًا يختزل الحكمة الإلهية من خلق الكون في مسألة الإيمان بالمسيح فقط، ونجد أن اليهوديَّة تختزل تلك الحكمة في مسألة تطبيق شريعة إسرائيل فقط..

وعلى هذا فيمكن القول: إنَّ الإيمان بنظريَّة الخلق تقتضي الإيمان بمقتضيات هذه النظرية من حيث العقيدة والتشريع على حدٍ سواء.

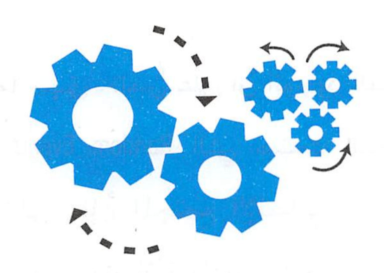
← تعتبر الديمقراطيَّة تطبيقًا عمليًّا لنظريَّة (الإلحاد).. في النواحي الاجتماعيَّة والسياسيَّة من الحياة البشريَّة.

فنظريَّة الإلحاد ـ كما سبق ـ تنصُّ على أنَّ الوجود الكونيَّ كله محض العديد من الأحداث العشوائية Random Events التي صنعت الكون بكل عناصره التي يشاهدها الإنسان، وبالتالي؛ فإنَّ المجتمع الإنساني ووجوده وبقاؤه أيضًا خاضع لمجموعة مماثلة من الأحداث العشوائيَّة باعتبار المجتمع الإنساني جزء من الوجود الكوني ككل..

وعلى ذلك؛ فإنَّ المنظومات التي تحكم هذا المجتمع الإنساني (النُّظُم السياسيَّة) يجب أن تكون متماشية ومتناسبة مع تلك الأحداث العشوائيَّة التي تتحكم في المجتمع الإنساني، وعلى هذا تُصبح الديمقراطيَّة كنظام حكم يستند إلى (إرادة الشعب) التي تمثل أحد مظاهر التطور الإنساني أنسب تطبيق عملي لنظريَّة الإلحاد فيما يخصُّ الحياة العامة للمجتمع الإنساني.

يقـول تشارلـز تايلـور في كتـاب «عصـرٌ عالـمانيّ»[1]: «هنـاك نـوع مـن الترابـط أو الانتظام بين حقوق الإنسـان، والديمقراطيّـة، والإلحـاد».

ويقـول أكسـل هادينيـس في كتـاب «نصـر الديمقراطيّـة وأزمتهـا»[2]: «إنَّ الديمقراطيَّة في معناها السياسي تعني تحرر المجتمعات liberalization of societies، وهذا التحرر هو نتيجة طبيعيَّة لتطور الواقع السياسي الإنساني، وعلى هذا فإن الدين يكون متوافقاً مع الديمقراطية ـ فقط ـ عندما لا تعتبر الديمقراطية مصدراً للسلطـات، الديمقراطـية لا دينيـة Democracy is areligious». ■



(1) Charles Taylor (2007) A secular age, Harvard University Press.
(2) Axel Hadenius (1997) Democracy's victory and crisis, Cambridge University Press.



المساواة المستحيلة

لكي نفهم بوضوح لماذا يري أفلاطون أنَّ الديمقراطيَّة كفلسفة ونظام سياسي مثيرة لأقصى درجات الاعتراض المنطقي والعقلي؛ يجب أن نفهم أوَّلا ماذا تعني الديمقراطيَّة بالنسبة لأهم علم من أعلام الفلسفة الغربيَّة في التاريخ:

الديمقراطيَّة بالنسبة للفلسفة اليونانيَّة تعني حكم الشعب بالمعنى الحرفي، أكثر ممَّا عليه الحال الآن بالنسبة لمواطني معظم الدول الحديثة التي تدَّعي أنَّها ديمقراطيَّة.

إن تُهمة أفلاطون ضد الديمقراطيَّة هي ببساطة أنَّها - أي: الديمقراطيَّة - تنتهك النظام الطبيعي الصحيح في أي مجتمع، وذلك باختلاق مساواة اصطناعية بين أفراد هذا المجتمع.

إن انتقاد أفلاطون الأساسي للديمقراطيَّة هو شكل مضاد للدستور الديمقراطي الذي يقوم على افتراض أنَّ من حق كل المواطنين - على حد سواء - أن يكون لهم رأي في الشؤون السياسيَّة، مهما كان رأي كل منهم غير ملائمٍ من حيث قدرة صاحبه العقليَّة، أو طبعه أو تدريبه، وهذا الحق يُكفل له بشكل أساسي مهما كان هذا المواطن جاهلاً، وبذلك؛ فإنَّه قد يجد نفسه لا يزال يلعب دورًا مهمًّا في الشؤون العامة للمجتمع ككل..

وبهذا فقد أصبح المفتاح الرئيسي لمستقبل سياسي ناجح يكمن في أن يكون المرءُ قادرًا على التحدث بشكل مقنع بالنسبة لمثل هذا المواطن الجاهل، لهذا السبب أصبح

فن الخطابة ذو قيمة عالية جدًا في العمل السياسي الديمقراطي دون غيره من المهارات التخطيطيَّة أو العلميَّة، فضلاً عن الدينيَّة بالطبع.

النظام السياسي الذي يتجاهل الفروق العلميَّة والإدراكيَّة لأفراد المجتمع، ويتجاهل القيمة النسبيَّة لبعض أفراد المجتمع، بل وفرض نوع من المساواة غير المشروطة بين أفراد هذا المجتمع قد أثار اشمئزاز أفلاطون.

إن أفلاطون وسقراط شَعَرَا بأنَّ جميع الناس وُلدوا مع قدر مُتساوٍ من المعرفة ولكن أيضًا كانا على يقين أن ليس كل الناس ظلوا على اتصال مع المعرفة التي يمتلكها كل منهم بحيث تتطور بنفس القدر وتنمو بنفس المعدل، وعلى مدار أعظم أعماله، كتاب «الجمهوريَّة» أصرَّ أفلاطون على رفض فكرة المساواة بين كل الناس، وبدلاً من فكرة أنَّ «كل إنسان هو في الأصل خيِّر»، طرح أفلاطون فكرة أن «كل إنسان من حقه أن يكون خيِّرًا»، التي تنفي المساواة المطلقة التي يتبناها النظام الديمقراطي من الأساس.

ويعتقد أفلاطون أيضًا أنَّ النظام الديمقراطي يقود البلاد التي يحكمها بحسب «أهواء» و«شهوات» الشعب، وليس بحسب المصلحة العامة التي - في أغلب الأحيان - لا تتماشي مع تلك الأهواء والشهوات، ويتفق بهذا مع سقراط، إذ إنَّه يعتقد أنَّ الإنسان له ثلاثة جوانب: الروح، والعاطفة، والعقل (الذكاء)، كل جانب من هذه الجوانب يجب على الإنسان أن يُوظفه باعتدال حتى يقود إلى النجاح والصحة للإنسان، حيث يجب على المنطق / العقل أن يسيطر على الشهوة، ويجب على العاطفة أيضًا أن تُعِينَ العقل في السيطرة على الشهوة.

وهذا المثال - في نظر سقراط - يماثل تمامًا وضع الدولة، إذ إنَّه يعتقد أنَّ الإنسان يعتبر دولة مصغرة داخل نفسه، حيث تماثل العدالة الروحيَّة للإنسان العدالة السياسيَّة والاجتماعيَّة في الدولة، بينما على النقيض: تماثل حالة طغيان الشهوة على روح الإنسان حالة تسلط إرادة الدهماء على الدولة..

فالشهوة الإنسانيَّة عند سقراط يماثلها «رغبات» الشعب بالنسبة للنُّظُم السياسيَّة، التي يجب أن يُسيطر عليها الحكماء ونخبة العلماء الذين يدركون بعلمهم وحكمتهم «المصلحة العامة»، كما يدرك العقل بمنطقه السليم «مصلحة الروح»، و«الجسد».

يقول الدكتور أندرياس سوفرنيو في كتابه «الفلسفة العلاجيَّة للفرد والدولة»: «إنَّ أفلاطون قد رفض الديمقراطيَّة بشكل كامل، ورفض بشكل خاصٍّ المبدأ الذي يكفل لأي مواطن حرية التعبير عن رأيه السياسي، وممارسة التأثير الحتمي لهذا التعبير في تقرير سياسات الدولة؛ وذلك لأنَّ أفلاطون اعتقد أنَّه من الواضح جدًّا أن ليس كل المواطنين قد تمَّ إعدادهم وتدريبهم على الحياة الاقتصاديَّة أو العسكريَّة أو قد تم إطلاعهم على الوظائف المختلفة للحكومة - على سبيل المثال - وبالتالي؛ فإنَّهم لا يخضعون في آرائهم السياسيَّة للمنطق المناسب لهذه المجالات، وبالتالي؛ فلا يُمكن الاعتماد على تلك الآراء في اتخاذ القرارات الصائبة للحكومة».

انتقادات أفلاطون على الديمقراطية

ويقول البروفيسور إريخ كوفميل - أستاذ الفكر السياسي بجامعة سسكس بالمملكة المتحدة في كتابه «الفكر اللاديمقراطي»: «إنَّ أفلاطون قد وجَّه العديد من الانتقادات للديمقراطيَّة، ولكن يُمكن تلخيص انتقاداته في أربعة أطروحات محددة، هي:

(١) النظام الديمقراطي هو نظام تعددي يفتقر لأي نوع من الوحدة السياسيَّة.

(٢) الديمقراطيَّة تجنح دائمًا للاستجابة، ولاتِّباع (رغبات) الشعب و(تقلباته)، ولا تستجيب (للمصلحة العامة) التي غالبًا لا يُدركها السواد الأعظم من الشعب.

(٣) الديمقراطيَّات الضخمة (من حيث اتِّساع الدولة، وتعقد التركيبة الاجتماعيَّة، وازدياد عدد السكان) تفشل في إتاحة القدر المناسب من التعبير السياسي لكل عناصر المجتمع، ممَّا يشكل عاملاً لتثبيط المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسيَّة والعامة.

(٤) الديمقراطيَّة هي نظام سياسي يُديره بعض الحمقى! ويكون أفضل شيء هو أن يتولى إدراة شؤون الدولة المتخصصين بصرف النظر عن مدى تمثيلهم لرغبات الشعب وأهوائه، وذلك؛ لأنَّ إدارة شؤون الحكم إذا تُركت للشعب؛ سيُؤدِّي ذلك لخلل كبير في الدولة؛ لأنَّ الشعب لا يعرف ما الذي يفعله على وجه الحقيقة».

ويكمل كوفميل: «وأفلاطون يرى في نظريَّته الخاصَّة بالحكم والدولة، أنَّ هناك حالة مثاليَّة هي التي يجب أن تسود النظام السياسي الناجح، وهي أن يتولَّى الحكم «ممثلون عن إرادة الشعب»، بالتعاون مع «أهل الخبرة والتخصص» الذين لا يهم أن يكونوا مُنتخبين من قِبل الشعب أو ممثلين عن رغباته» (ا. هـ). ■

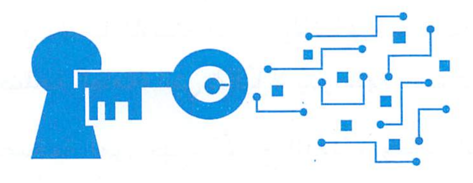


(1) Thanassis Samaras (2002) Plato on Democracy, P. Lang.

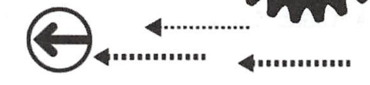
(2) Plato. The Republic, 360 B.C.E.Translation by Benjamim Jowett.

(3) Andreas Sofroniou (1999) Therapeutic philosophy for the individual and the state, LuLu. Com.

(4) Erich Kofmel (2008) Anti-Democratic Thought, Imprint Academic



موقف الأنبياء من الليبراليَّة في القرآن الكريم[1]



رُبَّما يكون عنوان المقال صادمًا للعديد من القُرَّاء؛ إذ إنَّ الليبراليَّة فلسفةٌ دخيلةٌ على العالم الإسلاميِّ، ومفرداتِها وجذورَها الفكريَّةَ ونواتجَها العمليَّةَ من نواتج تعرض بلادنا للاحتلال الغربي، والموجات المتتابعة من الاستشراق، ثم الاستغراب - أو التغريب - بعد ذلك.

إلاَّ أنَّ الليبراليَّة لا تزال تشترك مع العديد من النسق الفلسفيَّة القديمة في مبدأ مهمٍّ للغاية؛ ألا وهو (إعطاء سلطة تحديد الصواب والخطأ للبشر)، وهذا المبدأ نابعٌ من اعتبار أنَّ العقل البشري (قادر على الاستدلال على الحقائق المطلقة أو العليا).

يخبرنا الله - تبارك وتعالى - في القرآن الكريم عن العديد من المواقف التي حدثت في حضارات مختلفة، والتي تُوضِّح لنا أنَّ هذا المبدأ كان موجودًا عند تلك الحضارات والثقافات، بشكل أو بآخر، وتُذكِّرنا تلك الآيات - على الرغم من غياب الكثير من التفاصيل - بأنَّ الصراع دار دائمًا بين الرسل والأنبياء من جهة، وقومهم من جهة أخرى عندما أصرَّ هؤلاء القوم على (الاحتفاظ) بتلك السلطة، ورفضوا (التسليم) لله ﷻ، وتصديق ما يُخبر به أنبياؤهم عن (الحقائق العُليا)، كما يبلغهم الوحي الإلهي المعصوم.

أسعى في هذا المقال لاستعراض بعض هذه المواقف، مع إدراج تفسير مُختصرٍ لها؛ للربط بين الآيات، ووضعها في سياق الموضوع، وقد اعتمدت على تفسيري: «الحافظ ابن كثير، والقرطبي» بشكل رئيسي، بجانب تفسيريِ: «الألوسي، والسعدي».

---

(١) نشر هذا المقال في موقع المركز العربي للدراسات والأبحاث، بتاريخ: ٥/٧/٢٠١١م.

يخبرنا الحق - تبارك وتعالى - عند التعرض لقصة شعيب عليه السلام وقومه (أهل مدْين)، عن الحوار الذي دار بين النبي وبين قومه، وقد أرسل الله عز وجل شعيبًا إلى قومه؛ لأنَّهم ارتكبوا جملة من الأفعال التي لا يرضى عنها الله عز وجل..

فقد أشركوا بالله، فنهاهم شعيبٌ عليه السلام عن ذلك: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ [هود: ٨٤]..

وظلموا الناس في شرائهم وبيعهم، فنهاهم نبيُّهم عن ذلك أيضًا: ﴿ وَيَـٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ﴾ [هود: ٨٥]..

وقاموا بفرض المُكوس على المارِّين من خلال أرضهم وبلادهم، فبيّن لهم شعيب - عليه السلام - حرمة ذلك: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [هود: ٨٥].

وقد قام شعيب عليه السلام ببيان الحق لهم، وأنه نبيٌّ مرسلٌ من الله؛ لتقويم ذلك المجتمع، والقضاء على تلك المفاسد فيه، وما يهمنا هنا هو نظرة ذلك المجتمع (مجتمع مدْين)، إلى الأفعال التي كانوا يفعلونها، واستحقت نهي الله - تبارك وتعالى - لهم عنها، وإرساله شعيبًا عليه السلام لذلك الغرض، فيُخبرنا الله - تبارك وتعالى - بأنَّ هؤلاء القوم:

﴿ قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧].

فيقولون له على سبيل التهكم: ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾؛ لأنَّه عليه السلام كان كثير الصلاة، فهم في هذا الخطاب يتهكمون على صلاته، ويتساءلون باستنكار: «هل يُمكن أن تكون هذه هي نتيجة صلاتك؟ أنَّها تأمرك بأشياء مثل ﴿أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾؟».

وهم بنسبة معبوداتهم الباطلة للآباء يعظمونها؛ لأنَّ الإنسان بطبيعته يحترم ويُقدس ما كان يفعل آباؤه وأجداده، ويزيدون في استنكاره عليهم، فيقولون: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾، ولسان حالهم يقول: «هي أموالنا نحن، وليست أموالك أنت، فإذا تراضينا فيما بيننا بالبخس فلِمَ تمنعنا منه؟!»، وأتموا قولهم الباطل بالسخريَّة منه

بقولهم: ﴿إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾، وهو تعبير يُراد به التعريض بالسبِّ والاستهزاء، كما قال المفسرون.

فالمبدأ الذي رجع إليه قوم شعيب في رفضهم لدعوة نبيهم هو نفس المبدأ الذي تقوم عليه الليبراليَّة: إذا تراضى المجتمع على أمر ما، فما الذي يعطي لأي أحد السلطةَ أن يلغي هذا الأمر أو حتى ينكره؟! حتى وإن كان ذلك الإنكار مبلَّغًا عن الوحي المعصوم، كما كان حال شعيب، ويتجلَّى هذا المبدأ بوضوح شديد في قولهم - قبحهم الله -: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾! فالتشابه بين قولهم وبين دعوى الليبراليين اليوم بتقنين زواج المسلمة من النصراني، أو تقنين الشذوذ الجنسي، أو تقنين الدعارة، أو ما إلى ذلك تشابه واضح كالشمس، لا يمكن أن يُخطأه عقل عاقل ولا فهم لبيب!

مشهدٌ آخرٌ نقف عنده في إنكار الله - تبارك وتعالى - على مَن يظنُّ في نفسه القدرة على تحديد ماهية الصواب والخطأ، والخير والشر بعيدًا عن الوحي الإلهي المعصوم، هو مشهد قوم لوط - عليه السلام -. فلمَّا فشا الشذوذ في أولئك القوم، وانتشرت فيهم تلك الفاحشة الكبري، أرسل الله - تبارك وتعالى - لهم نبيًّا وهو لوط عليه السلام فدعاهم إلى ترك تلك الفاحشة التي كانوا يستحلونها، ولا ينكرونها فيما بينهم، فكانت بمثابة الكفر العمليِّ الفعليِّ، فقال لهم لوط عليه السلام:

﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨٠، ٨١].

فأرسله الله - تبارك وتعالى - لقومه، وهم أهل سدوم وما حولها من القرى، يدعوهم إلى الله - عز وجل -، ويأمرهم بالمعروف، وينهاهم عمَّا كانوا يرتكبونه من المآثم والمحارم والفواحش التي اخترعوها، ولم يسبقهم بها أحدٌ من بني آدم ولا غيرهم، وهو إتيان الذكور، وهذا شيء لم يكن بنو آدم يعهدوه أو يألفوه، ولا يخطر ببالهم، حتى صنع ذلك أهل «سَدُوم» - عليهم لعائن الله -. فماذا كان ردُّ قومه؟ أو بمعني آخر، كيف كان قومه يرون فعلهم لتلك الفاحشة فيما بينهم؟

﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٨٢]، فهؤلاء القوم كانوا مقتنعين بما يفعلونه من الفواحش لدرجة أنَّهم رؤوا في (تطهر) لوط ومن آمن برسالته سببًا كافيًا لنفيهم من بلادهم!!

وهذا يدلُّ - إن دلَّ على شيءٍ - على درجةِ الاقتناعِ التي يُمكن أن يصلَ إليها مجتمعٌ ما بشيءٍ تعتبره الشريعةُ الإلهيَّة من أكبرِ الفواحش! وفي هذا جواب على مَن يقول: «إنَّ تحكيم الشريعةَ غيرُ ضروريٍّ؛ لأنَّ الناس مؤمنون بطبعِهم ومنفذون لأوامرِ الشريعة بفطرتهم»، فتلك الفطرة وهذه الطبيعة يُمكن أن تفسدَ كما فسدت فطرة هؤلاء القوم إلى درجة اعتبارِهم أنَّ التطهر من الشذوذ سببًا مُوجبًا للعقاب (القانوني) - إن جاز التعبير -، وهو النفي من البلاد!

يقول العلامة الألوسي في تفسيره تعليقًا على هذا القول من قوم لوط: «ومقصودُ الأشقياءِ بهذا الوصف السخريةَ بلوطٍ ومَن معه، وبتطهُّرِهم من الفواحش، وتباعدِهم عنها، وتنزُّهِهم عمَّا في المحاشِ، والافتخارَ بما كانوا فيه من القذارةِ، كما يقول الشُّطَّارُ من الفسقةِ لبعض الصلحاءِ إذا وعظهم: أخرجُوا عنَّا هذا المتقشفَ، وأريحونا من هـذا المتزهـد».

وهذا يزيد في الدلالة على مدى تقبُّل المجتمع آنذاك لهذه الفاحشة الكبرى، وعلى هذا يدعو ليبراليو اليوم إلى التخلُّص من كل مَن يُطالب بتطبيق الشريعة الإسلاميَّة، بدعوى أنَّه (عدوُّ الحريات)، و(رجعيٌّ) - و(غيرُ مُؤمنٍ بالحداثة)، و(غيرُ مُؤمنٍ بالمساواة الإنسانيَّة)، وغير ذلك من الألفاظ المستوردة مع معدات الليبراليَّة الحديثة القادمـة من الغـرب!

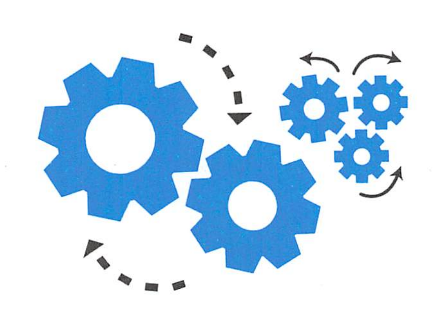
والقصصُ غير ذلك كثيرة في القرآن، ممَّا لا يتسع المقام لحصره، وكلُّها تُرينا كيف كانت العديد من الحضارات السابقة تعتزُّ بما وضعته لنفسها من سلطةٍ (لتقرير الحق والباطل، والخير والشر، والصواب والخطأ بمعزلٍ وبتضادٍّ مع الوحي الإلهيِّ)، ولكنَّ الله - تبارك وتعالى - قد أنزل لنا آيةً مُحكمةً لا يزيغ عنها المؤمن الموحد، يقـول - تبارك وتعالى -:

﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

والعبرة من هذه الآية في قوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾، فالمعروفُ والمنكرُ، والطيباتُ والخبائثُ إنَّما تلك التي حددها الله ـ تبارك وتعالى ـ، وفصَّلها وشرحها النبيُّ ﷺ.

وبالتالي؛ فأيُّ نظامٍ اجتماعيٍّ يصيغه المسلمون، وأيُّ نظامٍ سياسيٍّ يضعه المسلمون يجبُ أن يقرِّرَ تلك الحقيقة الثابتة: إنَّ النُّظُم الأخلاقيَّةَ، ومعايير الصواب والخطأ، والخير والشر بالنسبة للفرد والمجتمع المسلم هي التي تحددها «الشريعة الإسلاميَّة» وحدها، وما يتعارض ويتضادُّ مع تلك النُّظُم الأخلاقيَّةِ والمعاييرِ الربانيَّةِ التي تعلَّمتها الأمةُ الإسلاميَّة من نصوص الوحي المعصوم؛ يجبُ أن يُحاربها المجتمع بكل ما أُوتي من قوة، امتثالاً لأمرالله ـ تبارك وتعالى ـ:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ■



ضوابطُ يجب أن تُراعى

العلمُ التجريبيُّ الحديثُ، كما وضع أصولَه وقواعدَه الأُولى (فرانسيس بيكون، وتلامذته)، قائمٌ بشكل مطلقٍ على المشاهدة والاستنتاج... مشاهدة الظواهر الطبيعيَّة - أو آثارها ودلائلها - بالحواس الخمسة، ثم الاستنتاج والاستقراء المبنيَّيْن على المنطق العقلي المحض.

وهو علم لا يُؤمن بوجود الخالق، أو بمعنى آخر علم يبني أصولَه وقواعدَه على فرضية أنَّ العالم قد وُجد بالصدفة - كما في نظرية: «الانفجار الكبير» لجورج ليميت -، أو أنَّ هذا العالم سرمديٌّ - كما في نظرية: «الأكوان المتعددة» لماكس تيجمارك -، أي: إنَّ أصول العلم التجريبي مُشيَّدةٌ على مبدأ عدم وجود خالق لهذا الكون، الذي يستطيع البشر الاستدلال على وجوده من خلال العلم التجريبي.

بطبيعة الحال؛ فإنَّ أكبر مشكلة - أصولية (إن جاز التعبير) - تواجه العلم الحديث مُنذ أن صاغ أينشتين النظريَّةَ النسبيَّةَ العامة هي: استحالة التسليمِ بإحدى هاتين النظريَّتين لتفسير (حدوث) الكون، وبالتالي استحالة التسليم بانعدام الخالق، لقد نشأت هذه المشكلة منذ أن عجز العلم التجريبي عن صياغة (استنتاج) منطقي للعديد من الظواهر الكونيَّة التي استدل عليها العلماء المعاصرون بالحواس الخمسة، وأهم هذه الظواهر هي:

(١) الإتساع المطـرد للكـون

وقد تمَّ طرح بعض الاستنتاجات والتفسيرات لهذه الظاهرة، من أهمها: إنَّ الإنفجار الكبير لا يزال يحدث، وسيظلُّ يحدث، ومن أهمها: أطروحة الثابت الكونى لأينشتين، وفرضيَّة الطاقة المظلمة (السلبيَّة) التي تغمر الكون بين الأجرام السماويَّة...، ولكن كل هذه التفسيرات ظلَّت مجردَ أطروحات نظريَّة بحتة لا يقوم عليهـا أي دليـل.

(٢) غياب الكتلة المفترضة للكون

فعند حساب قوى التجاذب بين الأجرام السماويَّة، ومقارنتها بكتلة تلك الأجرام يتضح أنَّ هذه القوى هائلة جدًّا بالنسبة لكتلة الأجرام الخاضعة لها، وقد فتحت هذه المشاهدة الباب أمام واحدة من (أسخف) الأطروحات في الفيزياء النظريَّة، وهي أطروحة المادة المظلمة، والتى تقول بأن الفضاء الذي يحيط بالأجرام السماويَّة له كتلة ما، ولكنَّه مكونٌ من مادة لا يمكن للبشر إدراكها... وهذا بالطبع يتناقض مع أصل العلم التجريبي التي تحيل تفسير كل الظواهر إلى الإدراك البشري.

(٣) التدقيق المتناهي Fine Tuning للقوى الكونيَّة

فعلى سبيـل المثـال: لو فُرض أنَّ قوة الجاذبيَّة الأرضيَّة أصغر من قيمتها الحاليَّة (٩,٨ م/ث٢) بقيمة أصغر من (١ على ألف تريليون) من القيمة الحاليَّة، فإنَّ النظام الطبيعي على سطح كوكب الأرض يختلُّ تمامًا، بحيث تستحيل الحياة على سطح الأرض، وكذلك بالنسبة لقُوى التجاذب بين الجرام السماويَّة، فإذا اختلَّت تلك القوى بمقدار متناهٍ في الصغر (قد يقدر بواحد على يساره ١٨٠ صفر قبل العلامة العشرية)، فإنَّ النظام الكوني قد ينهار تمامًا..

هذا التدقيق المتناهي للكون يطرح شكوك هائلة حول نظريَّة الانفجار الكبير؛ إذ إنَّ النموذج الحالي للكون بهذا التدقيق المتناهي لا يُمكن أن يكون خاضع لاتِّساعٍ مُطرد عشوائي يُهيمن على أجرامه السماويَّة ومداراته، وهذا التدقيق المتناهي أيضًا يفتح الباب على مصراعيه أمام أطروحة التصميم الذكي Intelligent Design للكون، والتي تنتهي بالاستدلال على الخالق.

هذه ثلاثة أمثلة، طرحتُها فقط لإثبات أنَّ العلم التجريبيَّ الحديث - الآن - يواجه أصعبَ مراحله منذ نشأته الأُولى في القرنين السادس والسابع عشر الميلاديَّين، وهذه المرحلة قد تنتهي بتحطيم قواعد العلم التجريبي، كما عرفناه طوال هذه القرون...

مُشكلة العلم التجريبي الحديث:

أنَّه بُني على فرض أنَّ الكون مستمر وباقٍ بدون أيِّ رعاية أو ضبطٍ مُستمرٍ لحركته وصفاته، وحتى يتمَّ ذلك؛ فإنَّ العلم التجريبيَّ أيضًا قد افترض أنَّ هناك مجموعة من القوانين الدقيقة الجامدة التي تحكم هذا الكون، وأنَّ الحواس البشريَّة تستطيع الوصول إليها بواسطة المشاهدة والاستنتاج، ثُمَّ في النهاية تبيَّن أنَّ كل القوانين التي يضعها البشر بواسطة قواعد العلم الحديث تنهدم كلَّما تطورت أدوات المشاهدة!

هذه هي المشكلة الحقيقية.. ويالها من مشكلة!

على النقيض تمامًا من العلم التجريبي يقفُ العلم الطبيعيُّ في الإسلام.. باختصار شديدٍ، فالعلمُ الطبيعيُّ من المنظور الإسلامي مبني على الإيمان بوجود صانع وخالق لهذا الكون، هذا الصانع يتَّصف بصفات الكمال المطلقة، كما يُمكن أن يتخيلها المنطق البشريُّ، ولاتِّصافه بهذه الصفات؛ فإنَّ الكون الذي خلقه مُنضبطٌ إلى هذا الحد الهائل، بل وفوقَ هذا الحدِّ أيضًا، كما لا يُمكن لبشر أن يتخيَّل.

أمَّا حدود الإدراك البشريَّة فتنتهي عند إدراك بعض القوانين التي نتجت عن إحكام خلق الكون، وبواسطة موهبة الاستنتاج والتفكير الذكي الذي وضعه هذا الخالق في عقل البشر، فإنَّهم يستطيعون استنباط القوانين التي تُمكّنهم من الحياة برفاهية على سطح الأرض من المشاهدات الطبيعيَّة..

وعندما يطرح الإسلام مبدأ أنَّ القوانين المدركة (ناتجةٌ) عن النظام الذي وضعه خالقُ الكون وليست (حاكمة) لهذا الكون، فإنَّه يفتح الباب على مصراعيه أمامَ أيِّ مشاهدة تُخالف ما عرفه البشر من نظرياتٍ أو قواعدَ، وبهذا فإنَّه يُعطي حريَّةً فكريَّةً أوسع وأكبر للاستنتاج والاستنباط، وفي نفس الوقت يُكرِّس الإيمان بصفات (القدرة)، و(الملك)، و(الحكمة) المطلقة التي يتَّصفُ بها الخالقُ الذي يستطيع أن يغيِّر كل هذه القوانين الطبيعيَّة أو بعضها كيفما شاء ووقتما شاء، وهنا يكتفي العلم التجريبي الحديث بكلمة (ظاهرة غير مفسرة Unexplained Phenomenon)، أو (ظاهرة ممَّا وراء الطبيعة Metaphysical Phenomenon) لوصف ما يحدث.

إذن

يُمكننا من هذا أن نستنتج أنَّه..

من المستحيل أن يؤمن المرء بأصول وقواعد العلم التجريبي الحديث والإسلام في آنٍ واحد!

نعم! لأنَّه إذا ادعى المرء هذا التناقض، فأول ما سيصطدم به عند تعمقه في دراسة أي فرع من فروع العلوم الطبيعيَّة هو (تفسير) الظواهر الطبيعيَّة الغير مألوفة...، فإذا نحا نحو تفسيرها تبعًا للقوانين المعروفة والموضوعة بأصول العلم التجريبي الحديث؛ فسيكون الفشل الذريع من نصيبه... وإذا حاول أن يعزو هذه الظواهر لتدخل ذو طبيعة (إلهية) فسيكون أضحوكة العلماء التجريبيِّين الحداثيِّين، بل وسينقض قواعد العلم الذي يُؤمن به.

ضوابط عقليَّـةَ وفكريَّـةَ

إنَّ الضوابط العقليَّةَ والفكريَّةَ التي يجب أن تحكم علماء المسلمين الذين انتووا أن يمخروا عباب العلوم الطبيعيَّة هي:

أولاً: (الإيمان) المطلق بأنَّ القوانين التي يستدلُّون عليها من مشاهداتهم إنَّما (نتجت) عن تصرف (الخالق) - جل وعلا - في مُلكه، وليست تلك القوانين هي التي (تحكم) تصرف الظواهر الطبيعيَّة التي يشاهدونها.

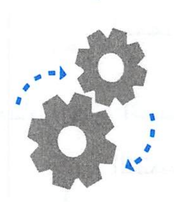
فعلى سبيل المثال، يجب أن يُؤمن علماء الفلك المسلمون بأنَّ حركة القمر حول الشمس، والقوانين التي تحكمها إنَّما نتجت عن مقادير مُعيَّنة قدَّرها الله لهذه الأجرام، وهو قادر على أن يغيِّرها لثانية أو حتى فمتوثانية، وأنَّها ليست تلك القوانين هي التي تحكم حركة القمر ولا غيره من الأجرام السماويَّـة.

وثاني هذه الضوابط هو: (تقديسُ) نصوص الوحيَين؛ لأنَّ فيها علمًا يقينيًّا لا يشوبه النقصان أو الخلل، وإعطاء هذه النصوص أهميَّة تزيد بقدر هائل عن الأهميَّة التي تُعطى لغيرها من النصوص، من حيث مكانتُها في الاستدلال على الحقائق الكونيَّـة والطبيعيَّة، ومن حيث مكانتُها في التطبيقِ والتشريع وما إلى ذلك.. وأعني بكلمة (التقديس): الخضوعَ والانقيادَ لنصوص الوحيَيْن، ومنعَ (أدوات) العلم التجريبي الحديث من (تلويثها)، والخـوضِ فيهـا.

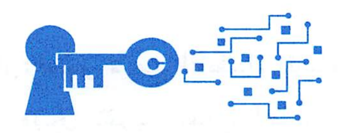
فعلى سبيل المثال: ليس لأحـد الأطبـاء المسلمـين أن يُقـارن بـين حـديث في الصحيحين، وبـين تقرير طبي أعـدَّه بعض العلمـاء التجريبيِّـين بأدواتهـم وعلومهـم وأصولهـم التي مكانها الآن التشكيك والسؤال والتمحيص.. لا ينبغي لطبيب مسلم أن يفعل هذا، وإلاَّ كان عليه أن يراجع إيمانـه (بقدسيـة) الـوحي.

أمَّا ثالث هذه الضوابط؛ فهو (معرفة قدر حواسه)، وقدراتها وحدودها، فيصونُ عقلَه وقلبَه ووقتَه من أن يضيِّعه في أمور قد قدَّر الله على البشر أنَّهم لن يُدركوها.

فإذا كان من العالم المُسلم حقُّ الخضوع لسلطان الله وملكه، والمعرفة بقدره - جل وعلا - وتسلطه المطلق على كافة خلقه؛ فسيتوقف عن الخوض في مسائل الجدل النظريَّة التي لا مقصد من مقاصد عمارة الأرض واستخلافها من ورائها، فإذا شعر بأنَّه بصدد مسألةٍ تتعلق بإرادة الله وتصرفه في مُلكه، كان ذلك صارفًا له عن تلك المسألة إلى غيرها ممَّا يسَّر اللهُ للبشر إدراكَه لتحقيق مقصد من مقاصد الشريعة.



العلم اليقينيُّ هو ما جاء به النبي ﷺ
وما دون ذلك؛ فكلُّه ظنٌّ...
﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾. ■



فرضيَّةُ الأكوان المتعددة

بين ميكانيكا الكمِّ، والتطرف الإلحادي

فرضيَّة الأكوانِ المتعددةِ هي واحدةٌ من أهمِّ الفرضيات المتداولة في علم الفلك الحديث، وهي تقول - ببساطة -: إنَّ ما يستوعبه الإنسان على أنَّه «الكون» إنَّما هو «أحد» الأكوان الموجودة في مجموعة لا نهائية من الأكوان المُماثلة والمناظرة، بل والمختلفة أيضًا!

ظهر مصطلح الأكوان المتعددة multiverse لأول مرة في عام (١٨٩٥م) على يد فيلسوف أمريكي - كالعادة - يُدعى ويليام جيمس[1]، ويبدو أنَّ هوس الأمريكيين بكل ما هو غريب وغير معقول كان قد بدأ منذ ذلك الوقت..

وتنصُّ فرضيَّةُ الأكوان المتعددة على وجود عدد لا نهائي من الأكوان، لكلٍّ منها قوانينه الطبيعيَّة المستقلة، والتي لا يُمكن أن تدرك بواسطة مَن يعيشون في أكوان مختلفة..

للوهلة الأولى يبدو الحديث عن هذه الفرضيَّة، التي قد تبدو فلسفيَّة أكثر منها علميَّة، سخيفًا وشبيهًا بأفلام الخيال العلمي المريضة التي كانت تصنعها السينما الأمريكيَّة في السبعينيات والثمانينيات، ولكن بالتعمُّق في هذه الفرضيَّة نصل إلى بعض الحقائق المهمة بشأن الدوافع - الخفية - التي أدَّت إلى صياغتها، واستمرارها كأحد المواضيع التي تُدرس في علم الفلك الحديث إلى يومنا هذا!

(1) M. Kaku (2006) Parallel worlds: a journey through creation, higher dimensions, and the future of the cosmos, Anchor Books.

إذا تأمّلنا في نصّ هذه الفرضيّة نجد أنّه قد خضع لجدلٍ ليس بالْهَيِّنِ مُنْذُ صياغتها فعليًّا في خمسينيات القرن الماضي على يد هيو إيفيرت[1]، أحد طلبة الدكتوراه في جامعة برينستون بأمريكا حينئذٍ، حيث قدّم هذه النظريّة ليحاول أن يقترح تفسيرًا لقوانين ميكانيكا الكمّ التي كانت ولا تزال خاضعةً لشكوك أصوليّة تهدد وجودها في كثير من الأحيان.

السؤال الذي طُرح قبل إيفيرت بخمسين عامًا عندما تقدم ماكس بلانك بنظريّته عن ميكانيكا الكم كان:

لماذا تتعارض قوانين ميكانيكا الكم مع قوانين الفيزياء المعروفة؟ سواء الفيزياء التقليديّة أو النسبيّة؟

كما هو معروف عن قوانين ميكانيكا الكم أنّها قوانين قائمة على الاحتمالات والعشوائيّة، ببساطة شديدة، الجسيم الكمي quantum particle له عدد لا نهائي من احتمالات الحركة في لحظة معينة، وعلى ذلك، فنظريًّا يستحيل تحديد سرعة أو اتجاه أي جسيم كميٍّ في لحظة معينة!

وللتغلب على هذه المشكلة القاتلة في ميكانيكا الكم تقدّم رُوّاد هذا العلم ببعض التفسيرات التي تجعل ميكانيكا الكم مقبولة ومنطقيّة، أهمُّ هذه التفسيرات هو تفسير كوبنهاجن لميكانيكا الكم[2]، والذي تبنّى أطروحة هايزنبرج[3] التي تقول بأنّه بالرغم من وجود عدد لا نهائي من الحالات العشوائيّة لأي جسيم كمّي، فإنّ مجرد ملاحظة هذا الجسيم، ومحاولة قياس أي حالة من حالاته تتدخل في سلوكه وتجبره على اختيار حالة واحدة ليسلكها، وعلى هذا تمّ تفسير العشوائيّة التي تنتج عند قياس الجسيمات الكميّة وحركتها أو سلوكها الموجي.

---

(1) B. Carr (2007) Universe or multiverse? Cambridge University Press.

(2) J. Mehra and H. Rechenberg (2001) The Historical Development of Quantum Theory: The Fundamental Equations of Quantum Mechanics 1925-1926: The Reception of the Quantum Mechanics 1925-1926 – Reprint.

(3) W. Heisenberg, C. Eckart (1930) The physical principles of the quantum theory, Courier Dover Publications.

باختصار، أطروحة هايزنبرج تقول: إنَّ الحواس الإنسانيَّة تُؤثر في سلوك الجسيمات الكميَّة عند ملاحظتها!! بغضِّ النظر عن الإثبات الرياضي لأطروحة هايزنبرج أو لتفسير كوبنهاجن، فإنَّهما لم يُقدِّما الكثير لإنقاذ ميكانيكا الكمِّ من الخطر المحدق بها فلسفيًّا ومنطقيًّا، حيث لا تزال سلوكيات الجسيمات الكَمِّيَّة - الغير خاضعة للمراقبة أو القياس - محلَّ شكٍّ وافتراضات بما لا يتوافق مع التدقيق المتناهي المشاهد في الكون fine tuning، ولا تزال العَلاقة بين سلوك هذه الجسيمات والحواس الإنسانيَّة أو أدوات القياس - للجسمات الغاضعة للمراقبة والقياس - غير معلومة.

إذن؛ فإنَّ الجسيم الكمِّي، والذي له طبيعتان (جسيميَّة، وموجيَّة)، عندما يقوم أحد العلماء بقياس أيٍّ منهما؛ فإنَّه سيكون قادرًا على قياس أحدهما فقط طبقًا لقوانين ميكانيكا الكمِّ، ما وضعه هاف إيفيرت كان عند هذا الحد، حيث اقترح أنَّه في تلك اللحظة ينقسم الكون إلى كونين حتى يمكن حلَّ معادلة الاحتمالات لهذا الجسيم، وفي الكون الآخر يتمكَّن نفس العالم - أو غيره - في نفس اللحظة من قياس الطبيعة الثانية للجسيم الكمِّي.

وإذا عمَّمت قوانين ميكانيكا الكمِّ على كل قوانين الفيزياء، فسيعني هذا أنَّه يُوجد عدد لا نهائي من الأكوان بكل منها عدد لا نهائي من القوانين البديلة والمختلفة عن قوانين عالمنا هذا، هذه القوانين لا نستطيع إدراكها بطبيعة الحال؛ لأنَّنا لسنا موجودين في هذا (البُعد dimension) من (الوجود existence).

لهذا تُسمى هذه الفرضيَّةُ - في كثير من الأحيان - فرضيَّةَ الأبعادِ المتوازية parallel dimensions، والتي أصبحت في النصف الثاني من القرن العشرين من أخصب الأفكار لتأليف وإنتاج أفلام الخيال العلمي والمسلسلات التليفزيونيَّة التي نجحت إلى حدٍّ كبير في إقناع المشاهد - الغربي والشرقي - بهذه الفكرة في الإجمال.. فشاهدنا أفلامًا تتحدث عن أكوان لم تنقرض فيها الديناصورات، وشاهدنا عوالم لم تحدث فيها الحربين العالميتين، بل وقرأنا روايات عربيَّة تتحدث عن أشخاص يُسافرون عبر هذه الأكوان بجهاز يشبه الآلة الحاسبة!

إلى هذا الحدّ يبدو أمر اعتياديًا، عالم أمريكي يُقدِّم نظرية خرقاء، وينجح بشكل ما في ربطها بميكانيكا الكمّ - أحد العلوم الطبيعيَّة الوجيهة وذات الشأن -؛ لينتهي الأمر ببعض الأعمال الدراميَّة التي تتخذ من هذه النظريَّة مادة للجمهور المدمن لعوامل الإثارة والإبهار.

ولكن إذا تعمَّقنا خلف هذه الواجهة بعض الشيء؛ سنجدُ أنَّ فرضيَّة الأكوان المتعددة كانت أهمَّ العوامل التي أيَّدت المبدأ الأنثروبي[1] في الفلسفة الحديثة، والذي يُعتبر أهم أعمدة الإلحاد العلمي في عالمنا اليوم، بل إنَّ القول بأنَّ المبدأ الأنثروبي يعتمد بشكل رئيسي على فرضيَّة الأكوان المتعددة كإثبات «علمى» لصحته، مع التحفظ بالطبع على كون هذه الفرضيَّة من العلوم التجريبيَّة، حيث إنَّه لم يستدلَّ عليها بأيِّ مشاهدة طبيعيَّة..

وعليه؛ فإنَّه يتمُّ نشر المبدأ الأنثروبي في وسط النُّخب العلميَّة والمثقفة - وبالذات بين دارسي الدكتوراه في الجامعات الغربيَّة - على أنَّه مبدأ ذو «أدلة علميَّة» يُقدم تفسيرًا (للوجود existence) بدون (خالق Creator)، ويُقدِّم أيضًا - بما يثير التعجب - تفسيرًا للتدقيق المتناهي، والذي يُعتبر أهمَّ الأدلة التي يستدل بها (الخلقيون Creationsts) على وجود خالق للكون.

المبدأ الأنثروبي ينصُّ على أنَّ الوجود يُشكِّل عاملَ اختيار selection factor، يعمل على اختيار الخصائص والقوانين الكونيَّة التي يُمكن لنا أن ندركها، حيث إنَّه هناك عدد لا نهائي من البدائل للخصائص والقوانين الكونيَّة التي يُمكن أن نشاهدها في أكوان أخرى، ولكن نظرًا لوجودنا في هذا الكون؛ فإنَّنا يُمكن فقط أن نشاهد عددًا مُعيَّنًا وعُمقًا مُحدَّدًا من هذه الخصائص والقوانين الطبيعيَّة..

وعلى هذا؛ فإنَّ ما نشاهده على أنَّه تدقيق متناهٍ للكون، وتصميم ذكي Intelligent design ما هو إلاَّ مجموعة من القوانين يُوجد عدد لا نهائي من بدائلها العشوائيَّة في أكوان أخرى، وأنَّ هذا التصميم الذي ما هو إلاَّ الحد المحدود من قدرتنا على الإدراك، وأنَّ هذا الحدَّ لو اتَّسع على سبيل الفرض؛ فسوف يصبح هذا التصميم الذكي للكون، والتدقيق المتناهي لخصائصه عشوائيين تمامًا.

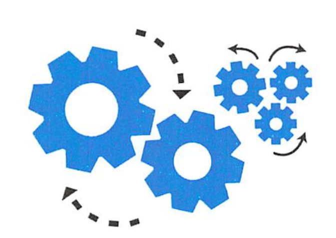
(1) F. J. Tipler (1988) The anthropic cosmological principle, Oxford University Press.

إذن؛ العَلاقةُ بين فرضيَّة الأكوان المتعددة، والمبدأ الأنثروبي واضحة للغاية، إذا وجدت أكوانًا أخرى؛ فإنَّه يسهل تفسير هذا التدقيق المتناهي الذي يُحَيِّرُ علماء الطبيعة منذ بداية عصر الإلحاد المسمى بالتنوير في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين.

ولكن المثير للسخريَّة: أنَّ فرضية الأكوان المتعددة في ذاتها ليست حقيقة علميَّة، ولا تقوم عليها أي مشاهدات قويَّة تصمد أمام النقد العلمي العادل، وإنَّما هي نفسها محاولة لتفسير سلوك الجسيمات الكميَّة الخاضعة لقوانين ميكانيكا الكمِّ، التي بدورها افترضت انعدام التصميم الذكي وفكرة الخلق!

الشيء الوحيد الثابت عبر هذه النظريات والفرضيَّات هو الإصرار الغربي على الإلحاد، وإنكار وجود الخالق، واعتماد هذا الإصرار كأساس للانطلاق نحو تقديم تفسيرات وأطروحات وفرضيَّات علميَّة تمسُّ تقدُّم البشريَّة ورقيها، بل وتمسُّ الواقع اليومي لبني آدم على الأرض.

بالطبع؛ فإنَّ إدراك العلاقة بين «عقيدة» الإلحاد كأساس لمثل هذه الفرضيات، والأطروحات التي ينبهر بها الناس شرقًا وغربًا يحتاج إلى وَقفةٍ مع تاريخ العلوم في أوروبا خلال عصر الإلحاد، أو ما يسمى بـ «التنوير»، وهو ما يصعب توقعه من مدعي الـ«ثقافة» في العالم العربي الآن.. هؤلاء الذين لا يزالون يُردِّدون بكل غباء تُرَّهاتهم عن التقدم الغربي والحداثة والتنوير والحرية والليبراليَّة، إلى غير ذلك من المصطلحات التي ما هي إلاَّ تجسُّد للتعصب الإلحادي الغربي في أشد صوره. ■



بين الدين والعلم



قراءة في بعض كتابات الأستاذ وحيد الدين خان

تلقيت بعض الأسئلة، بل والاعتراضات، من بعض القراء الفضلاء لهذه المدونة بخصوص ما كتبته في مقال «بين الدين والعلم»، عن الدين والعلم، وبطلان ارتباط كل منهما بالآخر، من حيث الأدلةُ الفلسفيَّةُ، وقواعد الاستدلال، ومقتضيات الحقائق، وانحصرت تلك الأسئلة، والاعتراضات في ثلاث مسائل:

- **الأُولى:** إنَّ الربط بين الدين والعلم يخدم الدعوة إلى الإسلام.
- **والثانية:** إنَّ العلم به العديد من الحقائق والمُسلَّمات التي تُؤيِّدُها بعضُ النصوص الدينيَّة صراحةً (كنظرية الانفجار الكبير).
- **والثالثة:** إنَّ مقاييس الاستدلال في العلم الحديث تُوافق المنطق والعقل، وكذلك الدين، وبهذا يرتبطان.

وبعد تأمُّلٍ لهذه الأطروحات الثلاث؛ وجدت أنَّه من المناسب أن أقوم بالردِّ عليها ومناقشتها من خلال قراءة في كتب الأستاذ وحيد الدين خان، وتحديدًا في كتاب «الدين في مواجهة العلم»، وكتاب «الإسلام يتحدى».

والأستاذ وحيد الدين خان عَلم من أعلام الإسلام في عصرنا هذا، ومن العبث محاولةُ التقديم له وذكر مناقبه ودفاعه عن هذا الدين العظيم، ولكن لمَن لم يسمع

به من قبل؛ فهو المفكر الهندي الكبير، والداعية الفاضل، وحيد الدين خان، مؤسس أحد المدارس الفكريَّة الإسلاميَّة الرائدة، والتى تؤمن «بوجوب مواجهة التحديات التي يواجهها الإسلام والمسلمون، بنفس المصطلحات، والوسائل، والأساليب التي يستخدمها الأعداء، وبوجوب إيجاد فكر إسلامي عصري متكامل، ونبذ الحزبيَّة تمامًا في المرحلة الراهنة، والتركيز على تعليم الشعوب الإسلاميَّة وتصنيع البلاد الإسلاميَّة وتقوية اقتصادياتها، كتمهيد لابد منه لأيِّ نهضة إسلاميَّة ناجحة».

وقد ترأس تحرير «الجمعيَّة الأسبوعيَّة» أوسع المجلات الإسلاميَّة انتشارًا في الهند، ويهتم فضيلة العلامة وحيد الدين خان في معظم كتاباته وأعماله بنقد الحضارة الغربيَّة والأسس الفلسفيَّة التي تقوم عليها، وقد نجح في هذا نجاحًا باهرًا، ومما تُرجم له إلى العربية: «الدين في مواجهة العلم»، و«الإسلام يتحدى»، و«مَن نحن»، و«المسلمون بين الماضي والحاضر والمستقبل»، و«تجديد علوم الدين».

وقد دعا الأستاذ العلَّامة وحيد الدين خان إلى إحياء علم الكلام في مواجهة الفلسفات الإلحاديَّة(*) التي انتشرت في العالم في هذا العصر، كالوجوديَّة والعدميَّة، والإلحاديَّة والكونيَّة وغيرها، ودعا إلى مواجهة انتشار مثل هذه السموم في البلاد الإسلاميَّة عن طريق الحوار العلمي المتسلح بعلوم الكلام والفلسفة الإسلاميَّة، ولكن بحزم لا يلين وشدة لا تهاون فيها، وهو لا يزال حيًّا على حد علمي، بارك الله في عمره وعمله.

(*) هناك فارق هائل بين الدعوة إلى مواجهة الأفكار الإلحادية والمناهج الفلسفية المسمومة عن طريق إحياء علم الكلام وبين استخدام هذا العلم وقواعده لمحاولة إثبات العقائد الإسلامية وتفاصيلها بعيدًا عن التقيد بالنصوص الشرعية..

فكما واجه الإمام أبى حامد الغزالى - رحمه الله تعالى - الفلاسفة بعلم الكلام والمنطق ووضح فساد إستدلالاتهم وقياساتهم، كما يتضح ذلك من كتابه (تهافت الفلاسفة)، وكما واجه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - الفلاسفة والعقلانيين ورد شبهاتهم في كتابه (درء التعارض بين صحيح النقل وصريح العقل)... يدعو مولانا فضيلة الأستاذ وحيد الدين خان إلى مواجهة الفكر الإلحادي الغربى والفلسفات الكفرية بنفس المنهج والطريقة.

أما الاستدلال على العقيدة الإسلامية وتفاصيلها فلا يكون عند أهل السنة والجماعة إلا من خلال النصوص الصحيحة وتفسير علماء السلف لها، ويتضمن ذلك الإجماع وأحاديث الآحاد الصحيحة، بخلاف المتصوفة والمعتزلة وغيرهم من الفرق التي انشقت عن أهل السنة والجماعة في أمور الإعتقاد لتقديمهم الكلام والمنطق على النصوص.

فإذا عدنا إلى المسائل الثلاث التي يؤول إليها كلام القراء الكرام، فيمكن تلخيص الرد عليها فيما يلي:

أولاً: فإنَّ السعي وراء العلم الحديث بهدف خدمة الدعوة الإسلاميَّة نابعٌ من خلل في فَهم قصور هذه الدعوة حاليًا.

فإنَّ الدعوة لدين الله ﷻ إنَّما أصابها الخلل من تلقاء المسلمين أنفسهم، وليس من تلقاء الدين، ولا منهج الدعوة إليه، والدليلُ على هذا أنَّنا إذا نظرنا لمدى استجابة العالم لدعوة الإسلام في عهد الخلافة الراشدة - على سبيل المثال لا الحصر - على ما كانت عليه وسائل الدعوة في هذا الوقت من القلة والضحالة، ونظرنا إلى حجم استجابة العالم إلى نفس الدعوة الآن على ما عندنا من وسائل الاتصال والدعوة، سندرك أنَّ الخلل والقصور قد أصاب القائمين بهذه الدعوة، ومن ثَمَّ تسرَّب إلى منهجها.

فيكون الإصلاح بإصلاح المسلمين وبلادهم، وليس بخلط الدين بالعلم الحديث؛ لأنَّ هذا الخلط لن يقود إلى أي نجاح حقيقيٍّ للدعوة الإسلاميَّة، قد يقود إلى نجاحاتٍ فرديَّة استثنائيَّةٍ بلا شك، ولكن أن يقود ذلك الخلط إلى نجاح حضاري شامل لدعوة الإسلام، فهذا يستحيل أن يتحقق بهذا المنهج، ذلك أنَّ الغرب نفسه، وهو مهد العلم المادي الحديث لا يزال تراوده الشكوك بشدة تجاه العلم ونظريات المعرفة التي أسسها - كما سيتضح لنا فيما بعد - بالإضافة إلى هذا، فإنَّ المثال على الدعوة الإسلامية - وهو الحضارة الإسلامية المعاصرة - يلوث أي محاولة لربط الدين الإسلامي بالعلم، فأول ما يتبادر إلى ذهن الإنسان الغربيِّ في هذا السياق هو: إذا كان الإسلام يدعو إلى العلم الحديث والحضارة الحديثة، فلماذا أنتم بهذا التخلف؟ لا بد أنَّ هناك خطأ ما!

ثانيًا: يُوجد مشكلتان رئيسيتان في الربط بين الحقائق العلمية (المزعومة) وبين النصوص الدينيَّة، كما وضحت في التدوينة السابقة:

← **المشكلة الأولى:** إنَّ الحكم على نظريَّة علميَّة بأنَّها (حقيقة علمية) أمر في غاية الصعوبة في ظل طُرق الاستدلال المعرفيَّة التي يقوم عليها العلم الحديث.

← **والمشكلة الثانية:** إنَّ دلالة النصوص في الإسلام أصلاً ليست علميَّة بمفهوم العلم الحديث، بل هي ذات دلالات تشريعيَّة ودينيَّة، فيصبح التوصل إلى دلالة (علميَّة) بمقاييس العلم الحديث لهذه النصوص أمر بالغ الصعوبة أيضًا، ويصبح التوصل إلى (اتفاق) أو (إجماع) على هذه الدلالة الجديدة أمرًا مستحيلاً بلا مُبالغة، لهذا فإنَّ الربط بين العلم (أو ما يمكن أن يطلق عليه حقيقة علميَّة)، وبين النصوص الإسلاميَّة أمر فاسد من حيث أصله ومقتضياته.

ثالثًا: إنَّ مقاييس الاستدلال في العلم الحديث ـ وإن وافق بعضها العقل والمنطق وليس كلها ـ تُبنى على العقل المجرد من أي اعتقادات..

بينما مقاييس الاستدلال في الإسلام تُبنى على العقل والمنطق المُقيَّدَيْن بقيود الشريعة المشرفة، والمتشبع بالإيمان المسبق بعصمة الوحيَيْن: الكتاب والسُّنَّة، فيظهر من هذا التقابل الاختلافُ البيِّنُ بين مقاييس الاستدلال في العلم الحديث والإسلام، من حيث إنَّ الأولَ غيرُ مُتقيِّدٍ إلاَّ بقيود المنطق والعقل، وغيرُ مبنيٍّ على إيمان مُسبق بأيِّ فكرة أو حقيقة، بينما الثاني مُتقيِّدٌ بقيود الشريعة، وهذا التقيُّد هو أحد نواتج الإيمان المُسبق بعصمة الوحيَيْن.

طرق الاستدلال في العلم الحديث:

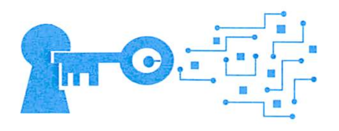
إنَّ المعيار الاستدلالي للعلم الحديث يبدو كأنَّه معيارًا واحدًا؛ لبساطته، واعتماده على المشاهدة والاستنتاج، ولكنَّ الحقيقة التي لا يُدركها الكثير من الناس أنَّ هذا المعيار له درجات من الناحية العلميَّة:

- **إنَّ الدرجة الأولى لهذا المعيار هو: أن يكون الأمر المراد مشاهدته، أو تجربته في متناول أيدينا مباشرة**، كمن يقول: «إنَّ الماء يحتوي على كائنات حية»، فيمكن بوضع منظار مكبر (ميكروسكوب) على قطرة من الماء تأكيد أنَّ هناك عددًا كبيرًا من هذه الكائنات الحية موجود بالفعل في الماء.

- والدرجة الثانية لمعيار الاستدلال العلمي هي: ألاَّ تكون الدعوى قابلة كُلِّيًّا للمشاهدة، بل يُمكن مشاهدة بعض أجزائها فقط، وعلى سبيل المثال: فإنَّ دعوى (كروية الأرض) تمَّ الإستدلال عليها قبل الصعود إلى القمر، وذلك بتصوير أجزاء متعددة من سطح الأرض من طائرة مرتفعة، حيث بدت الأرض مستديرة كالقمر، والواضح أنَّ هذا كان جزءًا من كرويتها، وليس صورة كاملة لها.

لكن الحقائق التي نُدركها من خلال هاتين الدرجتين من درجات الاستدلال العلمي ليست إلاَّ جُزءًا بسيطًا من الحقائق المعروفة لنا، فالحقيقة أننا لم نحصل على (حقيقة ذات أهمية) عن طريق هاتين الدرجتين من درجات الاستدلال العلمي، على الرغم أن من دراستنا النظريَّة للكون تُؤكد وجود ما لا يُحصى من الحقائق ذات الأهمية في الكون» (ا. هـ)[1].

- أمَّا الحقائق التي أدَّت إلى معظم اكتشافات الفيزياء الحديثة، وعلوم الفضاء؛ فهي ناتجة عن الدرجة الثالثة من درجات الاستدلال العلمي. ■



(١) نقلاً ـ بتصرف يسير ـ عن كتاب «الدين في مواجهة العلم»، للأستاذ وحيد الدين خان ـ ترجمة ظفر الإسلام خان، طبعة دار النفائس، صفحة: (١٠).

عن نظرية المعرفة

في الفلسفة الغربيَّة



لقد سعى الفلاسفة منذ فجر الحضارة الإنسانيَّة إلى الوصول إلى تعريف مثالي وشامل للمعرفة، فوصفها أفلاطون أنَّها: «اعتقاد مبرر وصحيح»، حيث يشترط ذلك التعريف أنَّه يجب على الإنسان لكي «يعرف» شيئًا ما أن يكون موضوع ذلك الشيء صحيحًا في ذاته، وأن يحوز الإنسان تبريرًا منطقيًّا سليمًا لمعرفة صحة ذلك الموضوع[1].

فيشترط ذلك التعريفُ تحققَ ثلاثة شروط؛ لكي يُطلق القول بمعرفة أطروحة ما: أن تكون تلك الأطروحة صحيحةً، ومبررةً، وأن يكون الإيمان بها / بصحتها مُبررًا كذلك.

وكذلك عرَّفها معظم الفلاسفة الإغريق أو بتعريفات قريبة من ذلك، وهذا التعريف يشمل معرفة القضايا الغير مدركة بالحس، أو القضايا الميتافيزيقية، لذلك؛ فقد قام فلاسفة عصر النهضة الأوروبيَّة، مثل لوك، وبيكون، وهيوم بنقد هذا التعريف لعدم تقيُّده بالحس البشري!

فيُعرِّف لوك المعرفة بأنَّها: «إدراك الصلة، والموافقة، أو اللاموافقة بين الأفكار»، وعرفها بشكل أدقِّ عندما قام بتقييدها بالإدراك الحسي: «المعرفة مبنيَّةٌ بأكملها، ومستمدةٌ من الحواس، أو ما يُماثلها ممَّا يمكن أن نطلق عليه الإحساس».

(1) Chisholm, Roderick (1982) Knowledge as Justified True Belief, The Foundations of Knowing. Minneapolis: University ofMinnesota Press.

وبينما يشتمل تعريف أفلاطون الكلاسيكي للمعرفة على المعارف المدركة بالحس والاعتقاد والتخيل وغير ذلك، فيقتصر تعريف لوك للمعرفة على ثلاثة طرق للإدراك فقط: الإدراك التلقائي، والإدراك التعلُّمي، والإدراك الإحساسي.

- **فالإدراك التلقائي عند لوك هو:** ذلك الإدراك الذي لا يتطلّب تدخل أي أفكار أخرى لتحققه، مثل إدراك الإنسان لوجوده، فهو إدراك لا يحتاج لأي إثبات فكري أو منطقي.
- **بينما يتطلب الإدراك التعلُّمي** تداخلاً لعدد آخر من الأفكار لتحقيق إدراك الفكرة محل البحث.
- **أما الإدراك الحسي فهو:** إدراك أي ظاهرة واقعة تحت النطاق الوظيفي لأحد الحواس الإنسانيَّة الخمسة.

أمَّا أي نوع من المعرفة لا يتحقق بهذه الطرق الإدراكية؛ فلا يدخل في نطاق المعرفة عند لوك[1]، وبهذا أتمَّ لوك عمل فرانسيس بيكون في إرساء أهم أصول المنهج العلمي التجريبي.

وأتى ديفيد هيوم أحد المعاصرين للوك لكي يتمم أصول ذلك المنهج الفكري بالخلاف الشهير الذي وضعه مع مبدأ الإدراك التلقائي، حيث اقترح هيوم أنَّ إدراك الوجود غير مُمكن في ظل المبادئ التي أرساها لوك نفسه؛ إذ إنَّ استثناء إدراك هذا الوجود من اشتراط وجود أدلة عليه غير مبرر.

ممَّا لا شك فيه أنَّ موضوع نظريَّة المعرفة، والأسئلة التي تطرحها تلك النظرية، مثل تلك التي تتعلّق بماهية المعرفة، وطرق الوصول إليها، واستدامتها وغير ذلك، قد خضعت لقدر هائل من البحث والتأليف خلال رحلة الحضارة البشريَّة منذ بداية الوجود الإنساني إلى يومنا هذا، ويُمكن القول بشيء من الدقة: إنَّه ليس ثمة تعريف مُتفق عليه وحاسم للمعرفة البشريَّة، وإنَّ كل التعريفات السابقة وغيرها قد خضعت لقدر لا يُستهان به من النقد والتمحيص..

(1) Cranston, M. (1957) John Locke: A biography. London: Longman's Green & Co.

فعلى سبيل المثال معرفة حقائق الأشياء عند كانط مستحيلة كُلّيًّا، حيث يفرق كانط بين ظواهر الأشياء وحقائقها، حيث تختص الحواس البشريَّة بالتعرف على ظواهر الأشياء فقط، بينما لا يوجد لدى الإنسان ما يُمكنه من معرفة الحقائق التي تكمن خلف تلك الظواهر..

وبما أنَّ الافتراض بأنَّ ظواهر الأشياء تُعبر دائمًا عن حقيقتها الكليَّة بدقة مُتناهيَّة هو فرض يستحيل إثباته، فتصبح المعرفة عند كانط متعلقة فقط بظواهر الأشياء، وتُصبح معرفة أبسط وأصح قواعد المنطق والرياضيات لا تمثِّلُ معرفة حقيقة ما تمثله تلك القواعد في الكون، بل تمثل فقط الظواهر التي يمكننا إدراكها بحواسنا، والتي لا تمثل بالضرورة قدرًا معتبرًا من الحقيقة..

ويعتبر كانط أنَّ المعرفة الميتافيزيقيَّة هي التي تختص بحقائق الأشياء التي لا يمكن للإنسان أن يدركها بحواسه، وبصرف النظر عن موقف كانط من الميتافيزيقا، ورفضه الحاسم لها في مقابلة المنهج العلمي، فإنَّه يعود إلى التعريف الأفلاطوني للمعرفة، والذي يشمل الميتافيزيقا، معاكسًا بذلك أطروحة التجريبيِّين بأنَّ ما لا يُمكن إدراكه بالحواس لا يُعتبر من ضروبِ المعرفة من الأساس.

كتب برتراند راسل - وهو واحد من أهم فلاسفة القرن العشرين - عن هذه الإشكاليَّة - إشكاليَّة انعدام تعريف عام، وشامل، وصحيح للمعرفة البشرية -، فقال: «لسوء الحظ إنَّ التوصل لتعريف للمعرفة هو أمر بالغ الصعوبة...». ويقسم راسل - تبعًا لكانط - المعرفة البشرية إلى قسمين:

- **القسم الأول:** معرفة الأشياء.
- **والقسم الثاني:** معرفة الحقائق[1].

ويذهب إلى أنَّ إدراك الأشياء يتأتَّي باستخدام الحواس البشرية، أمَّا إدراك الحقائق؛ فلا يتأتَّي بذلك، وإنَّما يصبح مُتاحًا باستخدام ما أسماه راسل بـ(الاستنباط)، وهو نشاط عقلي خاضع لقواعد العلم التجريبي، ومستقل ورافض تمامًا للميتافيزيقا..

(1) Bertrand Russel (1957) The problems of philosophy.

ويذهب راسل الذي يعتبر أشهر فلاسفة الإلحاد في القرن العشرين إلى أنَّ إدراك حقائق الكون العُليا مُمكنًا عن طريق الاستنباط، وهو ما يفتقر إلى الصحة المنطقية من الأساس؛ إذ إنَّ الاستنباط التجريبي يقود إلى «فرضيات» أو «نظريات» يحول بينها وبين اعتبارها «حقائق عُليا» حوائل متعددة تبدأ باستحالة الإثبات الحسي، وتنتهي بعدم القدرة على التعميم الكلي لهذه الفرضيات بالنسبة للزمن والإدراك.

كان هذا عرضًا لمفهوم المعرفة البشريَّة في التراث الغربي / الأوروبي، وهو ـ كما يظهر للقارئ ـ مُمتلئٌ بالتناقضات والصراعات، علَّق عليه المرحوم الدكتور أحمد فؤاد باشا[1] قائلاً:

«... وقد وُضعت في هذا المباحث عشرات المذاهب الماديَّة والروحيَّة المتنازعة فيما بينها على قيود المعرفة، وحدود اليقين في الوصول إلى الحقيقة.. فعلي سبيل المثال لا الحصر: تنكر الفلسفات الواقعيَّة اعتبار العقل أداة لمعرفة الحقيقة، ويرفض أصحاب الوجوديَّة قدرة العقل على إدراك التجربة الإنسانيَّة الحيَّة والإلمام بعَلاقة الإنسان بالكون، ويُوحد أصحاب الفلسفة العلميَّة البراجماتيَّة بين معنى الفكرة وآثارها العمليَّة في حياة الإنسان، ويعتقد أصحاب النزعة العلميَّة المتطرفة أنَّ الحقائق لا تكون إلاَّ في العلم الطبيعي وحده، ومن هؤلاء أصحاب الفلسفة التحليليَّة وأصحاب الفلسفات النسبيَّة الذين استبعدوا الميتافيزيقا، وكل تفكير قبلي من نطاق البحث بحجة أنَّها عقيمة غير نافعة من جهة، وأنَّها تُمثِّل مرحلة سابقة على التفكير التجريبي الناضج من جهة أخرى، ومن بين فرقهم أيضًا أنصار التجريبيَّة المنطقيَّة أو الوضعيَّة المنطقيَّة الذين يتركون للعلم مهمة تفسير الكون بأسرها على أن تؤسس نظريَّة المعرفة على تحليل نتائج العلم فقط».

---

(١) أحمد فؤاد باشا (١٩٨٤م) فلسفة العلوم بنظرة إسلامية، الطبعة الأولى، دار المعارف.

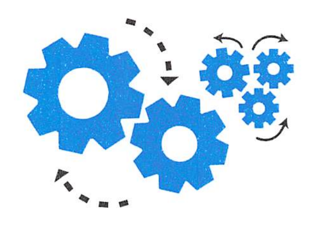
ويرى الدكتور صلاح قنصوة[1]: أنَّ جزءًا كبيرًا من الخلاف حول تعريف المعرفة يمكن حسمه بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية: «العلم، اللاعلم، وغير العلم».

* **فالعلم:** بحث نظريٌّ أو جهد مبذول للمعرفة والفهم الذي يحيط بظواهر الطبيعة على أن تشمل الطبيعة كلا من الإنسان والعالم المحيط به[2]، ومن ثَمَّ التحكم في تلك الظواهر واستغلالها.

* **أمَّا اللاعلم:** فيشمل الأنشطة التي تهدف لنفس هدف العلم، ولكنها تضاد العلم في طريقة إثباتها لأطروحاتها، وعدم تقيدها بالمنهج التجريبي في الاستدلال مثل السحر والتنجيم.

* أمَّا القسم الثالث من أقسام المعرفة، **غير العلم:** فيشمل الفن والدين والفلسفة والأيدولوجية، وهو قسمٌ معرفي لا يتفق مع العلم لا في أهدافه ولا في منهجه.

ويجزم الدكتور قنصوة - مؤيدًا لفيجل[3] - أنَّه: «مهما يتقدَّم العلم؛ فلن تجور حدوده على مناطق نفوض تلك الأنشطة والمجالات، ومن هنا تختلف صلة العلم بها عن صلته بما هو لا علمي أو مضاد للعلم». ■



(١) صلاح قنصوة (٢٠٠٢م) فلسفة العلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(2) W. Hull (1959) History and philosophy of science, Longmans London.

(3) C. F. Feigl (1964) Philosophy of science, in Philosophy, Shlatter, R. et al. (eds).

أزمة البحث العلمي في مصر[1]



---(١)---

منذ نجاح ثورة (٢٥ يناير) في إسقاط نظام مبارك، وظهرت على الساحة السياسيَّة في مصر العديد من النقاشات والحوارات حول أيدولوجية النظام السياسي القادم، وهُويَّة الجمهوريَّة الجديدة، وهذه النقاشات أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ كل التيارات السياسيَّة في مصر تتمتع بصحة جيدة - إن جاز التعبير -، وتتمتع برؤية واضحة لأهداف كلٍّ منها، وهو أمر يدعو للتفاؤل بشأن المستقبل السياسي لمصر.

ولا يجب أن ننسي أنَّ ثورتنا كانت بمثابة الاستقلال عن احتلال داخلي دام ثلاثة عقود، ولا يجب أن ننسي أيضًا أنَّ ثمن الحرية والاستقلال دائمًا ما يكون باهظًا، ولنا في الثورة الفرنسيَّة خير مثال، إذن؛ فهذا التوتر الظاهري والإشكاليات الفكريَّة التي تطفو على سطح الحياة السياسية الآن لا يجب أن تدعو للقلق، بل تدعو للتفاؤل في حقيقة الأمر.

بيد أنَّ ما يدعو للقلق حقًا هو الأزمات التنمويَّة العديدة التي تمرُّ بها مصر، سواءً على المستوى الاقتصادي، أو الأمني، أو العلمي، وهي أزمات لم تُولد مع الثورة كما يدَّعي بعض المخذلين، ولكن ولدت في حقيقة الأمر في ظل نظام عابث، لا يعبأ بمصلحة الإنسان المصري، ولا يهتم إلاَّ بمصالح رجاله الشخصية، وجعلت هذه الأزمات مصر تفقد خط سيرها في طريق التنمية المستدامة الذي قطعت فيه العديد من الدول الأخرى شوطًا جبَّارًا خلال العقود الثلاثة الماضية.

(١) مقالان نشرا في جريدة المصريون الإليكترونية، بتاريخ: ٢٠١١/٥/٢٩م و٢٠١١/٦/٣م، عن أزمة البحث العلمي في مصر، حاولت فيهما أن أحدد أسباب هذه الأزمة، وأن أحدد خارطة طريق للتعامل معها بشكل إستراتيجي.

إنَّ البحث العلمي يُعتبر واحدًا من أهم المجالات التي فشل النظام السابق في وضع تصور لتطويرها لتتواكب مع المستجدات العالميَّة ولتحقق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة للألفيَّة الثالثة، ويُمكن القول - بالكثير من الواقعية -: إنَّ البحث العلمي في مصر يُعاني حاليًا من أزمة كارثيَّة تهدد مستقبل مصر على كل المستويات.

هذا المقال يُقدم وصفًا لأهم أعراض أزمة البحث العلمي في مصر وتشخيصًا لأسبابها..

من الضروريِّ للغاية أن يكون هناك معايير واضحة؛ لتقييم البحث العلمي في مصر، حتى نتمكن من تشخيص ومعرفة أبعاد الأزمة العلميَّة التي تمر بها البلاد، وعادة ما يقيم أداء البحث العلمي لدولة ما بمعيارين:

- **الأول والأهم هو:** عدد براءات الاختراع التي تسجلها تلك الدولة سنويًّا.
- **والثاني هو:** عدد البحوث العلميَّة التي يتم نشرها في دوريات (مجلات) علميَّة متخصصة ومحكمة سنويًّا.

فبهذين المعيارين يُمكن تقييم أداء دولة ما - بمقارنتها بدول أخرى - بالنسبة للبحث العلمي، وإذا أردنا اختيار عدد من دول لمقارنة مصر معهم بالنسبة للبحث العلمي، فيجب أن نختار دول تشترك مع مصر في قيمة الدخل القومي حتى يكون هناك معني حقيقي للمقارنة، وحتى نستطيع أن نتعرف - بشكل مقارن - على مستوى البحث العلمي في مصر.

في عام (٢٠٠٩) كانت قيمة الدخل القومي المصري (١٨٢,٢٣ بليون) دولار، وهو يقترب جدًّا من الدخل القومي لكلٍّ من ماليزيا وسنغافورة في نفس السنة، فماليزيا بلغ دخلها القومي (١٩٣ بليون) دولار، وسنغافورة (١٨٢,٣ بليون) دولار، أي نفس الدخل القومي المصري تقريبًا، طبقًا لإحصائيات البنك الدولي، فإذا نظرنا لعدد براءات الاختراع الدوليَّة التي سجلت في مصر في نفس العام سنجد أنَّها (٣٢١) براءة

اختراع، بينما ماليزيا سجلت (٢٠٨٦) براءة، وسنغافورة سجلت (٥٦٠٩) براءة في نفس العام طبقًا لاحصائيات المؤسسة العالميَّة للملكيَّة الفكريَّة، أي: إنَّ أداء البحث العلمي في مصر كان أقل من نظيره في ماليزيا حوالي ستة مرات ومن نظيره في سنغافورة حوالي سبعة عشر مرة!!

أمَّا بالنسبة لعدد البحوث العلميَّة المنشورة في دوريات علميَّة محكمة، فأداء مصر كان أفضل نوعًا ما، حيث نشرت الجامعات والمؤسسات البحثيَّة المصرية (٧٤١١) بحثًا في كل أفرع المعرفة خلال عام (٢٠٠٩)، بينما نشرت الجامعات والمؤسسات البحثية الماليزية (٩٨١٤) بحثًا، ونظيرتها السنغافورية (١١,٨٢٦) خلال نفس العام، طبقًا لقاعدة بيانات SCImago.

إذن؛ يتضح لنا أنَّ مصر في أزمة كارثيَّة للبحث العلمي، خاصَّة بمراقبة المعيار الأهم؛ لتقييم البحث العلمي، وهو عدد براءات الاختراع، وتكمن أهميَّة هذا المعيار في أنَّه يُعبر عن الفرص المتاحة أمام الاستثمارات الصناعيَّة في استغلال براءات الاختراع المسجلة في مصر؛ لتحقيق تقدم نوعي في مجال الصناعة، بينما يُعبر عدد البحوث المحكمة فقط عن نشاط الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية، أكثر ما يُعبر عن علاقة البحث العلمي بالنهضة الصناعيَّة والتنميَّة المباشرة.

ما هي أسباب أزمة البحث العلمي في مصر؟؟

في الواقع يُمكن تلخيص الأسباب في سببين رئيسيين:

- **الأول هو: التدني الشديد للإنفاق الحكومي على البحث العلمي.**

حيث لم يتعدَ هذا الإنفاق (٠,٢٪) من إجمالي الدخل القومي - أي: حوالي (٠,٩) بليون دولار - خلال عام (٢٠٠٩)، بينما أنفقت سنغافورة حوالي (٢٪) من قيمة دخلها القومي على البحث العلمي في نفس السَّنة - أي: حوالي عشرة أضعاف الإنفاق المصري -، وأنفقت ماليزيا حوالي (٠,٦١٪) من دخلها القومي - أي: حوالي ثلاثة أضعاف الإنفاق المصري -، طبقًا لإحصائيات مؤسسة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة.

- **أما السبب الثاني: لتدهور البحث العلمي في مصر هو الانخفاض في حجم الإنفاق على التعليم الحكومي.**

حيث لم تتجاوز ميزانية التعليم في مصر (٣,٧٪) من إجمالي الدخل القومي في عام (٢٠٠٩)، بينما بلغ الإنفاق على التعليم الحكومي في ماليزيا (٥٪) من إجمالي الدخل القومي، وفي سنغافورة تعدى حجم الإنفاق على التعليم (٣,٢٪) من إجمالي الدخل القومي، ولكي ندرك فداحة مشكلة الإنفاق على التعليم الحكومي ـ التي قد لا تكون واضحة بالأرقام السابقة فقط ـ يجب أن نأخذ في الاعتبار التباين الشاهق في عدد السكان بين الدول الثلاث، حيث يبلغ في مصر حوالي (٨٥ مليون) نسمة، وفي ماليزيا حوالي (٢٦ مليون) نسمة وفي سنغافورة حوالي (٤,٥) مليون نسمة فقط!

إذن؛ متوسط نصيب المواطن المصري من ميزانية التعليم لا يتعدي (٨٠ دولار) سنويًا، بينما يبلغ نصيب المواطن الماليزي من ميزانية التعليم (٣٧٢ دولار) سنويًا، والمواطن السنغافوري (١٣٠٠ دولار) سنويًا! يا له من فارق مخيف!!

إذن؛ ما هي الخطوات والآليات اللازمة للتعامل مع أزمة البحث العلمي في مصر بما يضمن وضع مصر على طريق التنمية المستدامة والتطور العلمي مرة أخري؟!

---(٢)---

إعادة هيكلة قطاع البحث العلمي

قُمنا في المقال السابق بتشخيص الحالة المترديَّة التي وصل إليها البحث العلمي في مصر، بسبب ثلاثة عقود من التخريب المتعمد لهذا القطاع الحيوي والضروري لتطور الدولة في كل المجالات.. نسعى الآن لرسم خارطة طريق لإعادة هيكلة قطاع البحث العلمي وتفعيله، بحيث يحقق تطوُّرًا ملموسًا يمكن قياسه خلال السنوات القادمة.

إنَّ البحث العلمي بأهميَّته الفائقة لا بد أن يكون مُستقلاً عن النظام الساسيِّ للبلاد، تمامًا كالجيش والقضاء؛ لأنَّ مخرجات منظومة البحث العلمي إنَّما تصبُّ في صالح الشعب مباشرة..

ولهذا فلا بد أن تكون تلك المنظومة تعمل من أجل الشعب، ومن أجل نهضة البلاد بصرف النظر عن الأحداث السياسيَّة التي قد تمرُّ بها البلاد، وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم، ومنظومات البحث العلمي في أيِّ دولة متقدِّمة في يومنا هذا تنقسم رأسيًّا إلى طبقتين:

- **الأولى:** معنية بوضع السياسات المتعلقة بالبحث العلمي بشكل عام، وتحديد مجالات البحث الأكثر أهميَّة، والتي يجب أن تكون لها الأولوية العُظمى في التنفيذ والتطبيق.
- **أمَّا الطبقة الثانية:** فهي معنيَّة بإدارة أنشطة البحث العلمي في البلاد، كتقييم المشاريع البحثيَّة، ورصد الميزانيات لإجرائها، والعمل على استغلال براءات الاختراع التي تنتج من البحوث، وما إلى ذلك من الأنشطة الإدارية المتعلقة بالبحوث.

فالطبقة الرأسيَّة الأولى لمنظومة البحث العلمي هي التي يجب أن تكون مستقلة عن النظام السياسي تمامًا، ويجب أن تضُمَّ في عضويتها كل أعضاء السلك الجامعي ممَّن وصل إلى درجة الأستاذيَّة، وقام بنشر عدد مناسب (عشرين مثلاً) من البحوث في دوريات عالميَّة مُحكمة، وقام بالإشراف على عدد من طلبة الماجيستير والدكتوراه، هذه يُمكن أن يطلق عليها: «هيئة الحكماء»، ومهمتها تحديد أولويات البحث العلمي في البلاد وتقدير الميزانيَّة المطلوبة لكلِّ أنشطة البحث العلمي، وتخضع هذه الهيئة لإشراف البرلمان.

أمَّا الطبقة الثانية: فيجب أن تشمل وزارة البحث العلمي، والمركز القومي للبحوث، وعدد من الجامعات الكبرى، وعدد من شركات قطاع الأعمال العام أيضًا، ويُمكن أن يطلق عليها: «المؤسسة القومية للبحث العلمي»، وتقوم هذه المؤسسة بتلقي أولويات البحث العلمي من «هيئة الحكماء»، ثم تفصيل هذه الأولويات إلى تخصصات نظريَّة وتطبيقيَّة، وأُطروحات بحثيَّة، تقوم بطرحها على جميع الكلِّيَّات والمعاهد والمؤسسات البحثيَّة في البلاد، حيث يقوم الباحثين بإعداد مشاريع بحثيَّة تفصيليَّة يقومون بتقديمها للمؤسسة، حيث يتمُّ تقييمها ورصد الميزانيات لأفضل المشاريع المقدمة.

أمَّا التقسيم الأفقي للبحث العلمي، فهو: تقسيم يُعنى بالتخصصات العلميَّة المختلفة، فتكون التخصصات الطبيَّة، والصيدليَّة، والعلوم الحيويَّة كلُّها تحت مِظلة بحثيَّة واحدة، وتكون التخصصات العلميَّة النظريَّة (كالفيزياء، والكيمياء، والرياضيات مثلاً) تحت مظلَّة علميَّة أخرى، وكذلك العلوم الهندسيَّة، والعلوم العسكريَّة، إلى آخر التخصصات.

هذا التقسيم ضروري للغاية؛ لأنَّ تحديد أولويات البحث العلمي يجب أن يأخذ في اعتباره تقاطع التخصصات وأهميَّة أن يضم كل فريق عمل أعضاء من تخصصات متكاملة، حتى يكون الناتج النهائي جدير بالتطبيق..

فمثلاً لتصميم وتطوير أول محرك سيارة مصري، يجب أن يضم فريق العمل متخصصين في هندسة المواد، وتقنيات الاحتراق والوقود، ومتخصصين في التحكم والهندسة الكهربائية، وكذلك الحال عند تطوير دواء جديد من خامات مصريَّة، يجب أن يضمَّ فريق العمل كيميائيِّين وصيادلة وأطباء، فهذا التقسيم الأفقي حيويٌّ للغاية، تمامًا كالتقسيم الرأسي المعنيِّ بالتخطيط والإدارة.

من المهمِّ حتى نتصور آلية عمل المنظومة المقترحة للبحث العلمي أن نضرب مثالاً لعمل هذه الآليَّة، فيُمكن أعطاء هذا المثال بخطوات محددة كالآتي:

(١) يتم تشكيل «هيئة الحكماء» - كما سبق -، وتقوم الهيئة خلال ستة أشهر بتحديد أولويات البحث العلمي لمصر خلال الخمسة أعوام القادمة، وذلك من خلال اجتماعات ومناقشات مستمرة لأعضاء الهيئة.

(٢) بعد انتهاء المُهلة تقوم «هيئة الحكماء» بإعلان أولويات البحث العلمي لمصر في كل المجالات، والميزانيَّة المطلوبة لتحقيق هذه الأولويات، من خلال مؤتمر صحفي، ويتم نشر بيان رسمي بهذه الأوليات في الصُّحف الكبري.

(٣) تقوم المؤسسة القوميَّة للبحث العلمي من خلال وزارة البحث العلميِّ بتخصيص الميزانيَّة العامَّة للبحث العلمي، وتقوم بتقسيم هذه الميزانيَّة بين المجالات العلميَّة المختلفة بحسب توصيات «هيئة الحكماء».

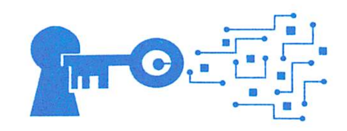
(٤) تُعلن المؤسسة القوميَّة للبحث العلمي عن مسابقات لتقديم مشاريع بحثيَّة؛ لتحقيق أولويات البحث العلمي لمصر عن طريق الجامعات، والمعاهد، والمؤسسات البحثيَّة، وتكون مُدة الإعداد لهذه المسابقة ثلاثة أشهر، يتقدَّم بعدها كلُّ الباحثين بمشاريعهم التي تتوافق مع أولويات البحث العلمي.

(٥) يتمُّ اختيار أفضل المشاريع من خلال لجان تحكيم مُكوَّنة من أساتذة جامعيين - كلٌّ في تخصصه - وذلك مع مراعاة ضوابط الحياديَّة في التحكيم.

(٦) يتمُّ تخصيص ميزانيَّة مناسبة لكل بحث - بحسب توصيات مُقدمي البحث - ويتمُّ إعلام كلِّ باحث بالمدة المخصصة لإنهاء البحث وموعد تقديم التقرير النهائي، ويقوم الباحثون بعرض تطورات مشاريعهم كل ستة أشهر على لجنة تقييم من المؤسسة القوميَّة للبحث العلمي.

وبعد أن اتَّضح لنا أنَّ أسباب تخلُّف البحث العلمي في مصر تتلخص في الانخفاض الحادِّ في ميزانيَّة البُحوث والتطوير، بالمقارنة بالدول الأخرى؛ لهذا يجب على «هيئة الحكماء» مراعاة هذا الانخفاض الحادِّ، وطلب تخصيص ميزاينة لا تقل عن (٢٪) من إجمالي الدخل القومي السنويِّ لمصر؛ لأنشطة البحث العلمي المختلفة.

وبالنسبة لهيئة الحكماء، فيُمكن الاستعانة بالعلماء المصريين المقيمين بالخارج - وهم من أفضل علماء العالم في كل التخصصات - في المشاركة في تحديد أولويات البحث العلمي المصري، ويُمكن أيضًا الاستفادة من خبراتهم في مراحل أخرى من مراحل التخطيط للبحث العلمي في مصر، وذلك من خلال عضويتهم الدائمة في «هيئة الحكماء». ■



ماذا تحتاج مصر لنهضتها العلمية؟[1]

تقدَّمت دول جنوب وشرق آسيا بشكل ملحوظ، ومعدل باهر خلال العقدين الأخيرين، وحدث هذا التقدم - برأيي - من خلال منظومتين بالغتي الضخامة:

- **المنظومة الأولى:** معنية بتطوير الاقتصاد، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيَّة والبشريَّة.
- **والمنظومة الثانية:** معنية بالبحث العلمي والتعليم.

وهذه المنظومة في حقيقة الأمر هي القاطرة التي تجر المنظومة الأولى، بل تجر المجتمع والدولة كلها للوصول إلى تحقيق أهداف النهضة المنشودة في كل دولة، فالتعليم هو الذي يقدم للمجتمع أجيالاً أكثر قدرة على مواجهة التحديات المتسارعة التي يفرضها الواقع العالمي في القرن الحادي والعشرين، والبحث العلمي هو الذي يُقدِّم للدولة معينًا لا ينضب من الأفكار، والمنتجات والأنظمة المبتكرة التي يعمل الاقتصاديُّون، ورجال المال على استغلالها داخليًّا وخارجيًّا؛ لزيادة مستوى رفاهية المواطن، وتحقيق العائد المادي المطلوب لخطط التنميَّة التي يستشرفها السياسيُّون القائمون على حُكم الدولة..

ويُمكننا القول بشيء من اليقين: إن مصر لا تمتلك منظومةً للبحث العلمي قادرةً على دفع عجلة النهضة العلميَّة التي يتطلع إليها المصريون بشغف شديد، رغم أنَّهم غير مدركين تمامًا لمفرداتها وأهدافها التفصيليَّـة.

---

(١) نشر هذا المقال في صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١٢/٣/٤م.

أولًا ما تقوم عليه منظومة البحث العلمي المطلوبة: هي ثقافة البحث العلمي، وهي مجموعة من المفاهيم والقيم التي تميز القائمين على البحث العلمي في المؤسسات الأكاديميَّة والصناعيَّة عن غيرهم، وتشملُ إدراك قيمة العلم وأثره في المجتمع، والقدرة على التخطيط المثالي، والتنفيذ الفعَّال لأنشطة البحث العلمي، واحترام الملكيَّة الفكريَّة، وقيم النشر العلمي، وغير ذلك من عناصر المنظومة القيميَّة value system التي يُفترض بالجامعات أن تكرسها في وعي الطلاب منذ الأيام الأولى لدخولهم الجامعة وحتى تخرجهم.

والعنصر الثاني في منظومة البحث العلمي: هو الإنفاق، فالقاعدة الثابتة التي لا فكاك منها عند الحديث عن تمويل البحث العلمي هي أنَّ «البحث العلميَّ لا ينمو، ولا يزدهر إلاَّ في دولة قادرة على الإنفاق عليه، بدون انتظارٍ للعائد المادي السريع»، وذلك؛ لأنَّ البحث العلمي بشقَّيه النظريِّ والتطبيقيِّ يشتمل على قدر كبير من المخاطر، ليس لأنَّ الكثير من الأبحاث يفشل، بل أيضًا لأنَّ الكثير من الأبحاث الناجحة لا يقود إلى تطبيقات استثماريَّة سريعة وقريبة الأمد، فيجب على القوى السياسيَّة المختلفة أن تعمل على نشر هذا الوعي بين قواعدها الجماهيريَّة حتى يكون تمويل أنشطة البحث العلمي مُستدامًا بما يرسخ دعائم الاستمراريَّة لهذه الأنشطة.

أما ثالث الضروريات التي تحتاجها مصر؛ لتأسيس منظومة ناجحة للبحث العلمي: فهي مؤسسات إدارة وتنميَّة البحث العلمي، وهي مؤسسات غير موجودة في مصر على الإطلاق، فالمؤسسات الإداريَّة والتخطيطيَّة المقصودة هنا تشتمل على هيئة قوميَّة تقوم بوضع أولويات البحث العلمي للدولة كل خمسة أعوام، وهيئة أخرى تعمل على تحويل هذه الأولويات الشاملة إلى مواضيع دقيقة وتوزيعها على المتخصصين في الجامعات والمؤسسات الأكاديميَّة البحثيَّة، وإدارة ثالثة مهمتها استقطاب العلماء المتفوقين في التخصصات ذات الأولويَّة من دول العالم المختلفة، والعمل على اجتذابهم إلى مصر لفترات محددة سنويًا، حتى يتمكَّن الباحثون الشباب المصريُّون من الاستفادة من علمهم وخبراتهم، وهيئة رابعة تعمل على تقديم العون الماديِّ والعلميِّ للباحثين في المؤسسات الصناعيَّة بحيث تدفع قاطرة البحث العلمي في قطاع الصناعة أيضًا.

كل هذه المؤسسات التي يفترض بها أن تكون قوميَّة (على مستوى الدولة ككل) غير موجودة في مصر، وهذا يُبرر التفاوت الكبير بيننا وبين الدول الناهضة، ففي ماليزيا - على سبيل المثال - تُقدِّم كليات الإدارة في الجامعات المختلفة برامجًا لدراسة الماجيستير والدكتوراه في تخصصات عديدة متعلقة بهذه القضية مثل «إدارة البحث العلمي»، و«إدارة الموارد البشرية في مؤسسات البحث العلمي»، فإدارة البحث العلمي هو أحد فروع علم الإدارة في القرن الحادي والعشرين، بينما في مصر من النادر أن نجد أحد علماء الإدارة أو المتخصصين فيها قد درس هذا المجال على الإطلاق!

ماهو الحل إذن؟!

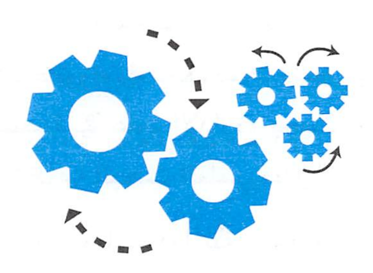
- **أولاً:** يجبُ أن يتمَّ تشكيل هيئة قوميَّة للبحث العلمي، تضمُّ كلَّ الأساتذة الجامعيين في كل التخصصات المعرفيَّة، ويجب أن تقوم هذه الهيئة بسلسلة من الدراسات التي تناقش فيها أولويات البحث العلمي لمصر في الخمس سنوات المقبلة، ثم الاتفاق على عدد محدد من الأولويات البحثيَّة، ثم تقوم هذه الهيئة بتقسيم هذه الأولويات إلى مشاريع بحثيَّة يتمُّ عرضها على الجامعات المصريَّة؛ ليقوم الأكاديميُّون في كل جامعة بتقديم مقترحات لإتمام هذه المشاريع البحثيَّة، ثم يتمُّ اختيار أفضل المقترحات ورصد ميزانيات مناسبة لها.

- **وثانيًا:** يجبُ أن تقوم الحكومة بإرسال بعثة من أفضل الخريجين المصريين لدراسة الماجيستير والدكتوراه في تخصصات تتعلّق بإدارة البحث العلمي بأكبر جامعات العالم المتخصصة في علوم الإدارة، بحيث يقوم هؤلاء عند عودتهم إلى مصر بإعادة هيكلة منظومة البحث العلمي كليًّا.

ويجب كذلك أن يتم تطوير مناهج دراسيَّة جامعيَّة تدرس في آخر سنة من سنوات البكالريوس / الليسانس، ومواد الماجيستير، هذه المناهج تُعنى بترسيخ ثقافة البحث العلمي لدي الطلاب والباحثين، لا سيما ما يتعلّق بمبادئ احترام الملكيَّة الفكريَّة، والأمانة العلميَّة، وإدارة الوقت، والموارد، والتخطيط الإستراتيجي، وما إلى ذلك من عناصر ثقافة البحث العلمي التي يفتقدها الوسط الأكاديمي المصري بشكل ملحوظ.

- **وثالثًا وأخيرًا**: يجبُ أن تعملَ الحكومة القادمة على إطلاق عدد من المشاريع الأهليَّة التي تهدف لتأسيس جامعات بحثيَّة مملوكةً للشعب ومتخصصة في تخصصات محدودة ودقيقة، تمامًا مثل جامعة النيل التي - للأسف الشديد - تتعرض الآن لأخطار تهدد وجودها، بحيث تقوم هذه الجامعات - التي يجب أن توجد واحدة منها في كل محافظة - بالعمل على تخريج باحثين متخصصين في المجالات التي تحتاجها كل محافظة، فعلى سبيل المثال تحتاج سيناء لباحثين متخصصين في التعمير والزراعة، بينما يحتاج الجنوب لباحثين متخصصين في إدارة الآثار والتنمية السياحيَّة، ويحتاج الساحل الشمالي والشرقي لباحثين متخصصين في تنمية الثروة السمكية، إلى آخره.

هذه هي (الوصفة) التي نجحت بها دول جنوب وشرق آسيا في الانضمام لمصاف الدول الناهضة والمتقدمة، فهل تتبناها مصر بأسرع وقت، أم هل يفوتنا القطار للمرة الأخيرة؟! ■



الجامعات البحثيَّة، والنهضة العلميَّة لمصر[1]

من المُسلَّم به أنَّ صناعة التقنيَّة والبحث العلمي هما أهم أعمدة التطور في هذا العصر، والنشاط الاقتصادي للدول الكبرى والناهضة إنَّما يهدف بشكل رئيسي إلى تدعيم وتطوير البحث العلمي، بجانب أهدافه الأصليَّة من توفير الخدمات والسلع للمواطنين.

فأصبح من الواجب على القائمين على عمليَّة التحوُّل السياسي في مصر الآن أن يقوموا بالتخطيط؛ لإعادة هيكلة كل المنظومات العلميَّة والتعليميَّة في مصر لتأسيس نهضة بحثيَّة وعلميَّة قادرة على دفع مصر إلى مصاف الدول الناهضة.

هذا المقال يُعنى بتوضيح الحاجة الملحة لتأسيس جامعات بحثيَّة فعالَّة ومستدامة لتحقيق النهضة العلميَّة التي ينبغي أن يضعها المصريون في مقدمة طموحاتهم وأولوياتهم.

الجامعة البحثيَّة هي جامعة نشاطها الأساسي هو إنتاج وتطوير البحوث العلميَّة ذات الأهميَّة والأولويَّة للدولة التي تعمل فيها تلك الجامعة، وبالطبع؛ فإنَّ تحديد أولويات البحث العلمي من مهمات صفوة ونخبة العلماء في أي دولة، وله آليات معروفة وقائمة في العديد من دول العالم، كما وضَّحت في مقالٍ سابق بهذه الصحيفة الموقَّرة، فالجامعة البحثيَّة إذن؛ هي مؤسسة تعمل على إثراء «ثقافة البحث العلمي»، وذلك عن طريق احتضان وتنشئة أجيال من الباحثين في مجالات العلوم النظريَّة والتطبيقيَّة، وتعمل أيضًا على توظيف جهود هؤلاء الباحثين لخدمة أهداف الدولة العلميَّة والتقنيَّة.

---

(١) نشر هذا المقال (بعد حذف المحرر للسطور الأخيرة منه) في صحيفة المصريون، بتاريخ: ٢٠١٢/٢/٢٥م.

في العديد من الدول الناهضة - ماليزيا وتركيا على سبيل المثال - يتم تمويل هذه الجامعات البحثيَّة من مصدرين رئيسيين:

- **المصدر الأول: الحكومة**، حيث تقوم الحكومة برصد ميزانيَّات خاصة لتحقيق أهداف البحث العلمي للدولة، ثم يتم إتاحة هذه الميزانيَّات للجامعات البحثيَّة؛ لتقوم بعد ذلك إدارات البحث العلمي في تلك الجامعات بتخصيص هذه الميزانيَّات للفرق البحثيَّة المختلفة، بناءً على ما تُقدِّمه هذه الفرق من أُطروحات بحثيَّة تخدم أهداف الدولة.

- **المصدر الثاني: القطاع الصناعي**، حيث تقوم الشركات التي تحتاج للخدمات البحثيَّة والتقنيَّة بتفويض الجامعات البحثيَّة؛ لتقديم تلك الخدمات مقابل تمويل مشاريع بحثيَّة مفيدة للطرفين، بالإضافة إلى تمويل منح دراسيَّة لطلاب الدراسات العُليا التي تقوم بهذه المشاريع.

الجامعات المصريَّة الموجودة حاليًا ليس منها أيُّ جامعة يُمكن أن نطلق عليها «جامعة بحثيَّة» باستثناء «جامعة النيل» التي تتعرض الآن لأخطار جمَّة تهدد وجودها لصالح ما يطلق عليه «مشروع زويل» الذي لا يزال ضبابيًّا بشكل كبير، حيث لم يتمَّ تحديد التخصصات الأكاديميَّة ذات الأولويَّة، والتي سيعمل عليها ذلك المشروع، أو حتى الشكل الإداري، أو المخططات الاستراتيجية والتكيتيكيَّة له.

أمَّا الجامعات الإقليميَّة الموجودة في مصر، فقد تَدنَّى مستوى البحث العلمي بها إلى مستويات غير مسبوقة خلال العقد الأخير، وباتت الأبحاث المنشورة منها في دوريات عالميَّة لا تعكس سوى الإمكانات المزرية لمختبرات هذه الجامعات، والقصور الواضح في ثقافة البحث العلمي عند أعضاء هيئات التدريس بها، لا سيما فيما يتعلَّق بالبحوث المتعددة التخصصات Multidisciplinary research، والتي تتطلَّب قدرًا عاليًا من التعاون

والتوافق بين باحثين من تخصصات مختلفة ومتعددة؛ للوصول إلى نظريات وتطبيقات جديرة بأن تدفع مصر إلى مصاف الدول الناهضة علميًا، فلا يزال باحثي الهندسة المدنيَّة والإنشائيَّة يعملون بشكل شبه مستقل عن باحثي تطوير المواد الذكيَّة والمتقدمة، والنتيجة أنَّ مصر تكاد تنعدم بها براءات الاختراع الخاصة بابتكار بدائل متطورة وفعالة لمواد البناء التقليديَّة القادرة على خفض تكاليف البناء ومواءمة ظروف البناء المختلفة في مصر.

كما لا يزال باحثي الطب ـ والجراحة بشكلٍ خاصٍّ ـ يعملون بشكلٍ مستقل تمامًا عن باحثي الفيزياء التطبيقيَّة والهندسة الطبيَّة / الحيوية، ممَّا جعل النتاج العلمي والبحثي لكليات الطب يشي بتخلُّفٍ واضح بالنسبة إلى التوصل لتقنيات تشخيصيَّة وجراحيَّة مناظرة وموازية لتلك التي وصلت إليها العديد من الجامعات والدول، والأمثلة على انهيار منظومة البحث العلمي وتخلفها في مصر تكاد تكون لا متناهية!

فالثابت أمام كل تلك الأمثلة والحقائق: أنَّ مصر تحتاج الآن وبشدة إلى إنشاء جامعات بحثيَّة متطورة، تستلهم النماذج الناجحة في العالم؛ لتضع مصر على طريق النهضة العلميَّة المنشودة، وبرأيي أنَّ «جامعة النيل» هي نواة ممتازة لمثل هذا المشروع، فهي أول جامعة بحثيَّة مصريَّة.

وخلال الخمسة أعوام التي تحتفل الجامعة بمرورها هذا الشهر قام الباحثون في جامعة النيل بنشر مئات الأبحاث العلميَّة في مؤتمرات ودوريَّات علميَّة دوليَّة مرموقة في مختلف التخصصات، بما يفوق جهود العديد من الجامعات الرسميَّة المصريَّة التي أصابتها الشيخوخة العلميَّة والبحثيَّة، ولكن ـ للأسف الشديد ـ تُواجه «جامعة النيل» مصيرًا غامضًا منذ القرار الذي اتخذه أحمد شفيق رئيس الوزراء الأسبق بتخصيص مباني ومختبرات وتجهيزات «جامعة النيل» للمشروع الذي يتبنَّاه الدكتور أحمد زويل، وهذا القرار ـ الذي أقل ما يوصف به أنه قرار سفيه ـ يعكس تخبطًا مأساويًا في فكر القائمين على صناعة القرار السياسي المصري خلال هذه المرحلة الانتقاليَّة..

فهذه المباني والمختبرات أنشئت ومولت بأموال عدد كبير من المؤسسات والأشخاص الذين اقتنعوا بحقيقة أنَّ إنشاء جامعة بحثيَّة أهليَّة هي النواة الحقيقيَّة لبدئ النهضة العلميَّة لمصر.

والمثير للاستنكار في هذا القرار أيضًا أنَّ مصر ليست على هذا القدر من (الضآلة الجغرافيَّة)، حتى يضع صناع القرار (المؤقتين) مشروع زويل في تضادٍّ وتصادم مع «جامعة النيل» التي لمس جميع المصريين المشتغلين بالبحث العلمي نجاحها خلال السنوات القليلة الماضية!

إذن يُمكن القول بما لا يدع مجالاً للشكّ أنَّ:

الطريق إلى النهضة العلميَّة الدافعة للتطور يبدأ بتأسيس ونشر ثقافة البحث العلمي . بمفردات الألفيَّة الثالثة . في مؤسسات التعليم العالي المصريَّة.

ويُمكن التأكيد أيضًا على أنَّ البيئة المثاليَّة لهذه الثقافة هي «الجامعات البحثيَّة» التي عكست تجربة جامعة النيل أنموذجًا ناجحًا لها خلال الأعوام القليلة الماضيَّة، وبتأسيس هذه الجامعات يُمكننا الحديث فيما بعد عن دور الحكومة، والقطاع الخاص وغيرهما في تمويل، وتوجيه، وإدارة هذه الجامعات، والاستفادة المُثلى من إنتاجها العلمي والتقني..

أمَّا الحديث عن «مدينة علميَّة» أو غير ذلك من الاصطلاحات (المطاطيَّة)؛ فلا يصنع شيئًا سوى ضجة إعلاميَّة وصحفيَّة ضخمة قد تليق بالقائمين على تلك الاصطلاحات من العلماء البارزين، لكنها بالتأكيد لا تليق بشعب مُستنزف الموارد ومُنهك القوى لا يريد سوى أن يحذو حذو الشعوب التي سبقته في مضمار النهضة العلميَّة في أسرع وقت مُمكن، فلا يسعفه الوقت للتجارب الفكريَّة والمشروعات الهلاميَّة التي لا تعرفها دول العالم المتقدمة والناهضة! ■

أسئلة هامة حول مشروع زويل

منذ فترة بدأت إعلانات ما يُسمى بـ «مشروع زويل» تُطالعنا به وسائل الإعلام المرئيَّة وعلى شبكة المعلومات، وفي الحقيقة؛ فإنَّ الدعاية التي تصاحب هذا المشروع قد بدأت في الازدياد منذ الثورة وإلى الآن مع الموجة المتصاعدة للمطالبة بإصلاح منظومة البحث العلمي وغيرها من منظومات الدولة.

وفي الواقع، فإنَّ الأفكار التي يتمُّ طرحها في هذا السياق ـ ونظرًا للحالة الثوريَّة والنهضويَّة في البلاد ـ يصعب ـ بل أحيانًا قد يستحيل ـ مناقشتها بشكل موضوعي ومستقل؛ إذ إنَّها تُقدَّم على أنَّها خيارات تنمويَّة ونهضويَّة وليست مجرد أفكار أو مقترحات، وبطبيعة الحال؛ فإنَّ هذا التقديم يُحدث نوع من الاستقطاب في المجتمع بشأن هذه الأفكار، فالمؤيدون يرون في أنفسهم أصحاب الحس الثوري والتنموي، والمعارضون يتمُّ عرضهم على أنَّهم أعداء التطور وأعداء العلم وما إلى ذلك من عناوين الاستقطاب التي اعتدنا عليها خلال العامين المنصرمين.

هذا المقال يسعى للخروج بعيدًا عن حالة الاستقطاب الموجودة حاليًا بشأن «مشروع زويل»؛ ليطرح بعض الأسئلة الأساسيَّة والبالغة الأهميَّة حول هذا المشروع، والتي تمثل إجاباتها تقييمًا موضوعيًا للمشروع ككل.

ما هو «مشروع زويل»؟ وماذا يعني مصطلح «مدينة علوم»؟

رُبَّما يبدو هذا السؤال بديهيًا، إلاَّ أنَّ الإجابة عليه من الصعوبة بمكان! فالوصف الذي يعرضه الموقع الرسمي للمشروع هو ببساطة وصف «لجامعة بحثيَّة» ككل الجامعات البحثيَّة الموجودة في العالم، جامعة بحثيَّة بها مختبرات بحثيَّة متخصصة

في تخصصات علميَّة دقيقة، وووحدات تقنيَّة، وغير ذلك من مكونات «الجامعات الحبثيَّة» التي لا يُوجد مثلها في الوطن العربي أجمع سوى «جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا» في السعوديَّة و«جامعة النيل» في مصر!.

المشكلة الحقيقيَّة أن نشأة الجامعات البحثيَّة وتطورها في الغرب يُعتبرًا مجهولين تمامًا بالنسبة للجماهير في مصر والعالم العربي عمومًا، وذلك لعوامل سياسيَّة ومجتمعيَّة كثيرة، فأصبحت مفهوم «الجامعة البحثيَّة» غريبًا عن أكثر الجماهير، ويُقدم لهم على أساس أنَّه «المشروع القومي المنقذ»، بينما في دولة مثل ماليزيا - على سبيل المثال - يُوجد حوالي خمسة جامعات بحثيَّة أصغرها مبنيَة على أكثر من ثلاثة آلاف فدان، وتضم مختبرات متخصصة، وكليات في فروع علميَّة دقيقة، تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ما يطرحه «مشروع زويل»! بالطبع مع الأخذ في الاعتبار أنَّ الدخل القومي الماليزي يقارب الدخل القومي المصري، ومساحة ماليزيا تساوي ثلث مساحة مصر فقط!

إذن؛ ما يسمي «بمشروع زويل» ليس مشروعًا كونيًا قوميًا مُنقذًا، بل هو مُجرَّد مقترح لإنشاء «جامعة بحثية» مثل آلاف الجامعات البحثيَّة الموجودة في العالم والتي لم نحظَ بوجود مثلها في مصر إلاَّ في عام (٢٠٠٥) بتأسيس «جامعة النيل»!

الشطر الثاني من السؤال يتعلَّق بمصطلح «مدينة علوم»..

والحقيقة أنَّ الاسم المقترح لما يسمي «بمشروع زويل» هو «مدينة زويل للعلوم»، ومدينة العلوم هو مصطلح يطلق على المدن التي اشتهرت بوجود جامعات ومعاهد كبيرة وتاريخيَّة وبالغة التقدم فيها، مثل: «مدينة كانساي» في اليابان، و«مدينة ETH للعلوم» بسويسرا، أو مدينة بها مؤسسات تلعب دورًا رئيسيًا في تسويق المكتشفات والأبحاث العلمية للمستثمرين وأصحاب الأعمال، مثل: «مدينة دارمشتدات» بألمانيا، أو «مدينة بيرمنجهان» في المملكة المتحدة..

وأحيانًا ما يُطلق مصطلح: «مدينة علوم» على تجمعٍ كبير من المتاحف العلمية التي تعرض المكتشفات والإنجازات العلميَّة لدولة ما، وذلك مثل: «مدينة العلوم» التي تقع في مدينة كانساس بولاية ميزوري الأمريكية، أو «مدينة العلوم» التي أسستها الهند في أحمد آباد؛ لكي تجذب عدد أكبر من طلاب المدارس لدراسة العلوم.

إذن؛ مصطلح «مدينة علوم» لا ينطبق بحال على ما يسمي بـ «مشروع زويل»! فلماذا يستخدم هذا المصطلح بديلاً عن مصطلح «جامعة بحثيَّة» الذي هو حقيقة المشروع كما نرى في الموقع الرسمي له؟!

لماذا يُقام مشروع زويل على أنقاض «جامعة النيل» أول جامعة بحثيَّة في مصر؟!

هناك الكثير من التفاصيل حول هذه القضيَّة في وسائل الإعلام، يُمكن اختصارها في ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** حينما أصدر شفيق إبان تولِّيه رئاسة وزراء مصر بعد الثورة مباشرة قرارًا بتخصيص كل مباني ومختبرات جامعة النيل لما يُسمي بـ«مشروع زويل».
- **والمرحلة الثانية هي:** تعطل كل الباحثين والطلاب بـ «جامعة النيل» التي تعتبر أول جامعة بحثيَّة أهليَّة - غير هادفة للربح - في مصر.
- **والمرحلة الثالثة هي:** بدء الدكتور زويل في جمع التبرعات لمشروعه على أنقاض «جامعة النيل»، بل إنَّه يستغل مباني الجامعة المسلوبة في إعلاناته، لدرجة أن الجامعة أصدرت بيانًا رسميًّا يُحذر من استغلال صور مباني ومنشآت «جامعة النيل» في الدعاية لمشروع زويل!

الموضوع بالطبع به العديد من الدعاوى القضائيَّة التي رفعها باحثو وطلاب «جامعة النيل» وأولياء أمورهم ضد شفيق والوزيرة السابقة فايزة أبو النجا، وبها العديد من اللغط الإعلامي إلاَّ أن الحقيقة الوحيدة الثابتة هي أنَّ «مشروع زويل» يقوم الآن على

هدم وتعطيل أول جامعة بحثيَّة مصريَّة، والتي حقَّقت إنجازات علميَّة عديدة لم يتم تسليط الضوء عليها أيام مبارك، وبمجرد خلع نظامه تمَّ تعطيل الجامعة وتسليمها للدكتور زويل العالم الأمريكي ذي الأصول المصريَّة الذي حصل قبل حصوله على «جائزة نوبل» على «جائزة وولف»، أكبر جائزة إسرائيلية في مجال العلوم.

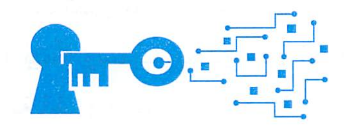
السؤال الأكثر أهمية هو:

لماذا يجب علينا هدم جامعة بحثيَّة فعَّالة ونشيطة للغاية؛

لكي نُؤسس جامعة بحثيَّة أخرى؟!

هل تفتقد مصر إلى الأراضي لتأسيس «جامعة بحثيَّة» أخرى؟ هذا بالطبع إن كان ما يسمي بـ «مشروع زويل» هو جامعة بحثيَّة مع أن مصطلح «مدينة العلوم» لا يعني ذلك! أم إنَّ هناك رغبة محددة ومسبقة لتدمير «جامعة النيل»؟!

إن مَن يقرأ الأبحاث التي نشرتها «جامعة النيل» خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي بلغت أكثر من مائتي وخمسين بحثًا يُدرك أنَّ كل مجالات البحث التي يعمل فيها باحثو النيل هي مجالات تمسُّ الواقع المصري وإشكالاته التكنولوجية بشكل كبير، فلماذا يرغب أيُّ أحد في تدمير وإيقاف هذا الصرح العلمي الكبير لإنشاء «جامعة بحثيَّة» أخرى يُفترض بها إنْ نجحت أنْ تُماثل «جامعة النيل»؟! ■



مشروع تأسيس المجمع المصري





للتخطيط المستقبلي والدراسات الاستراتيجية(١)

أثبتت ثورة الخامس والعشرين من يناير رغبةَ الشعب المصريِّ الأكيدة في شغل مكانة إقليميَّة وعالميَّة تليق بتاريخ مصر وحضارتها التليدة، وبات من الواضح أنَّ الشعب المصريَّ قد بدأ في استعادة مسئوليته التاريخيَّة، وإدراك حتميَّة استلهامه لعناصر حضارته التي تكالبت الأنظمة السياسيَّة المختلفة خلال عهود الاستعمار الأوروبي وما تلاها على طمسها وإخفائها.

ولكي يتمكَّن الشعب المصري من تحقيق هذه التنمية الشاملة، والإصلاح المتكامل تظهرُ الحاجة الأكيدة لخطط طويلة المدى تمت صياغتها بناءً على أحدث الطرق العلميَّة والأساليب الإداريَّة، بحيث تسير الحكومات المتعاقبة والبرلمانات المختلفة عليها بشكل متكامل، وذلك للاستفادة القصوى من مبدأ «تداول السلطة»، ومنعه من التحوُّل إلى عائقٍ أمام التنمية المستدامة على كل الأصعدة، ذلك أنَّ النظام السياسي المصري يخلو تمامًا من أيِّ آليات تحتم على الحكومات المتتابعة السير في

(١) تقدمت بهذا المشروع لرئاسة الجمهورية في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٢، وذلك عن طريق مستشار رئيس الجمهورية آنذاك الدكتور خالد علم الدين، وبالرغم من أن الدكتور علم الدين قد عبر عن إعجابه الشديد بالمشروع إلا أنه تم رفض المشروع من قبل مؤسسة الرئاسة بدون إبداء أي أسباب، وعلمت بعد ذلك من بعض المصادر أنه يجب أن يقدم المشروع أولاً لحزب الحرية والعدالة حتى ينفذ إلى رئيس الجمهورية مباشرة، فقمت بذلك، فلم أحصل على أي رد من الحزب على الرغم أن الذي قام بإيصاله لقيادة الحزب عبر بنفسه عن إعجابه الشديد بالمشروع، ثم بعد ذلك علمت أن سبب رفض المشروع في رئاسة الجمهورية وحزب الحرية والعدالة أن المشروع سيجعل جماعة الإخوان المسلمين تفقد مركزيتها في صناعة القرار داخل النظام السياسي، وسيضعف كذلك من دور البرلمان الذي تعتمد عليه الجماعة استراتيجيًا في الاستمرار في الحكم.

طريق محدد للتنميَّة، وهذا يفتح الباب أمام اتخاذ قرارات متناقضة تشتت الجهود، كما كان يحدث خلال فترات حكم الأنظمة السابقة.

وانطلاقًا من كل ذلك يأتي مشروع تأسيس «المجمع المصري للتخطيط المستقبلي، والدراسات الاستراتيجية»؛ ليوفر لجماهير الشعب المصري آلية واضحة لرسم خطط التنميَّة على المدى المستقبلي الطويل، وتوفير أدوات التقييم العلمي المنضبط، والمستقل لسياسات الحكومات المختلفة بما يتَّسق مع هذه الخطط، وتوعية الجماهير بها بما يدفع نحو الاستقرار السياسي والتنموي، ويكسب جموع الشعب مناعةً معرفيَّة تحميه من محاولات التجهيل والتشويش والدفع نحو الفوضي التي قد تتعرض لها الجماهير من أعداء المشروع الإصلاحي المصري داخليًا أوخارجيًا.

في ظلِّ افتقاد النظام السياسي المصري لأي آليات من شأنها تحديد سياسات طويلة المدى، بحيث تتلافى الإشكاليات التي تنشأ من توالي حكومات ذات توجهات مُختلفة على سُدة الحكم في مصر، يهدف هذا المشروع إلى تأسيس مجمع يضم في عضويته أساتذة الجامعات في مختلف التخصصات المعرفيَّة، والعلماء بمختلف تخصصاتهم (الطب، والهندسة، والصيدلة، والعلوم الإنسانيَّة والقانونيَّة... إلخ)، والذين ثبت نبوغهم في تخصصاتهم من خلال معايير علميَّة محددة ومجرَّدة، حيث تقوم هذه النُّخبة العلميَّة المتميزة بأداء عدد من الوظائف بشكل يستلهم تجارب عدد كبير من الدول المتقدمة، تأتي على رأسها: الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وعدد من الدول الناهضة، تأتي على رأسها: ماليزيا، وسنغافورة، وهذه الوظائف هي:

(١) وضع خطط مستقبليَّة طويلة المدى للتنميَّة في كل المجالات، والمدة الزمنيَّة لكلِّ خطة عشرون عامًا، وذلك من خلال دراسات جادَّة ومتأنيَّة تُحدد أهدافًا واضحة يُمكن قياسها[1]، وذلك؛ لضمان استقرار مسيرة التنمية في البلاد، وضمان أنَّ الحكومات المتعاقبة لن تتخذ إجراءات متناقضة، أو على أقل تقدير غير متكاملة، كما كان الحال في مصر خلال الستة عقود المنصرمة.

(1) Measurable objectives.

(٢) تحديد مؤشرات لقياس الأداء[1] الحكومي والإداري لأجهزة الدولة المختلفة، بناءً على أحدث الأساليب والتقنيات الإدارية التي توصَّل إليها علم الإدارة في مختلف التخصصات.

(٣) إصدار تقرير سنوي مُفصَّل يعكس تقييم أعضاء المجمع لكل ما تمَّ اتخاذه من إجراءات حكوميَّة، أو تشريعات قانونيَّة، وإتاحة هذا التقرير للجماهير من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بحيث يقود المجمع حركة توعية اجتماعيَّة شاملة، تهدف إلى إنهاء حالة التشظيِّ المعرفي التي يعيشها المجتمع المصري، وتُمَكِّنُ المجتمع من توفير سُبل تقييم موضوعيَّة للنظام السياسي في الدولة، تستطيع الجماهير من خلالها تقييم اختياراتها السياسيَّة على أساس علمي متين، وممارسة المعارضة السياسيَّة بشكل بنَّاء يُفيد البلاد ويساهم في دفع مسيرة التنمية بها.

(٤) تقديم الاستشارات والدراسات الاستراتيجية للحكومة وللجهاز الإداري للدولة بما يتَّفق مع خطط التنمية طويلة المدى التي يضعها المجمع.

هذا المقترح يُناقش المشروع بشكل تفصيليٍّ، ويضع الرؤية السياسيَّة المناسبة؛ لتنفيذه انطلاقًا من خبرة المُؤلف بتجربة ماليزيا في هذا المضمار خلال ستة سنوات أقام وعمل خلالها بصفة دائمة هناك، مع مراعاة خصوصيَّة الواقع المصري، وما به من اختلافات عن الواقع الماليزي، كما أنَّ هذا المقترح يُركز كذلك على دور المجمع في تحديد سياسات البحث العلمي طويلة المدى للدولة وتطوير فلسفة التعليم الجامعي بما يُواكب التغيرات الجذريَّة التي حدثت ولازالت تحدث في العالم في هذا المجال.

مُقدِّمة

طَرَحتْ العديدُ من الأسئلة نفسها بقوة على الواقع السياسي المصري خلال العامين الماضيين بعد التخلص من النظام السياسي الذي شوّه كل مظاهر الحياة في المجتمع

---

(1) Key Performance Indicators (KPI)

المصري لثلاثة عقود متتالية، هذه الأسئلة تتعلّق بشكل رئيسي برغبة جماهير الشعب في الارتقاء بمستوى المعيشة، وتحقيق التنمية المستدامة في كل مجالات الحياة..

ومن أهم هذه الأسئلة المحورية:

(١) ما هو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المختلفة في مصر خلال العشرين عامًا القادمة؟

(٢) ما هو السبيل الصحيح لاستغلال الثروة البشريَّة في مصر؟ وما هي الإجراءات المستقبليَّة لتحقيق ذلك الاستخدام الأمثل؟

(٣) كم تحتاج مصر من الزمن والموارد؛ لكي تتجاوز بكل مواطنيها خط الفقر العالمي؟ وكم تحتاج من الزمن والموارد؛ لكي تتجاوز أزمة الأُمِّيَّة؟

(٤) ماهي الصناعات والمجالات البحثيَّة العلميَّة التي يجب على مصر أن تُوليها الاهتمام خلال العشرين أو الثلاثين عامًا القادمة؟

(٥) كيف يُمكن تجاوز الأزمة الاقتصاديَّة الطاحنة التي تُعاني منها البلاد بحيث نتخلص من سيطرة مؤسسات النقد الدوليَّة، كما فعلت العديد من الدول، مثل: ماليزيا، والبرازيل...؟

(٦) ما هو السبيل الأمثل، والوقت المطلوب لإعادة رسم خارطة السكان المصريَّة بما يحقق أقل كثافة سكانيَّة ممكنة، وأعلى معدل للتنمية البشريَّة؟

وتتعدد هذه الأسئلة بشكل مثير للغاية، وربما يبلغ عددها العشرات، وتبقى وسائل الإجابة عليها محدودة وقاصرة للغاية، فهي إن خضعت للتخطيط الحكومي الذي تقوم به الوزارات المختلفة؛ سيكون عمر كل إجابة عن كل سؤال لا يزيد نظريًا عن عمر التشكيل الوزاري، وهي إن خضعت للتشريع البرلماني لن يزيد عمر إجابة كل سؤال نظريًا عن عمر البرلمان الذي أجاب عليه.

إذن؛ يمكن التسليم بحقيقة أنَّ النظام السياسي المصري يفتقد لأي آليات تمكن جماهير الشعب من وضع رؤية مستقبليَّة طويلة المدى لتنمية البلاد، بحيث تسعى الحكومات والبرلمانات المتعاقبة بشكل حثيث لتحقيقها بشكل يتلافى الآثار السلبيَّة لمبدأ تداول السلطة.

لقد تعرَّض المجتمع المصري لموجات متتالية من التغريب، ومحاولات مسخ الهُوية العربيَّة الإسلاميَّة، وأسفرت هذه المحاولات عن إصابة المجتمع بحالة من التشظي المعرفي، التي جعلت معايير الصواب والخطأ تختلُّ في الوعي المصري المعاصر، كما أنَّ الإعلام الذي ورثه المجتمع المصري قد تأسَّس في عصر الفساد السياسي والأخلاقي، وأصبح من الحتمي التسليم باختراقه من قِبل رموز النظام السابق، ومن قِبل جهات أجنبيَّة تسعى للحيلولة دون نهوض مصر، وتحقيقها للتنمية الشاملة المستدامة، وعلى ذلك؛ فإنَّه من الضروري أن يتمَّ إيجاد مركز قوي للتأثير المعرفي يُعيد الاتزان لوعي الجماهير فيما يختصُّ بقضايا الحكم والسياسة والتنمية بمختلف فروعها ومجالاتها.

هنا يأتي دور «المجمع المصري»، كجهة تخطيط ونقد وتوعية، حيث يُمارس المجمع دورًا توعويًّا مباشرًا في المجتمع، من خلال دراسته وتعليقه على الأداء الحكومي والبرلماني بشكل اختصاصي، كما سيتضح من البنية التنظيميَّة للمجمع، ومن ثمَّ نشر تلك الدراسات والتعليقات من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛ لتوعية المواطنين برأي المتخصصين في كل المجالات في كل ما يستجدُّ من قضايا سياسيَّة، واجتماعيَّة، واقتصاديَّة، وصحيَّة... إلخ.

والجدير بالذكر: أنَّ منع أعضاء المجمع من ممارسة العمل السياسي، أو الانتماء الحزبي سيكون له أكبر الأثر في إضفاء المصداقيَّة والحياديَّة على تقييم المجمع للأداء الحكومي والبرلماني في الدولة، كما أنَّ صدور تقييم متخصص من المجمع لقانون ما أو تشريع ما سيقطع الطريق أمام محاولات التشويه التي يمارسها الإعلام؛ لعرقلة مسيرة التنمية.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فإنَّ الاهتمام الفائق بالأجيال الجديدة هو أهم عامل سيضمن استمرار التنمية والتطوير المستدامين في البلاد، وإن كانت مصر قد عانت خلال الستة عقود المنصرمة من غياب أي رؤية مستقبليَّة واعية للبلاد، تستلهم التاريخ المجيد للشعب المصري، وتدرك أعباء وتحديات الواقع العالمي، فإنَّ العمل على ظهور جيل يُؤسس ويحقق مثل هذه الرؤية بات من ضروريات البقاء لدى المجتمع المصري، ومن ثمَّ؛ فإنَّ «المجمع المصري» يجب عليه أن يُعنى بتوجيه الشباب والنشأ للاهتمام بالرؤية المستقبلية للبلاد، وذلك من خلال تبسيط الخطط المستقبليَّة التي يضعها المجمع وصياغتها بأساليب تعليميَّة سهلة، وميسرة لدمجها في مناهج التعليم بمراحله المختلفة، حتى ينشأ الشباب المصري في ظلِّ تصور واضح ومستدام عن مستقبل البلاد والتحديات التي تواجه التنمية الشاملة والمستدامة لمجتمعه.

نص المشروع

(١) يؤسس «المجمع المصري للتخطيط المستقبلي، والدراسات الاستراتيجية» بقرار من رئيس الجمهورية، ويكون المجمع مؤسسة مستقلة، تُمنح العضوية فيها لكل مواطن مصري تتوافر فيه شروط محددة، كما سيتضح فيما يلي، وتُعنى «رئاسة مجلس الوزراء» بتنظيم تكوين المجمع لأول مرة، ثم تتولى الهيئة الإدارية للمجمع كافة شؤونه التنظيميَّة فيما بعد.

(٢) تعمل الدولة على بناء مقر لائق بالمجمع العلمي، وذلك في مدينة الإسكندرية، استلهامًا لمكانة المدينة التاريخيَّة، ولمنح المجمع قيمة ثقافيَّة مختلفة عن باقي الهيئات السياسيَّة المتركزة في القاهرة.

(٣) يختصُّ المجمع بما يلي:

- التخطيط المستقبلي؛ لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد على المدى الطويل.
- المراقبة العلميَّة للأداء الحكومي والبرلماني في ظل ما يضع من خطط ودراسات إستراتيجيَّة.

- إصدار تقارير تتضمن آراء المجمع في كل ما يتعلّق بمجال اختصاصه، والعمل على نشر هذه التقارير في المجتمع المصري من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- يختصُّ المجمع أيضًا بالعمل على توعية طلاب مراحل التعليم الإلزامي بالرؤية المستقبليَّة للتنمية المستدامة في مصر.
- إصدار مواد ومؤلفات مبسطة وسهلة؛ لدمجها في مقررات التعليم بالمراحل العمريَّة المختلفة.

(٤) يضمُّ «المجمع المصري للتخطيط المستقبلي، والدراسات الاستراتيجية» سبعة لجان، هي:

- لجنة البحث العلمي.
- لجنة التعليم.
- لجنة الموارد الطبيعيَّة والبشريَّة.
- لجنة الصحة والدواء.
- لجنة الصناعة والتكنولوجيا.
- لجنة الاقتصاد والتمويل.
- لجنة التوظيف والتأمين الاجتماعي.

(٥) تُمنح عضوية المجمع لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات بناءً على الشروط التالية:

- أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية: كلُّ مَن حصل على درجة أستاذ مساعد على الأقل، وقام بنشر خمسة أبحاث على الأقل في دوريات علميَّة محكمة ومرموقة في مجال تخصصه العلمي خلال الأربعة سنوات السابقة؛ لتقدمه بطلب الحصول على عضوية المجمع.
- أعضاء هيئات التدريس المصريين العاملين بجامعات أجنبية: كلُّ مَن حصل على درجة أستاذ، وقام بنشر عشرة أبحاث على الأقل في دوريات علميَّة محكمة ومرموقة في مجال تخصصه العلمي خلال الخمسة سنوات السابقة لتقدمه بطلب الحصول على عضويَّة المجمع، بشرط عدم حمله لأي جنسية أجنبية، واستصدار موافقة الجهات الأمنيَّة المصريَّة قبل منحه العضوية بالمجمع.

- يُمكن لأعضاء أي لجنة بالمجمع ضمُّ أيِّ خبراء مصريين من خارج هيئات التدريس بالجامعات، بناءً على ترشيح يتقدَّم به أحد الأعضاء، ويُوافق عليه ثلث أعضاء اللجنة.

(٦) تمتدُّ مدة العضويَّة بالمجمع لمدة خمسة سنوات، وتعمل الهيئة الإدارية بالمجمع على تقييم الأداء الوظيفي والعلمي لكلِّ عضوٍ من أعضاء المجمع، بناءً على مؤشر للأداء (KPI) يتم تصميمه خصيصًا لهذا الغرض، وعند نهاية فترة العضويَّة تقوم الهيئة الإداريَّة بالبت في طلبات تجديد العضوية، بناءً على هذا المؤشر.

(٧) يتحمل المجمع بعد تكوينه مسئوليَّة صياغة رؤية واضحة المعالم، وطويلة المدى لمستقبل التنمية الشاملة والمستدامة لمصر، تنطبق عليها معايير المشاريع التنمويَّة المعروفة في علميِ التخطيط والإدارة. يقوم أعضاء المجمع بصياغة هذه الرؤية، وذلــك بعــد:

- منح مدة ستة أشهر لكلِّ الأعضاء للبحث في مجال اختصاصاتهم بما ينطبق على الواقع المصري، والتحديات التي تواجه مستقبل البلاد.
- منح إجازة رسميَّة مدفوعة الأجر لكلِّ أعضاء المجمع لمدة ستة شهور في فصل الصيف، وقيامهم بعقد اجتماعات متتالية للجمعيَّة العامة، ولكل اللجان تتم فيها مناقشة المقترحات، وفرزها، وتنقيحها، وذلك للوصول إلى الصورة الأساسية لخطة التنمية الشاملة والمستدامة، حيث يتم الإعلان عن هذه الخطة وملامحها الرئيسيَّة بانتهاء اجتماعات الجمعيَّة العامة بناهية الثلاثة شهور.

(٨) تنعقد الجمعيَّة العامة للمجمع المصري في فصل الصيف من كل عام، وذلك لمناقشة ما تمَّ من إجراءات لتنفيذ خطة التنمية الشاملة والمستدامة خلال العام، وينتهي اجتماع الجمعيَّة العامة بإصدار التقرير السنوي الذي يحتوي على توصيات المجمع للحكومة والبرلمان، وتوجيهات المجمع للمجتمع بشكل عام.

(٩) يتكفَّل المجمع بإصدار تصريحات إعلاميَّة تعكس رؤية المتخصصين في كل المجالات، عند ظهور ما يستجد من أحداث في المجتمع المصري، وذلك للمساهمة في علاج حالة التشظي المعرفي التي يعيش فيها المجتمع نتيجة الفساد الإعلامي الحالي، ويتكفل الإعلام الرسمي للدولة بنشر رؤية المجمع في وسائله المختلفة. ■

فصول مختارة





تَكـــرار التاريـــخ

أغسطس/٢٠١٣م

---(١)---

الحدث التاريخيُّ: تفاعلٌ بين عدة أطراف.

نمط الأحداث: مجموعة من الأحداث، تتسق فيما بينها بطريقة معينة، يمكن من خلالها ربط الأحداث بعضها ببعض، وربط أسبابها ونتائجها كذلك.

التكرار: دائرانية الأنماط، وتبادل وقوعها، بحيث يمتنع وقوع أي أحداث غريبة عن مجموعة الأنمـاط.

فنقـد القـول «بتكـرار التاريـخ» يعـني:

- نفي حتمية وجود أنماط لأحداث التاريخ.
- نفي حتمية تكرار الأنماط - إن وجدت اتفاقًا - وما تحتويه من أحداث.
- السنن الكونية: القوانين المُجملة التي تحكم التاريخ كله (مثل: حتمية الصراع بين الإيمان والكفر، وحب الإنسان وتكالبه على الشهوات... إلخ).
- دروس التاريـخ: العِبَرُ، والقِيمُ، والمُثُل التي يُمكن إدراكها من خلال «استقراء» أحداث التاريخ (الماضية).
- القيـاس الفقـهي: سعي للربط المنطقي بين حـدث قديـم، وحدث جديد، ينطلق مـن إدراك سليـم للحدثـين بالضرورة، فإنْ غاب فهم الحدث القديم؛ فالقياس يقود إلى بدعة، وإن غاب فهم الحدث الجديد؛ فالقياس يقود عمليًا إلى إثبات «تكـرار التـاريخ».

تكرار التاريخ في الفكر الإسلامي المعاصر: واضح في كل الأدبيات التي تنسب الأحداث المعاصرة إلى أحداث عهد النبوة وما تلاه، مع الجزم باختلاف الواقع المعاصر كُلّيًّا عن واقع عصر النبوة، وثابت في الخطاب والفعل السياسي العام الذي يستحضر «أحداث التاريخ»؛ ليسقطها على الواقع بكُلِّ جهل وتخلف؛ لكي يحصل على ردِّ فعل جماهيري معاصر مُماثل لردِّ الفعل التاريخي.

من النادر للغاية أن نجد أدبيات فكرية، يمكن نسبتها بارتياح لقادة الحركة الإسلاميَّة، تتناول الواقع المعاصر انطلاقًا من معطياته المعقدة ومن مصادره المعتبرة، وليس انطلاقًا من مفاهيم تعتمد جذريًا على «تكرار التاريخ».

---(٢)---

أمثلة على معنى أنَّ التاريخ لا يُكرِّرُ نفسَه:

- إنَّه لم يسبقْ أبدًا في تاريخِ البشرِ أنِ ارتبطت كلُّ مظاهرِ الاقتصادِ في العالم بعُملة واحدةٍ، واعتمدت هذه العُملة على مصدر الطاقة الرئيسي للحضارة.
- لم يسبقْ أبدًا في تاريخِ البشرِ أنْ كانت العُلوم الطبيعيَّةُ التجريبيَّةُ هي أداةُ التفوق الحضاري، ومعيار المفاضلة بين الأمم، وآلة السيطرة على البلاد والشعوب.
- لم يحدث أبدًا في تاريخِ البشرِ أنَّ تلوثَ البيئةِ كان يُشكل خطرًا داهمًا على حياة الإنسان، ومن ثَمَّ شرعت الدولُ والحكومات في التخطيط والترتيب لكثيرٍ من سياساتها انطلاقًا من ذلك - إلخ.

لا خلاف على أنَّ «دروس التاريخ»، أو «السُّنن الكونيَّة» ثابتةٌ، لكنَّ ذلك الثبات لا يقتضي حتميَّة تكرار الأحداث، (..) والقرآن الكريم يتحدَّث عن «دروس التاريخ»، و«السُّنن الكونيَّة»، ويضرب عليها الأمثلة بالقصص القرآني، ومن ثَمَّ فلا وجه لافتراض التعارض بين نفي تَكرار التاريخ، وإثبات ثبات دروسه.

--- (٣) ---

الخللُ المركزيُّ في الفكر الإسلاميِّ المعاصر يكمُن في انصراف أصحاب هذا الفكر عن «الواقع» كُلِّيًّا، واستغراقِهم في «التاريخ» انطلاقًا من اعتناقهم لفكرة «تَكرار التاريخ»، فلسان حالهم يقـــول:

لماذا نُتعب أنفسَنا في فَهم كلِّ التعقيدات والتشابكات في الواقع المعاصر، بينما يُمكننا أن نكتفي بقراءة كتاب أو اثنين من كتب التاريخ، ثم نبدأ في وصف كل ما يحدث الآن بالقياس على ما جاء في هذا الكتاب أو ذاك؟!

وفاتَهم أنَّ العقل - الذي هو مناطُ التكليف - يُثبت أنَّ التاريخ لا يُكرِّر نفسَه، بل يتغيَّر جذريًا في إطار «السُّنن الكونيَّة» التي وضعها الله - سبحانه وتعالى -، والتي لا تقتضي حتميَّة تَكرار التاريخ وحوادثه!

أمَّا باقي الأخطاء الكارثيَّة في الفكر الإسلاميِّ المعاصر؛ فيُمكن نسبتُها لهذا الخلل المركزيِّ ونتائجِه المباشرة، بشكل أو بآخر.

--- (٤) ---

إذا كان الاقتصاديون المتخصصون يَرون اختلافًا جذريًّا بين الاقتصاد الدولي وعَلاقته بصناعة القرار السياسي قبل (١٩٧١م) وبعده، ويرون أنَّ أحد المحركات الرئيسيَّة للعَلاقات السياسيَّة الدولية الآن هي الحرب البترودولارية Petrodollar Warfare! فكيف يُمكن للبعض أن يقيس الاقتصاد المعاصر على اقتصاد بداية القرن العشرين، حينما كان الغطاء النقدي للعملات العالمية هو الذهب؟!! وحينما كانت العلاقات الاقتصاديَّة الدوليَّة: علاقات متناهية في الزمن والقيمة والمسار؟!

أمَّا مَن يقيس الاقتصاد المعاصر وعلاقته بالسياسة على اقتصاد العالم القديم [عالم القوة الميكانيكيَّة]، فمن غير المُجدي التساؤل عن دافعه لذلك، إذ إنَّه في الأغلب سيكون الجهل أو الكسل!

لا بُدَّ من تحطيم أسطورة «تَكرار التاريخ لنفسه»، وما يتعلَّق بها من ميثولوجيا عربيَّة قبل أن نبدأ في الحديث عن أيِّ أفق للتقدم والاستقلال!

---(٥)---

في إحدى زيارات والدي للولايات المتحدة، في عام (١٩٩٤م) - على ما أذكر -، وفي لقاءٍ جمعَه بعميد معهد علوم الإدارة بجامعة دوكين ببنسلفانيا، سأله هذا الأستاذ الجامعي المتخصص في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي:

- أيُّهما أسبق برأيك: الحضارة أم التاريخ؟

فأجابه والدي:

أنت تسأل سؤالاً لا متناهيًا، فلا يُوجد ما يُسمى بالتاريخ، بل يُوجد «إدراك التاريخ»، وعَلاقتُه بالحضارة عَلاقةُ دائرة، فإدراك التاريخ ينتج عنه صياغة داوفع بناء الحضارة، والحضارة هي التي تُحدد مسار إدراك التاريخ.

وأقول: الحاصلُ الآن أنَّ المجتمعات المُسلمة الآن تعيش خارج إطار هذه الدائرة كليًا! فغياب الحضارة الأصيلة عن هذه المجتمعات يجعلها غير قادرة على إدراك التاريخ، ومن ثَمَّ عاجزة عن صياغة دوافع بناء الحضارة! هناك من يحاول أن يُوجد نفس العَلاقة الدائريَّة بين (السلطة - الحضارة)، فيقول: لا سبيل للبناء الحضاري طالما كُنَّا تحت سلطة استبداديَّـة!

الحلُّ هو الاستقلال عن هذه السلطة أولاً حتى يتسنَّى البناء الحضاري! وهذه الأطروحة مختلَّةٌ منطقيًّا ومفتقرة لأيِّ استقراء تاريخي معتبر!

ويُمكــن تلخيــص
أهم مظاهر هذا الخلل وذلك الافتقار فيما يلي:

(١) السُّلطةُ الاستبداديَّةُ في بلدك ليست داخليَّةً، بل هي عالميَّةٌ، وهي نتيجة لانحطاطِ مجتمعاتنا حضاريًّا وتخلُّفِها علميًّا ومن ثَمَّ اقتصاديًّا، ومن مظاهر ذلك افتقار مجتمعاتنا لكل مُتطلبات الحياة المعاصرة من الغرب..

ومن ثَمَّ فالتغلُّب على النتيجة - إن أمكن جدلاً - لن يقود أبدًا للقضاء على السبب، قضاءك على السُّلطة الاستبداديَّة (الظاهريَّة) في بلدك، إن نجحت في ذلك بشكل مُستدام جدلاً، لن يجعلك تتمكن من الاستقلال عن السلطة الاستبداديَّة الحقيقيَّة (العالميَّة)، بل رُبَّما سيجعلك تعمل لصالحها في نهاية الأمر، كما حدث في تاريخنا المعاصر عدة مرات.

(٢) السُّلطةُ هي ظلُّ المجتمع، والاصطدامُ بين السلطةِ الاستبداديَّةِ والمُصلحين في المجتمع يزيد كلَّما انخرط هؤلاء المصلحون في «الصراع السلطوي»، ويقلُّ كلَّما بعدوا عنه، فالانخراطُ في إصلاح المجتمع لا يقتضي بالضرورة الاصطدام الفوريَّ المباشر الدامي مع السُّلطة.

(٣) إنَّ كل التجاربِ الإصلاحيَّة في الوطن العربي لم تتجاوز الإصلاح الديني الفردي، ولم تحدث أي تجربة إصلاحيَّة (حديثة / عصرية) تُواجه التحدِّيات التي تعيشها المجتمعات العربيَّة بشجاعة وإبداع واستدامة وديناميكية! وبالتالي؛ فمن غير المنطقيِّ الحُكمُ على تجربة لم تحدث بعدُ من خلال استقراء كل التجارب الفاشلة (المختلفة تمامًا) عن هذه التجربة!

أول عنصر من عناصر البناء الحضاري، هو «إدراكُ التاريخ»، فهل أنت مدركٌ للتاريخ؟! هل أنت مُدركٌ للعوامل التي ساعدت على قيام الحضارة الإسلاميَّة في أيامها الأُولى والوُسطى والمتأخرة؟ هل أنت مُدركٌ لأسباب تخلُّف المجتمعات المُسلمة وانحطاطها؟ هل أنت مُدركٌ للتاريخ المعاصر وتغيراته الهائلة وتعقيداته المتشابكة؟ ■



النِّظامُ المصريُّ والهيمنةُ العالميَّةُ

قديمًا وحديثًا!

٢٠١٣/٨/١٧م

لم يكن عبد الناصر يمتلك خيار الاقتراب أو الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي، فتوازن القوى العالميَّة الذي نتج عن الحرب العالميَّة الثانية جعل شمال وشرق إفريقيَّة مناطق نفوذ للاتحاد السوفيتي. وهذا ما حدث:

في أثناء الحرب الباردة بدأت أمريكا وروسيا تتنازعان حول مناطق النفوذ هذه، ففازت أمريكا بمصر في عهد السادات، وفازت روسيا بعدد من دول أمريكا اللاتينيـــــة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ شرعت أمريكا في إخضاع عدد من الدول الهامة، وعلى رأسها مصر، إلى سياسة النيوليبراليَّة الاقتصاديَّة Neolibralism، وكانت مهمَّةُ مبارك هي إدخال آليَّات هذه السياسة إلى مصر، وتمثَّلت أهم هذه الآليات في تقليص دور الحكومة، والخصخصة، وقوانين الاستثمار، والتوسع في إنشاء المناطق الحرة، وبيع النفط والغاز بعقود طويلة الأجل.

هذه السياسات التي أعاقت بناء أيِّ اقتصاد وطنيٍّ حقيقيٍّ، وحطمت كلَّ الآمال في الاستقلال عن النظام الاقتصادي العالمي بمؤسساته الاستعماريَّة.

وعندما قام الجيش بخلع مبارك في (فبراير ٢٠١١) عقب المظاهرات التي استمرت قرابة الأسبوعين حافظ بقوة على استمرار هذه السياسة، وكان على الإخوان تقديم ضمانات كافية للولايات المتحدة بأنَّهم سيحافظون عليها حتى يحصلوا على تأييد لمزاحمة المؤسسة العسكريَّة بوصولهم لسُدَّة الحُكم، وهذا ما حدث.

المشكلة التي واجهت أمريكا بعد ذلك تمثَّلت في تصاعد الاعتراض الجماهيري ضد الإخوان في ظلِّ سياساتهم الفاشلة، وفي ظلِّ تمكُّن رجال مبارك من كل مفاصل الدولة، ودعمهم المستمر لهذه الاحتجاجات التي ظلَّت تتصاعد بدورها في الشارع،

وخشيت معها أمريكا من أن تقود إلى اضطراب سياسي واسع النطاق تفقد معه السيطرة على بعض مصالحها في مصر، لذلك أعطت الضوء الأخضر للجيش؛ لكي يقفز إلى المشهد مُطيحًا بالإخوان، وفي أثناء كل ذلك تظلُّ السياسات الاقتصاديَّة المفروضة من قِبل المؤسسات الاقتصاديَّة للنظام العالمي قدرًا وحيدًا لأي نظام سياسي مصري: عسكري أو مدني في ظلِّ غياب أي مقوم من مقومات الاستقلال عن النظام العالمي.

أمريكا لم تكن تريد عنفًا واسعًا ضد الإخوان والإسلامُقراطيِّين بشكل عام، فهي قد حقَّقت نصرًا أيديولوجيًّا ضخمًا بإدماجهم في العمليَّة الديمقراطيَّة العلمانيَّة، وإعادة صياغتهم فكريًّا وعمليًّا، بحيث أصبحوا متوافقين مع النظام العالمي، والشرعيَّة الدوليَّة، والمؤسسات الأمميَّة، وبعد أن كان على أمريكا أن تدعم نظام مبارك الديكتاتوريِّ بما يجعلها هدفًا للإسلاميين الأصوليين، أصبح النظام (الصديق) لأمريكا هو الذي يتحدث باسم الإسلام وباسم الديمقراطية والحرية في نفس الوقت، بما سيُوفِّر عليها جهودًا كبيرة وموارد كثيرة كانت تهدرها في دعم نظام مبارك القمعي الذي كان يُولِّد العداء والكراهية لها.

لكن؛ حينما حدث الانزلاق إلى هاوية العنف، وانسدت كل الآفاق السلميَّة لتجاوز الأزمة، كان على أمريكا أن تختار صف الجيش حتمًا؛ لأنه الجهة الوحيدة في مصر التي تستطيع أن تضمن لها مصالحها.

مظاهرات الإخوان تسعى لخلخلة هذه القناعة لدى الإدارة الأمريكيَّة بما يجعلها تعيد حساباتها وتتدخل مرة أخرى؛ لكي تعيد عجلة الزمن إلى الوراء.

القرضاوي أمس استجدى المجتمع الدولي للتدخل، والبيانات المتتاليَّة الصادرة من الإخوان وتحالفهم موجهة للخارج أكثر من الداخل، تصر على الإشارة إلى عدم نيتهم للتراجع وقبول المقاربات الدبلوماسية؛ لكي تضع أمريكا أمام الاختيار مرة أخرى.

الجيش يُدرك ذلك جيِّدًا، لذلك؛ فهو يتوسع في القمع بشكل مُتزايد وليس لديه سقف لذلك التوسع، القتلى الآن بالمئات، ويُمكن أن يكونوا غدًا بالآلاف وبعد غد بعشرات الآلاف.

الغطاء الإعلامي مُتوفر، ولافتة الإرهاب تحميه من النقد الجماهيري الواسع، والإجراءات الاستثنائيّة من حالة طوارئ وحظر تجوال واعتقالات مُوسَّعة تُقلّل من الدعم العملي للإخوان في الشارع.

المواجهة تخطّت كلَّ فُرص التراجع، فعلى الرغم من أنَّ آفاق الاستمرار قاتمة؛ إلاَّ أنَّ قادة الإخوان يُدركون أن تقديمهم لمراجعات فكريَّة يعني القضاء عليهم تاريخيًّا وأمنيًّا، والأتباع مدفوعين باللطميّات والمظلوميّات التي تملأ فضاء الإعلام البديل، ولا أحد فيهم يُفكر بسببيَّة منطقية في آفاق ومآلات استمرار (التظاهر السلمي).

قادة الجيش كذلك يُدركون أنَّ أي تساهل في مواجهة الإخوان سيجعل أمريكا تغير موقفها منهم، وربُّما تدعم انقلابًا داخليًّا داخل المؤسسة العسكرية ليطيح بهم، أو تفرض عليهم حظرًا اقتصاديًّا، ومقاطعة سياسيَّة، وتقلب عليهم دول الخليج التي تُساندهم من البداية.

لذلك؛ فالخيار السلميُّ ومقاربات التسويَّة لم تعد مطروحة لديهم إطلاقًا، الحالة الوحيدة التي يُمكن أن يقبل الجيش فيها بتسوية هو تقبل الإخوان للانقلاب ونتائجه على الأرض، وحينها يُمكن أن يوافق الجيش على انتخابات رئاسيَّة وبرلمانيَّة مُبكرة، التحدي الذي يُواجه ذلك هو مسئوليَّة الدماء التي سالت خلال الأيام الماضيَّة والتي تتطلب من الإخوان الاستمرار حتى النهاية كما أشرت آنفًا. ■



عن ثنائيَّة (الحق والكراهيَّة) في الخطاب الإسلامي

٢٠١٣/٧/٥م

من أكثر الثنائيَّات التي ساهمت في تكلس الوعي والخطاب الإسلامي المعاصر: قسوة الخصوم تعني أن «الإسلاميين» دائمًا على حق! فهذه الثنائيَّة - دون غيرها من ثنائيَّات التشظي المعرفي - أفقدت الوعي الإسلامي القدرة على مُمارسة النقد الذاتي الموضوعي بشكل كامل!

يستند نقد هذه الثنائية إلى أنَّ ميزان الحق والباطل، والصواب والخطأ، ينبغي أن يكون الإطار المعرفي للإسلام، وليس تصورات الخصوم وتصرفاتهم!

على سبيل المثال: الخطاب الجماهيري الذي يُقدمه الإسلاميون مثلاً ينبغي أن يخضع باستمرار للنقد الموضوعي المستند لنصوص القرآن والسُّنَّة، ولقواعد الشريعة ومقاصدها، لا أن يتم الإصرار على وضعه الحالي والتمادي فيه باستمرار لمجرد أن الخصم يكرهه! فقد يكون الخصم يكرهه ويكون باطلاً في نفس الوقت!

وعلى سبيل المثال: الاجتهادات السياسيَّة لبعض التيارات الإسلاميَّة قد تكون «مخيفة» للخصوم، ولكنها خاطئة من جهة الشرع في نفس الوقت!

فاعتبار «مضايقة الخصوم» ميزان وحيد للحكم على تصورات وتصرفات التيار الإسلامي: هو الذي أنتج الكارثة التي نعيشها الآن، بجانب الخلل في الوضع العالمي والداخلي بالطبع. ■



دور الضحية

٢٠١٣/٧/٥م

إتقان «دور الضحية» هو المخرج الوحيد الآن من حساب التاريخ وحتميَّة الاعتراف بفساد المنهج الذي أدَّى لفشل ذريع على كل المستويات: المستوى الديني الشرعي، والمستوى الإصلاحي الاجتماعي، والمستوى السياسي السلطوي.

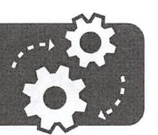
دائمًا ما كان (دور الضحيَّة) يجذب التعاطف كما يجذب المغناطيس برادة الحديد، ودائمًا ما كان التعاطف يشكل درعًا منيعًا أمام سيوف النقد وحائلاً ساترًا أمام عدسات البحث والتنقيب عن مواطن الفساد والخلل.

لذلك؛ فسيستمر إتقان «دور الضحية» حتى يصدق «الأتباع» الذين أفقدهم «التخندق الحزبي» كل قدرة على التفكير النقدي واستخدام المنطق في تحليل الموقف.

إنَّ الاستسلام لعمليَّة «سلب» التفكير النقدي التي تجريها القيادات الفاشلة المتخلفة الجاهلة لتبرير جرائمها الفكريَّة والمنهجيَّة ولتفادي حساب التاريخ هو أعظم جرمًا بكثير من هذه الجرائم نفسها!

ملاحظة أخيرة: بالطبع هذا لا يعني أن أؤيد الانقلاب، ولا يعني أني مؤيد للعنف المنهج الذي يمارس ضد المتظاهرين، ولا أي شيء من هذا القبيل...

بل إن «سؤال السلطة» وما يقتضيه من «صراع واقتتال» لا يعنيني أصلاً، فلم أشارك في أي من فعالياته الصندوقيَّة أو الحنجوريَّة: بدءًا من استفتاء (١٧ مارس)، وانتهاءً بمظاهرات (٣٠ يونيو). ■



عن مطلب «تأميم الدعوة الإسلامية»

التيارات الإسلاميَّة وضرورة إعادة النظر في بنيتها

٢٠١٣/٧/٤م

الإطار المعرفي للإسلام بطبيعته بالغ الديناميكيَّة والتنوع وله أبعاد متعددة، ومع ذلك؛ فله أصول راسخة صلدة تحكم هذه الديناميكيَّة بشكل بعيد كل البعد عن البراجماتيَّة النفعيَّة بمفهومها المادي، وبعيدة كل البعد عن «التفكيك» وما بعد الحداثة.

لذلك؛ فالبناء الهرمي للتيارات الإسلاميَّة يتناقض مع الإطار المعرفي للإسلام.

لماذا؟



لأن ...

البناء الهرمي يقتضي تكوين الرُّؤى والقناعات عن المتغيرات السياسيَّة والاجتماعيَّة للتيار كله من خلال نافذة ضيقة تمثل قمة ذلك الهرم، بينما الإطار المعرفي الإسلامي

يدفع المسلمين دفعًا لتكوين رؤى وقناعات عن هذه المتغيرات من خلال نافذة واسعة للغاية تمثل رؤية كل من يستطيع أن يساهم في بناء هذه الرؤى والقناعات من خلال منهج موضوعي صحيح.

أضـرب مثـالاً...

في أي تيار إسلامي يُوجد مجموعة من الأشخاص يُمثلون قمة هذا التيار، وهؤلاء الأشخاص يقومون بتكوين رؤى وقناعات عن أي ظاهرة اجتماعية / سياسية بناءً على خبراتهم وثقافتهم ومخزونهم المعرفي، هذه الرؤوى والقناعات يتم نسخها إلى عموم المنتسبين لهذا التيار تحت مبررات كثيرة، منها: أنَّها رؤية «العلماء» - أو أنَّها بُنيت على «الشورى»، وبالطبع هي شورى منحصرة في أعضاء «القمة»!

بينما في «المجتمع المسلم»
تتكون الرُّؤى، والقناعات بشكل تراكمي:

← **فعالِم الاقتصاد:** يرصد الظاهرة من واقع خبرته وقناعاته ومخزونه العرفي.
← **والموظف:** يرصد نفس الظاهرة من واقع احتكاكه بتطبيقاتها في شركته.
← **والتاجر:** يفيدنا بخبرته في هذه الظاهرة من واقع أنه أحد صناعها.. وهكذا.

فبالتالي؛ تكون رؤى «المجتمع المسلم» أكثر شمولاً، وديناميكيَّة، وتنوعًا من رؤية «التيارات الإسلاميَّة»

قد يقول البعض: لماذا تضع «التيار الإسلامي» في مقابلة «المجتمع المسلم»؟!

أقول: لأنَّ ذلك واقع! فالبنيَّة الهرميَّة للتيارات الإسلاميَّة تُوجِد «عتبة حزبية» تتطلب من أي فرد من «المجتمع المسلم» أن «ينضم لعضوية» هذا التيار؛ لكي يتخطَّى هذه العتبة! وبعد أن يتخطاها فتتطلب منه أن يمكث سنين طويلة؛ لكي يستطيع أن يصل إلى «قمة الهرم»، حتى يمكن أن يكون من صنَّاع الرؤية والقناعة!

لذلك؛ فأيُّ تيار إسلامي في حقيقة الأمر «منعزل» عن عمقه الاجتماعي، بسبب وجود «العتبة الحزبية»! وبذلك يفقد الكثير من المدخلات التي مكنها أن تجعل رؤاه وقناعاته أقرب للصواب، وأدق في التحليل والاستجابة لمتغيرات الواقع!

والحمد لله رب العالمين. ■



السُلطة: لا تصنع الحضارة..

بل تُنظم مظاهرها لصالح المجتمع

٢٠١٣/٧/٤م

المجتمع: هو الذي يصنع الحضارة، فإذا عجز المجتمع عن صناعة حضارة أصيلة، ومظاهر راقية للحياة، فإن أفضل سُلطة وأنجح حكومة لن تستطيع أن تجعل حياته أفضل، ولن تستطيع أن تحلَّ له مشاكله.

لذلك أرى: أنَّ المجتمع المصري العاجز عن صناعة حضارة أصيلة، ومظاهر حياة راقية لن يتقدَّم إلى الأمام أبدًا من خلال سعيه للإجابة على «سؤال السُلطة»!

وأرى: أنَّ الطريق الوحيد لكي يتقدَّم المجتمع المصري، ولكي يتحرَّر من أسر النظام العالمي الصهيوأمريكي هو: أن يبدأ في صناعة حضارته وإصلاح مظاهر الحياة المختلة على كل المستويات، قبل أن ينشغل بـ «سؤال السُلطة».

وأرى كذلك: أنَّ مسئوليَّة المتدينين الأساسيَّة هي:

الاندماج بالمجتمع لمساعدته على صناعة حضارته الأصيلة؛ لأن هذا شرط في التخلص من أسر النظام العالمي، وهذا يتطلَّب:

← تخلُّص المتدينين من فكرة «الحزب/ التيار/ الجماعة»، وهدم الهياكل الهرميَّة المتكلسة للتيارات الإسلاميَّة المعاصرة.

← ويتطلب كذلك التخلُّص من الخطاب الثنائي (الإسلاميين X المخالفين)، ويعودون إلى الخطاب الأصيل (المسلمين).

← ويتطلّب كذلك أن يتخلص المتدينون من الخطاب الهجومي/ التقليدي/ العدائي، ويتبنوا خطابًا إبداعيًّا متصالحًا، ينجح في جذب الطبقات المؤثرة في المجتمع، ويحل مشاكلها، ويتجاوب مع همومها بشكل بنَّاء وإيجابي. ■

أين العقول، وأين الجهابذة؟

٢٠١٣/٧/٤م

صراخ يملأ الإنترنت والإعلام: إنَّهم يقتلوننا، إنَّهم يذبحوننا... مؤامرة ضد الشرعيَّة، خيانة، انقلاب عسكري، معركة جمل جديدة... إلخ.

أيها (العقلاء): ماذا كنتم تتوقعون - كإخوان أو إسلاميين بشكل عام - من شُرطة مبارك وبلطجيَّة العادلي؟! طيب ماذا أعددتم لذلك؟! طيب لماذا نزلتم وأنتم لم تُعدوا لذلك شيئًا؟! أي شيء غير هتافات (الشرعية)، و(الديمقراطية)، و(السلميَّة)؟!!

ما هي الشرعيَّة أصلاً؟!

أنتم تقولون أن الشرعيَّة هي التداول السلمي للسلطة، هذا التداول السلمي الذي دمرتموه بإصراركم على استمرار مرسي وأنتم تعلمون النهاية المغلقة... هذه الشرعيَّة التي كان يمكن إنقاذها إذا دعا مرسي لاستفتاء على انتخابات رئاسيَّة مبكرة من البداية، وقطع الطريق على العسكر.

دعكم من كل هذا...

ماذا كان يظنُّ (شيخكم) الجهبذ حينما أمركم بالنزول إلى الشوارع والميادين، وأنتم تعلمون منذ أكثر من أسبوع أن الجيش قد نوى الانقلاب، وأن أمريكا قد أعطته الضوء الأخضر لذلك؟!

بل ماذا تعلّم هذا الشيخ الجهبذ من تجارب الجزائر والسودان والعراق والصومال؟! بل ماذا قرأ هذا الجهبذ أصلاً في السياسة الدولية؟! أو من أين يعرف تفاصيل الواقع المعقد الذي صنعته أمريكا في الوطن العربي ومصر بخاصة؟!

طيب دعكم من الشيخ الجهبذ...

أين كانت عقولكم: وأنتم شاهدتم ماذا حدث لكم في العباسيَّة وغيرها في حال مواجهة الجيش والشرطة بشكل عام؟! أين كانت عقولكم وأنتم تستفزون كل الأجهزة الأمنيَّة والسياديَّة في مصر بالهراء والسخف الذي كنتم تفعلونه في اعتصاماتكم؟!! مواسير بلاستيك وعروض كراتيه بلهاء وأناشيد جهاديَّة! والله أني أمتلئ بالأسى والحسرة على هذه العقول!

دعكم من العقول...

ماذا كنتم تظنون أنَّكم ستحصلون بكل ذلك؟! هل تظن مثلاً أنَّه حين يصل عدد ضحاياكم إلى ألف، سيتنزل فجأة ملك من السماء ليعصف بالجيش وأمريكا؟! من أجل جهادكم المقدس في سبيل (الشرعيَّة الدستوريَّة) و(الخيار الديمقراطي)؟!

أين الـ(٨٠ سنة) دعوة، والـ(٤٠) سنة علم، والقنوات الفضائية التي (نشرت الخير)، و(فتحت قلوب الناس)؟!!

لماذا دمرتم هذه الفرصة التاريخيَّة؟! ومن أجل من؟! ولماذا استعديتم المجتمع ضد المتدينين؟! هذا المجتمع، الذي كان من المفترض أن يكون مخاطبًا بدعوتكم لا خصمًا لكم في ميادين السياسة والسلطة!!

--- هل ---

هل ستتوقفون عن تعليق مسئوليَّة ما حدث على شماعة (المؤامرة)، و(الجريمة)، و(الخيانة)... وتتنبهون إلى موطن الفساد في سعيكم وفكركم؟! أم إنَّ الستة عقود القادمة ستكون نسخة من الستة عقود الماضية؟! ■



عن تكرار الأخطاء التاريخية

نهاية مؤسفة.. نفس نهاية (١٩٥٤م)

٢٠١٣/٧/٣م

والله الواحد يشعر بحسرة وأسف شديدين بعد هذا الفشل الذريع الذي مني الإخوان كممثلين للتيارات الإسلاميَّة جميعًا، وكحكام وقادة للبلاد...

مشكلة الإخوان أنَّهم (لا يحبون الناصحين)...

كل ما كان له دربة بالتاريخ والسياسة ولديه إدراك لتعقيدات الواقع نصحكم:
لن تتمكنوا من الوقوف في وجه الجيش المدعوم أمريكيًّا إلاَّ بالحرب والاقتتال، وأنتم لا تتملكون مقومات ذلك! حاولوا الخروج بأقل الخسائر!

كل مَن كان له معرفة بتوجهات الولايات المتحدة الجديدة بعد (٩/١١) قال لكم:
أمريكا تريدكم نعم، لكن في ظل مجتمع مفكك ودولة مفككة.. فوتوا عليهم فرصة ذلك واتركوا الحكم وأنتم لازلتم أقوياء.. أمريكا لن تفضلكم حصريًّا عن باقي التيارات السياسيَّة.

كل مَن كان له دراية بأحوال العسكر وفكرهم وطُرق تخطيطهم قال لكم:
الحشود لن تُؤثر عليهم أكثر ممَّا تُؤثر عليهم أمريكا.. توقَّفوا عن توريط أبنائكم في معارك خاسرة.

كل مَن كان له دراية بالدين والشريعة قال لكم: لا تمتطوا الدين لتصلوا لأهدافكم.. توقفوا عن خطاب الاستنفار الديني الذي يقسم المجتمع.. توقفوا في الربط المُخل بين أشخاصكم وبين الإسلام.

الآن تعـودون...

الآن تعودون، ومعكم جماهيركم ومحبيكم، إلى الخلف (٦٠ سنة)! ومسئولية كل ذلك في رقاب قياداتكم التاريخيَّة (الجاهلة المتغطرسة).. ياللأسف وياللحسرة! ■



على الانقلاب العسكري المتوقع

١/٧/٢٠١٣م

حزمة من الإجراءات أراها ضروريَّة؛ لتجنب «خارطة المستقبل» التي لوَّح بها الفريق السيسي منذ قليل:

(١) دعوة الشعب لاستفتاء عام خلال شهرين على إجراء انتخابات رئاسيَّة مبكرة تتم في ظرف ستة أشهر.

(٢) حلُّ الحكومة وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة الفريق السيسي، أو رئيس المخابرات العامة، تتولى بصلاحيات كاملة معالجة الأزمات الكارثيَّة التي تعصف بالمجتمع، واستعادة الأمن في الشارع المصري في خلال مدة زمنية محددة، ولتكن ستة أشهر.

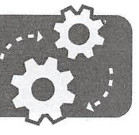
(٣) تعيين نائبين لرئيس الجمهوريَّة من التكنوقراط:

- **الأول:** لشؤون الحكم المحلي، حيث يشرف على إعداد حركة محافظين «وطنية» تُلبِّي مطالب الشارع.
- **والثاني:** لإدارة الأزمات حيث يعمل بالتعاون مع حكومة الطوارئ لحل الأزمات الحاليَّة.

(٤) إصدار مراسيم جمهوريَّة لها قوة القانون بتكليف وزارة الداخلية بالقبض على كل البلطجية في غضون شهر واحد، بما يستلزمه ذلك من إجراءات استثنائيَّة، وإخضاعهم لمحاكمات عاجلة، وتغليظ العقوبات على ما ارتكبوه من جرائم تمس الأمن القومي.

أرى أن أي إجراءات أقل من هذا المستوى ستقود إلى «خارطة المستقبل» التي نعرفها جميعًا! ■





عن حالة المجتمع

٢٠١٣/٦/٣٠م

هناك حالة من التسطيح تسود الأجواء السياسيَّة بكافة أطيافها، وأراها انعكاسًا واضحًا للجهل المدقع الذي تعيش فيه جماهير الشعب المصري. فالمعارضة تصور الإخوان على أنَّهم السبب الأوحد لفشل البلاد، وتتجاهل المخزون الاستبدادي والدمار الهائل الذي خلَّفه النظام السابق في كل أجهزة الدولة، بدءًا من الأجهزة السياديَّة، وحتى الهيئات والمصالح وشركات قطاع الأعمال العامة.

والمؤيدون للنظام يصورون المعارضة على أنَّها «الثورة المضادة»، و«الفلول»، و«اللصوص»، ويتجاهلون الفشل الذريع الذي حقَّقه مرسي وحكوماته على كل المستويات بدءًا من السياسة الخارجيَّة مرورًا بإدارة ملف الثورة وانتهاءً بالأزمات التموينيَّة الساحقة.

القضية الرئيسيَّة برأيي تكمن في غياب القدرة على البناء لدى جماهير الشعب المصري: نحن لم نتعلم البناء طوال العقود الستة المنصرمة، ما تعلمناه هو الهدم والعبث واللامسئولية واللامبالاة فقط! نحن شعب من الهواة في كل المجالات، لا يُوجد مَن يؤدي عمله باحتراف، ولا يعتنق فكرته باحتراف، ولا يتعامل في محيطه باحتراف!

مَن سافر منا إلى الغرب والشرق وشاهد المدرس المحترف، والطبيب المحترف، وسائق التاكسي المحترف، والسياسي المحترف، ورجل الدين المحترف، والعامل المحترف... إلخ؛ يدرك تمامًا حقيقة الواقع الكارثي الذي تعيشه الأمة العربيَّة بشكل عام، ومصر بشكل خاص، هذا الواقع الذي نلخصه دائمًا بعبارة: «بلاد بره حاجة تانية»!

لذلك أرى: أنَّ الانحياز لأي طرف: (المعارضة، أو النظام)، هو من العبث المحض! الانحياز الوحيد الذي أراه بناءً هو الانحياز لبناء الجماهير على كل المستويات: بدءًا من المستوى الفكري المعرفي، مرورًا بالمستوى المعيشي، وانتهاءً بالمستوى العملي الوظيفي. أيُّ انحياز خارج هذا الإطار أراه تضييعًا للوقت وعبثًا لا طائل من ورائه! ■

عن أزمة الأمة الإسلاميَّة

٢٠١٣/٦/٣٠م

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ أزمة الأمة الإسلاميَّة اليوم مُعقدة ومتشابكة، لكن هذه التعقيدات والتشابكات تعود في الأساس إلى أصلين رئيسيين:

(١) الأصل الأول: هو الفصل بين الدين، ومظاهر الحياة للفرد والمجتمع.

فالإسلام الذي نعيشه اليوم هو إسلام «علماني / بروتستانتي» يقصر نصوص الوحي على العبادات والشعائر والمعاني الإيمانية المطلقة، التي تسببت الحركة الإسلاميَّة المعاصرة في تحويله إلى «فلكلور شعبي» منعزل عن دوافع الإنسان للحركة والحياة والتغيير، وقد تسبب ذلك الفصل بين الدين، ومظاهر الحياة للفرد، والمجتمع في مسخ الهُويَّة الثقافيَّة للشعوب العربيَّة، وهدم النسق الأخلاقي القِيَمي للجماهير، وفقدان الأجيال الجديدة للدوافع المستدامة للدفاع عن قضايا الأمة وحمل همومها.

(٢) أما الأصل الثاني فينقسم إلى شقين:

- **الشق الأول:** التبعية العمياء للغرب.
- **والشق الثاني:** اللامبالاة الجماعية!

فالمجتمعات العربية تابعة للبوصلة الحضارية للغرب: يلهث الغربيون خلف المادة، فنلهث نحن، يلهثون خلف الإعلام، فنلهث نحن، يلهثون خلف الثياب والموضة والسينما، فنلهث نحن كذلك.

أما اللامبالاة الجماعية؛ فهي التي جعلت المجتمعات العربية تفتقد الإتقان في كل مظاهر الحياة فيه، فكانت النتيجة أن لهاثنا خلف الغرب لم يجعلنا نُحصل النتائج التي قد حصلها الغربيون!

هذه الأزمة الكارثية تحتاج لطليعة من الشباب الواعي المثقف، المتقن لمجالات تخصصه، المؤمن بعالمية وشموليَّة الإسلام، المتمسك بأصول القرآن الكريم والسُّنَّة



النبويَّة المطهرة، ينطلق بدون التقيد بولاءات حزبيَّة ولا عصبيات مذهبيَّة، مُسلَحًا بالعلم والإيمان والبصيرة والصبر، لكي يُخلص أفرادَه المجتمعَ من هذه الأزمة، ولكي يُرسي صروح الحضارة الإسلاميَّة ويعيد استلهام مفرداتها الأصيلة. ■



من مظاهر الأزمة التي يُعانيها المجتمع المصري

٢٠١١/٦/٣٠م

انظروا إلى الجامعات المصريَّة، هل هي «جامعات» بالمقارنة بالجامعات في الغرب والشرق؟ لا! هي على الأكثر مدارس ثانوية مزدحمة! وبعضها يصلح كـ«روضة أطفال» أكثر منها كمدارس ثانوية!

انظروا إلى المستشفيات العامة، هل هي «مستشفيات» بالمقارنة بمستشفيات الغرب والشرق؟ لا! هي على الأكثر «سلخانات»، بل لا تصلح كسلخانات في الكثير من الدول!

انظروا إلى الشوارع، والبيوت، والمرافق والمواصلات، وكل مظاهر «الحضارة» في مصر، هل تقترب من مثيلاتها في الغرب والشرق؟ لا! ولا حتى من بعيد!

الرصد الأمين للواقع يخبرنا أن: ما بُني بشكل جيد في الماضي (أيام الاحتلال الانكليزي مثلاً)، أفسدته الجماهير المُعاصرة، وما بنته هذه الجماهير فاسدٌ منذ أول يوم! وما سيتم بناؤه غدًا سيكون أفسد مما تم بناءه أمس!

المشكلة الحقيقية في الجماهير وليست في الحكومة! الحكومة في الحقيقة هي ظل الجماهير، فحينما تكون الجماهير «معاقة» تكون الحكومة «مشلولة»، كما هو الحال الآن، وكما كان الحال خلال العقود الستة الماضية، أمَّا إذا صلحت الجماهير، فستكون الحكومة صحيحة، تقوم بدورها الذي هو «تنظيم» مظاهر الحياة وليس «صناعتها»! الجماهير المُعاصرة تحتاج لطاغية «يصنع» لهم حياتهم «كما يريد هو»؛ لأنَّهم لا يستطيعون صناعة حياتهم بأنفسهم!

أين تعلم السياسيون الذين يتصدَّرون المشهد العام في مصر (نظام ومعارضة)؟ أين ومتى مارسوا العمل العام والعمل السياسي؟ ما هي العناصر المختلفة (دين - أخلاق - ثقافة - فن - مجتمع) التي ساهمت في تشكيل وتكوين شخصياتهم؟

الإجابة على هذه الأسئلة مخيفة..

فهؤلاء السياسيين قد تعلَّموا في المدارس التي خرب عبد الناصر ورفاقه اليساريون مناهجها ونظامها وجعلها بوق لترديد ميثولوجيا الوحدة العربية والقومية.. وهؤلاء السياسيين قد مارسوا العمل العام في ظلِّ ثلاثة أنظمة قمعية / نفعية مغرقة في التعصب الحزبي، ومختفية خلف مئات الحواجز الأمنية التي تجهض أي محاولة للإبداع في ممارسة العمل العام.. وهؤلاء السياسيين قد تكونت شخصياتهم من مزيج كريه يحتوي على مفاهيم دينيَّة قاصرة عن مواجهة تحديات الواقع المعاصر، وأخلاق نفعيَّة ماديَّة، وثقافة مهترئة متناقضة تصنع هُوية مُمزَّقة مثيرة للشفقة، وفن هابط خليع لا يُقدم فكرة ولا يتجاوز حاجز الشهوة البصريَّة، ومجتمع مُهترئ مصاب بكل مظاهر التشظي المعرفي الجمعي التي يمكنها أن تصيب مجتمع ما!

إذن؛ هؤلاء السياسيون «مرضى» مثل باقي أفراد المجتمع! هؤلاء السياسيون لا يحملون أي علاج لأي ممَّا سبق من أمراض المجتمع وآفات الجماهير!

من العبث أن تتعلَّق الطليعة المدركة لفداحة الواقع، وليست بالضرورة لا تعاني منه، بهؤلاء السياسيين الذين لا يرون الواقع ولا يحملون أي آمال أو آفاق لتغييره! ■



عن المؤامرة

٢٠١٣/٦/٢٤م

فهمنا أنَّ الداخلية، والقضاء، والفلول، والإعلام يتآمرون جميعًا لإفشال مرسي وإسقاطه، وأن هذه المؤامرات هي السبب في كل ما يحدث الآن، لكن:

ماذا كان يتوقع هو وجماعته عندما قرَّروا خوض الانتخابات الرئاسيَّة؟! .. وما هي الإجراءات «الحاسمة» التي اتخذها كرئيس - على مدار عام تقريبًا - لمواجهة هذه المؤامرات الكونية؟!

إذا كان رئيس منقوص السلطة، ولا يملك ما يفعله لمواجهة كل هذه المؤامرات، فلماذا يريد الاستمرار في الحكم؟! .. على أمل أنَّه سيكتسب السلطة كاملة، ويتخلص من المؤامرات العام القادم مثلاً؟!

هل يمتلك الإسلاميون أي أفق حقيقي (بديلاً عن مرسي والإخوان) للخروج من هذه الأزمة وتوحيد كلمة الجماهير وحل مشاكلهم؟!

هل يريـد الإسلاميـون أصلاً توحيد كلمة الجماهير وحل مشاكلهم؟! .. أم إنَّهـم قد غرقوا في مستنقع الاستقطاب الكريه بالفعل وأصبحت نظرتهم لمعارضيهم تشوبها شوائب التكفير والتفسيـق؟! ■



الخليفـة الصهيـوأمريكـي!

٢٠١٣/٦/٩م

لا أحد يحكم مصر إلاَّ بإذن من الخليفة الصهيوأمريكي القابع في البيت الأبيض، ومن قبله صُنَّاع القرار الحقيقيين من قادة الكربروقراطية العالمية.

والولايات المتحدة تحدثت عن رغبتها في أن يحل الإخوان محل الديكتاتوريات العربية - لا سيما في مصر - منذ عام (٢٠٠٤)، وهذه حقيقة لا يُمكن إنكارها، كما أنَّ خبرة الولايات المتحدة مع الإخوان في العراق، وأفغانستان، والصومال، وماليزيا تُؤكد أنَّ الإخوان حركة تمارس العمل السياسي داخل إطار النظام العالمي الصهيوأمريكي.

العجيب أنَّ الكثير ممَّن يتسمون بـ«الإسلاميين» الآن يتحدثون عن «دولة الإخوان» على أنَّها «معادية للغرب»!! وأن التيارات المنتسبة لـ«معارضة» تتحرك بدعم «أمريكي» لإسقاط ما يطلقون عليه «الدولة الإسلامية»!! ما دليلهم على ذلك؟! لا شيء سوى الأوهام والافتراضات والخطط «المخطوطة» المحفوظة في «مقر المقطم»، وما إلى ذلك من التخيلات المريضة البعيدة كل البعد عن الحقائق الموضوعيَّة والأرقام والإحصائيات، وأي: إدراك سليم ومتكامل للواقع العالمي!

القضيَّة أنَّ أمريكا دائمًا هي التي تصنع «النظام» و«المعارضة» على حد سواء، والمتأمل لتجربة مبارك نفسه يدرك ذلك!

فمن الذي دعم «الشباب» الذي أشعل شرارة الثورة؟ من الذي موَّل المعهدين الجمهوري والديمقراطي لاختراق مؤسسات المجتمع المدني؟! في القضية الشهيرة التي قام فيها وزير العدل الحالي بـ«تهريب» المتهمين على متن طائرة عسكريَّة هبطت جهارًا نهارًا في مطار القاهرة! المتهمون الذين كان على رأسهم ابن وزير أمريكي!

الأزمة الحقيقية في الوعي الإسلامي المصري تتجسد في إيمان نخبة هذا الوعي بأنَّ «شظايا الخطابات الحماسيَّة» و«هتافات وصراخ التأييد» و«صيحات الفداء بالدم» يُمكنها أن تجعل مصر: مستقلة عن النظام العالمي الصهيوأمريكي!! والحقيقة المؤلمة أنَّ ذلك الاستقلال يحتاج لعشرات - وربما مئات - الأعوام من العمل الجاد الدؤوب في شتَّى مجالات الحياة، في العلم والتقنيَّة والاقتصاد والسياسة والاجتماع.

لذلك أرى: أنَّ النخبة الإسلاميَّة المتصدرة للعمل السياسي في مصر تنطبق عليها بدقة مقولة موشى ديان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق: «إن العرب لا يقرأون، وإذا قرأوا لا يفهمون، وإذا فهموا لا يستوعبون، وإذا استوعبوا لا يطبقون»! ■



الأزمة الحضارية في المجتمعات العربية

٢٠١٣/٦/٧م

لا شكَّ أنَّ هناك أزمة حضاريَّة في المجتمعات العربيَّة، هذه الأزمة هي حصيلة ثلاثمائة عام من التغريب والمسخ الثقافي والتخلف المعرفي، والمُشَاهد أن هناك شريحة [محدودة] من الجيل المعاصر (الشباب من سن ٢٠ إلى ٤٠) تحاول تغيير هذا الواقع أو تسعى لفهم متطلبات التغيير.

والذي يغلب على فكر هذه الشريحة - في تقديري الشخصي - هو إدراك الأبعاد الدينيَّة والثقافيَّة والإنسانيَّة لهذه الأزمة، بينما من النادر أن نجد مَن يُدرك أو يتصور الأبعاد العلميَّة / الماديَّة لهذه الأزمة، أضف إلى ذلك أنَّ هذه الشريحة المحدودة

من الشباب بكل طبقاتها تفتقر لتصور واضح ومتكامل ومُستدام لآليات التغيير وأساليب حيازتها وتفعيلها وتطويرها، بالتأكيد هناك تصورات، وبعضها يُصيب كبد الحقيقة في الكثير من الأحيان، لكنَّها تصورات ناقصة، عاجزة، ليست مبنيَّة على إدراك حقيقي للواقع العالمي وأبعاد الأزمة الحضاريَّة التي يعيشها الوطن العربي، ولا على تقدير أصولي للدور العالمي للأمة الإسلامية.

أتصور أنَّه من الضروري أن تتفرغ طليعة من الشباب المثقف الواعي؛ لدراسة الواقع العالمي بكلِّ أبعاده الحضاريَّة، ودراسة مظاهر الأزمة المعرفية ـ تحديدًا في العلوم الطبيعيَّة والتقنيَّة ـ التي تعيشها المجتمعات العربية ـ المجتمع المصري ابتداءً ـ وأن تكرس هذه لطليعة جهدها لإعداد تصورات متكاملة ومستدامة عن الآليات التي ينبغي حيازتها للنهوض من هذه الأزمة، وأن تقوم كذلك بتوعية شرائح الشباب المختلفة، وخصوصًا في مراحل عمريَّة مبكرة، بضرورة حيازة هذه الآليات والوسائل، وحتمية العمل الجاد والدؤوب للتفوق العلمي والتقني في المستقبل.

من الرائع أن تعمل أجنحة الدعوة الإسلاميَّة على إحياء علوم التراث وتعليمها للشباب، لكن الاستغراق في ذلك بشكل حصري تقريبًا، كما هو حادث الآن، وتكريس الموارد البشريَّة للدعوة الإسلامية كلها تقريبًا لذلك الغرض، هو في حقيقته نوع من «التصوف» المذموم و«الدروشة» المُخَدِّرة، التي لا تنتزع جذور التخلف العلمي، والتقني الذي جعل الغرب يسود العالم الإسلامي، ويستولي على موارده ومقدراته ويدمر حضارته التي تعتبر الحضارة الوحيدة التي تمتلك بذور الاتزان بين الروح والمادة في الفكر الإنساني منذ نشأته إلى يومنا هـذا. ■



تعليق على قانون ضريبة الدخل الجديد

٢٦/٥/٢٠١٣م

(١) إقرار القانون من مجلس الشورى يُؤكد أنَّ [الإسلاميين] لا يختلفون في أي شيء عن مبارك من حيث السياسات الاقتصاديَّة.

(٢) القانون ـ من حيث مبدأه الرأسمالي القح ـ يهدف إلى استرضاء صندوق النقد (الصهيوأمريكي)، وتقديم إثبات للمؤسسات الماليَّة الكربروقراطيَّة التي

ترتبط بصلات وثيقة مع صناع القرار في الولايات المتحدة أنَّ مصر سوف تظلُّ دائمًا وأبدًا حليفة للولايات المتحدة ومتبعة لسياسات النظام العالمي.

(٣) القانون يُضاد كل ما كتب، وقيل عن أسطورة «العدالة الاجتماعيَّة»، ويُؤكد أنَّها مجرد أحد مكونات «مشروع النهضة» الوهمي.

(٤) القانون يطحن الطبقة المتوسطة، والتي كانت ولا تزال تُطحن من كل الأنظمة السياسيَّة المصريَّة على مرِّ التاريخ الحديث.

(٥) إقرار هذا القانون في ظلِّ الفساد الجهنمي المستشري في الجهاز الإدراي والحكومي للدولة يفتح الباب أمام تأسيس مافيا جديدة من الموظفين الحكوميين المنوط بهم تنفيذ هذا القانون وفرضه، وستكون ضحيتهم الآن بعشرات الملايين من الشعب المصري الذي سيضطر لدفع رشاوى للتهرب الضريبي الذي سيصبح «عرف مجتمعي» مثلما أصبح التهرب الجمركي! ■



عن مشروع النهضة

٢٠/٥/٢٠١٣م

«مشروع النهضة» أصبح مجرد «خرقة بالية» في مواجهة العجز الاقتصادي، وأزمات الوقود وارتفاع الأسعار والتدهور الحاد في البنية التحتيَّة، وغياب الآفاق المستقبليَّة لتحقيق أيِّ درجة من درجات الاستقلال الاقتصادي مع الإصرار الحكومي / الإخواني على الاستسلام لصندوق النقد والمؤسسات النقديَّة التابعة للنظام العالمي.

والمثير لأقصى درجات الدهشة استمرار قيادات الإخوان (الشاطر أنموذجًا) في الحديث العشوائي عن [مهاتير - ماليزيا - تركيا - تجارب الدول الناهضة] في نفس الوقت الذي تعكس السيرة الذاتية؛ لكلِّ هؤلاء القيادات [الاقتصاديين] عكس هذه «الأشياء» تمامًا! الحقيقة المؤلمة أنَّ رجال الأعمال المنتمين للإخوان المسلمين ليس فيهم أي رجل ذو توجه إنتاجي إبداعي حقيقي! فهم إمَّا تجار ملابس مستوردة! أو تجار مواد غذائيَّة مستوردة! أو أصحاب شركات سياحة... إلخ!!

هذا بالإضافة إلى أنَّ الدستور [الذي جاهد الإخوان لوضعه في هذا الشكل وأعربوا عن رضاهم الكامل عنه] لا يحتوي على أي آلية تُمَكّن جماهير الشعب من تبني أي خطة تنمية اقتصاديَّة طويلة المدى (٢٠ سنة مثلاً) مثل ماليزيا التي يتشدق الإخـوان بهـا!!

فالدستور [الفاشل] لم يعالج أهم عيوب النظام السياسي المصري المتمثلة في غياب مثل هذه الآليات! أرى أنَّ إدراك هذه الحقائق [الموضوعيَّة] لعقم وفشل الإخوان كتيار سياسي [فضلاً عن فشلهم كتيار ديني] يُغني عن الحاجة إلى مناقشة [الأطروحات المنحازة] التي يُقدمها الإعلام أو التيارات السياسيَّة المعارضة لحكم الإخوان - بما فيهم السلفيين - والتي لا أرى فيها أي بديل أفضل من الإخوان، بل ربما كانت بعض هذه التيارات تحمل من التغريب والمسخ الثقافي والتشظي المعرفي أكثر ممَّا يحمله الإخوان، بالإضافة إلى اشتراكهم في نفس العقم الاقتصادي، والاستقطاب السياسي، والعشوائيَّـة البنائيَّـة. ■



النمطية وفشل الإسلاميين

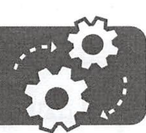
٢٠١٣/٥/٣م

من أكثر العوامل التي تسببت في فشل الحركة الإسلاميَّة المصريَّة في إعادة استلهام مفردات الحضارة الإسلامية هي «النمطية»، هذه النمطيَّة التي جعلت الحركة الإسلاميَّة بأطيافها كلها تنعزل عن المجتمع ثقافيًّا واجتماعيًّا.

وأقصد بالانعزال: «فقدان القدرة على نقد وامتحان مظاهر التغريب التي غرق فيها المجتمع بما يدفع طبقاته المختلفة للشعور بأهميَّة العودة لعناصر التمايز الثقافي للحضارة الإسلامية»، فهذه النمطية جعلت الحركة الإسلامية تهتم - أكثر ما تهتم - بمدى «التـزام» أفرادها «بالقـالب» المُميز لهذا التيار أو تلك الجماعة، وهذه النمطيَّة هي التي جعلت النقد الموجه لمظاهر التغريب في المجتمع يُستقبَل بكراهيَّة واستعلائيَّة

من طبقات المجتمع المختلفة، وهذه النمطيَّة هي التي جعلت الحركة الإسلاميَّة تعجز عن بناء وتطوير أدوات للبناء الثقافي والاجتماعي تستخدم في صياغة بدائل للواقع التغريبي الذي غرقت فيه البلاد من قرون طويلة، سواء على المستوى الثقافي المظهري (الأزياء، العادات والتقاليد، الطعام... إلخ)، أو على المستوى الثقافي المركزي (دور الدين في بناء قيم المجتمع ـ بنية الأسرة ونظامها ـ ممارسة العمل العام... إلخ).

إنَّ الأمل في إعادة استلهام مفردات الحضارة الإسلاميَّة منعقد بشكل محوري على جدية الطليعة المسلمة في هدم «النمطية» وتدمير «القوالب» التي منعت جهود الحركة الإسلاميَّة من الوصول إلى الجماهير طيلة العقود السابقة. ■



الحلقة المفرغة

١٢/٤/٢٠١٣م

الحلقة المفرغة: نحتاج للدولار، لكي نستورد السلع الهامة، نقترض من المؤسسات العالميَّة، تزيد الديون، تقل قيمة الجنيه، نحتاج للمزيد من الدولار!

لذلك أقول إنَّ الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبيَّة في تمويل المشاريع الكبرى سيهدم أي محاولات مستقبليَّة لبناء اقتصاد وطني مستقل عن النظام العالمي الذي تهيمن عليه عدد من الشركات الكبرى التي أفقرت دولاً بأكملها ـ مثل إندونيسيا والإكوادور ـ؛ لكي تستمر في التوسع والإنتاج.

فالواجب أن يتم الاعتماد على الجماهير من خلال اكتتابات عامة في إطار قانوني صلد وفريد من نوعه؛ لتوفير التمويل المستدام للمشاريع الكبرى، والواجب أن يتمَّ صرف الجزء الأكبر من موارد الطاقة لإقامة صناعة وطنيَّة؛ تقلل من الفجوة بين الصادرات والواردات، فتقل الحاجة للعُملة الصهيوأمريكيَّة! والواجب أن تلجأ الدولة للبحث العلمي الجاد لتقليل الفجوة بين الواردات والصادرات، وإنتاج بدائل محليَّة للسلع الهامَّة التي تحتاج النصيب الأكبر من استهلاكنا السنوي لعُملة العم سام! ■



السلفيَّة والتفكيك

٢٠١٣/٤/٩م

أعتقد أنَّ هناك قدرًا لا بأس به من التشابك بين عجز العقل الإسلامي عن صياغة نظريته المعرفية الخاصة في عصر الحداثة وما بعدها، وبين انزلاق التيارات الإسلامية الأكثر أصولية (السلفية بأطيافها) في مستنقع التفكيك الذي انتهى بهم إلى فصل الأيديولوجيا عن الفعل العام، والاستغراق في خطاب سياسي واجتماعي ديماجوجي لا يحاول رصد تحديات الواقع ولا مواجهتها.

لذلك بات من الضروري على الطليعة الإسلامية التي تحررت من أسر الفكرة الحزبية وميكيافيللية العمل السياسي أن تبدأ في البحث والتنقيب عن عناصر قوية ومستدامة؛ لصياغة نظرية معرفية إسلامية أصيلة، تُحلل الواقع المعرفي المعاصر وتدرك أدوات البحث عن الحقيقة فيه، وتتبنى منها ما لا يتعارض مع أصول الدين والفقه، وتنطلق بعد ذلك لتطويرها وإخراجها عن الأنماط العالمية الحالية؛ لكي يكون ذلك هو الأساس المتين لبناء دوافع قوية ومستدامة لدى المجتمعات؛ لتحقيق الاستقلال عن النظام العالمي في الفكر أولاً، وفي السياسة والاقتصاد ثانيًا. ■



عن دور صندوق النقد

٢٠١٣/٤/٧م

الذي يعرف دور صندوق النقد في تركيع الدول الناهضة والسيطرة على مجتمعاتها ومقدراتها يُدرك أنَّه لا يُوجد أي فرق بين نظام الإخوان ونظام مبارك.

فنظام مبارك قام بتسليم مصر للنظام العالمي ومؤسساته الاقتصادية الصهيوأمريكية، ونظام الإخوان يُكمل هذا الدور بفعالية واضحة تتجلَّى في سياساته

الرأسماليَّة المحضة، وتقاربه مع دول المركز فكريًّا وأيديولوجيًّا، كما تجسد بوضوح في الدستور، وأصبح من الثابت أنَّ المشاريع العملاقة التي كانوا يتحدثون عنها لا تتعدى كونها صدى لمشاريع صندوق النقد، والمؤسسات الاقتصاديَّة الأمريكية، ومموليها من الشركات العالمية، واتضح أنَّ مشروع النهضة يتضمن التعاون مع صندوق النقد الصهيوأمريكي الذي دمَّر أمريكا اللاتينيَّة وإندونيسيا، ودعم العولمة وهدم التمايز الثقافي!

إنَّ النظام العالمي الذي تتحكم فيه مجموعة من الشركات العالمية يحتاج للمزيد من الشعوب الفقيرة؛ لكي تستمر مسيرة الرفاهية والسيطرة لشعوب دول المركز، فعلى سبيل المثال: لكي توفر «تومي هيلفجر»، و«نايكي»، و«كالفن كلاين» منتجاتها بأسعار معقولة للمواطن الغربي تحتاج لعمال فقراء يرضون بأجور وظروف عمل غير آدمية!

ولذلك؛ فإنَّ (القروض والاستثمارات ومشروعات التنمية) بمفاهيم «النظام العالمي» تعني زيادة معدلات الفقر، واتساع الفجوة الطبقيَّة، وعولمة الثقافة..

فالحقيقة إنَّ دول المركز تمتلك كل المعرفة، وكل الاقتصاد، ودول الهامش تمتلك الموارد والبشر، والتحرر من سيطرة دول المركز يبدأ بامتلاك المعرفة وأدوات الاقتصاد، والغرب المركزي يدرك ذلك، لهذا يحرص على إبقاء دول الهامش منشغلة بأداء وظائفها الحقيقية وهي: توفير المواد الخام، توفير الطاقة، توفير الأيدي العاملة، توفير إمكانات الترفيه والسياحة واللهو!

إنَّ الخطوة الأولى للخروج من دائرة دول الهامش هي المجتمع..

فبالرغم من أنَّ النخب الوطنية تطالب السياسيين بالوقوف في وجه الإمبريالية العالمية، لكن المجتمع لا يريد ذلك، ولن يحتمل عواقب ذلك! فالبداية الحقيقية هي توعية المجتمعات بحقيقة الأوضاع العالمية، وإعدادها لمواجهة الصهيوأمريكية العالمية وتحمل الشدائد في سبيل الاستقلال. ■

غياب الإرادة العامة

٢٠١٣/٣/١٩م

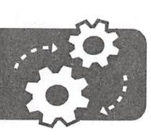
أحداث الثورة المصريَّة خلال عامين أثبتت عمليًّا أنَّ البروليتاريا لا تمتلك إرادة عامة مستدامة، فالديمقراطيَّة في هذا السياق عبثيَّة لا قيمة لها، ومن ثمَّ فقد أصبح التعويل على الجماهير في إحداث تغيير مستدام في الواقع السياسي المصري هو من باب التوهم والتمني، فزمام التغيير لا يزال في أيدي النخب بأنواعها!

نعم، الجماهير لا تمتلك طليعة صادقة مخلصة تبلور إرادتها العامة، وطلائع التيارات السياسيَّة بلا استثناء تتسم بالبراجماتية النفعية:

فالطليعة الإخوانيَّة ليست في حقيقتها طليعة، بل هي مجرد مقدمة مختلفة بيروقراطيًّا لباقي الطبقات داخل الجماعة، وهذا هو سبب التعثر السياسي الحالي.

والتجربة اليساريَّة المصريَّة مشوهة التاريخ فاقدة للوعي الجماهيري والسياسي، وحضورها على الساحة مجرد حضور رمزي إعلامي هادف للربح.

أمَّا التيارات السلفيَّة، فأعتقد أنَّها كانت المرشحة بقوة لريادة أنموذج سياسي مختلف ومتميز، لكن سقوطها في براثن النظام العالمي أفقدها الوعي؛ لذلك أرى أنَّ آمال التغيير الآن متوقفة على نهوض طليعة متعلمة وصادقة ومخلصة من البرجوازيين الجدد، تبلور إرادة المجتمع وتفعلها سياسيًّا واقتصاديًّا. ■



هيجل ودور البروليتاريا في الحكم

٢٠١٣/٣/١١م

في إطار الحديث عن رؤية هيجل للدولة؛ جدير بالذكر أنَّ هيجل من أوائل من انتقدوا الثورة الفرنسيَّة، والثورات بشكل عام؛ لأنَّها أداة للهدم لا البناء.

حيث يرى هيجل أنَّ الإرادة العامة التي تحدث عنها روسو لتبرير الثورة الفرنسيَّة لا تعبر عن رؤية متحدة واضحة، بل تعكس بغوغائيَّة رغبات الدهماء المشتتة،

وعلى ذلك؛ فالثورات في نظر هيجل لا تصلح لبناء نظام سياسي قوي ومعقد؛ إذ إنَّ أهم عنصر فيها «الإرادة العامة» هو عنصر زائف وفاقد للمعنى.

ومن ثم؛ انتقد هيجل الديمقراطيَّة المباشرة، مثلما فعل أفلاطون قبله بعشرات القرون، ودعى هيجل لذوبان البروليتاريا في مؤسسات وسيطة تصهر إراداتهم المشتتة في بوتقة الثقافة لتصنع إرادة حقيقية.

والمتأمل في الواقع الغربي يجد أنَّه هيجيلي بشكل كبير، فبالرغم من ممارسة الجماهير للديمقراطيَّة المباشرة في اختيار الحاكم والبرلمان إلاَّ أنَّ إراداتهم يتم تشكيلها ثقافيًّا وأخلاقيًّا عن طريق مؤسسات وسيطة كالنقابات والجمعيات الأهليَّة واتحادات العُمَّال التي تصنع إرادة عامة صلبة وواعية.

وأعتقد أنَّ فلسفة هيجل تشترك مع الفلسفة السياسيَّة في الإسلام في الاعتراف بحتميَّة وجود كيانات وسيطة بين الجماهير والدولة؛ لكي تتمكن الجماهير من المشاركة في الحكم بإرادة فاعلة..

وبينما يدعو هيجل لأن تكون هذه الكيانات هي المؤسسات الأهليَّة التي تعكس طبقيَّة المجتمع مثل النقابات واتحادات العمال، تدعو الفلسفة السياسية في الإسلام لأن تكون هذه الكيانات هي العلماء أو مَن يطلق عليهم أهل الحل والعقد، وهم الذين يقومون بدور مزدوج هو توعية الجماهير بمعطيات ونتائج الأحداث السياسية، وفي نفس الوقت تمثيل إرادة الجماهير وبلورتها؛ لكي تشكل دورًا في صناعة القرار السياسي.. وبينما يضع هيجل الأخلاق والثقافة معيارًا لدور النقابات والمؤسسات الأهلية؛ يضع الإسلام معايير دقيقة لدور أهل الحل والعقد وأدائهم يمكن التعبير عنها بمصطلحات فقهية معروفة مثل العدالة، والمروءة، والصدق، والعلم. ■



حلم المشروع الإسلامي

٢٠١٣/٣/٩م

ظللت أحلم لعدة سنوات بوجود ما يُمكن أن نطلق عليه «المشروع الإسلامي» لدى رموز الحركة الإسلاميَّة، وبعد شهور قليلة من الثورة أفقت متشبعًا بالمرارة!

فمشكلة الإسلاموقراطيين أنَّهم يصدقون أن «الدعوة الإسلامية» و«منهج الإصلاح النبوي» يُمكن أن يتحولا في القرن الـ(٢١) إلى ممارسات حزبيَّة علمانيَّة!

العامان الماضيان يُؤكدان أنَّه لا سبيل للتغير إلاَّ من خلال إصلاح الفرد، وآلية ذلك في هذا العصر هي العمل الأهلي، ووجود المخاطر لا يعني الركون إلى فكر الأعداء والرضا بمبادئهم.

فأعتقد أنَّ واجب الوقت هو التصدي لفكر النظام العالمي وفلسفته التي تجعل الإنسان محورًا للوجود، وتجعل شهواته ورغباته غاية للسعي البشري.

إنَّ بناء اقتصاد وطني انطلاقًا من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية هو البديل عن الاستسلام لعبودية الشركات العالمية والحكومات الكريروقراطية الصهيوأمريكية.

الذين يفرحون بالاستثمارات التي تأتي بها الشركات العالميَّة أقول لهم انظروا إلى إندونيسيا والإكوادور... هل تريدون أن تصبح مصر هكذا؟!

الذين يفرحون بقروض صندوق النقد أقول لهم: هل تعلمون أن القرض سيتم دفعه مرتين؟ مرة بالمال ومرة بتأييد السياسة الأمريكيَّة إقليميًّا وداخليًّا.

الذين يفرحون بمشرايع البنية التحتية التي تقبلها الحكومة كمنح من حكومات أجنبيَّة، ألم تسألوا أنفسكم ما هو ثمن هذه المشروعات الضخمة؟!

الاستكتاب والمشاريع الأهليَّة الجماهيريَّة هي البديل الأمثل للقروض الاستعماريَّة الصهيوأمريكيَّة، ابنوا مصر بأموال المصريين لا بأموال الصهاينة.

إذا كان من يسمون أنفسهم بـ(الإسلاميين) صادقين حقًّا فليرفضوا القروض الاستعماريَّة ويعملوا على بناء مصر بأموال المصريين والموارد الطبيعية للبلاد.

بعد أنَّ قام عبد الناصر بانقلابه المشئوم، تراجعت إنكلترا عن رد ديونها لمصر عن الحرب العالميَّة الثانية بحجة أنَّها كانت مدينة لنظام الملك، فلماذا لم يستغل (الإسلاميون) الثورة وتغير النظام السياسي؛ لكي يسقطوا الديون الطائلة التي ورط مبارك مصر فيها خلال ثلاثة عقود؟!

الإسلاموقراطيون رأسماليون حتى النخاع ولا يجد قادتهم أي غضاضة في التعامل مع الشركات العالميَّة التي تأسست من بيع مصائر الشعوب العربيَّة منذ أكثر من مائة عام. ■



الظاهرة الحنجورية

٢٠١٣/٣/٧م

الثورات العربية أعادت بقوة إنتاج «الظاهرة الحنجورية» التي ميزت حقبة القومية الاشتراكية العربية على المسرح السياسي... هتافات وشعارات وتصريحات «حنجوريَّة» بلا أي عمق تخطيطي أو أفق تنفيذي! ..

الفرق الوحيد أن المظلة الأيدولوجية «للظاهرة الحنجورية» هذه المرة هي «الإسلام المدني الديمقراطي» المتوافق مع النظام العالمي والمصالح الصهيوأمريكية! ■



الرؤية الإسلامية للواقع العالمي

٢٠١٣/٣/٦م

لا سبيل لإنكار أنَّ رؤية كافة التيارات الإسلاميَّة المعاصرة عن الأزمة الحضارية للأمة الإسلاميَّة هي رؤية منبعجة، إمَّا مقعرة أو محدبة:

فأصحاب الرؤية المقعرة يرون الحضارة الغربية المعاصرة ضئيلة وضعيفة! وينسبون ذلك الضعف للخلل الاجتماعي والأخلاقي الذي أصاب هذه الحضارة ومجتمعاتها، وعليه فيدعون أن الغرب لم ينتصر في الحروب التي خاضها في البلاد الإسلامية خلال القرنين الماضيين، ويرون أي «مقاومة هزيلة» على أنَّها «انتصار باهر»، وبذلك فإن أمريكا في نظرهم لم تنتصر في العراق ولا أفغانستان!!

وتتسم رؤيتهم «المقعرة» تلك بكثير من ملامح التواكل والنظرة الغيبية المخدرة، فينتظرون زوال أمريكا بإعصار أو كارثة طبيعية، ويفسرون الأحداث العالمية بناءً على الأحلام والرؤى!

أمّا أصحاب الرؤية المحدبة، فهم على العكس، يرون الحضارة الغربية شامخة منتصرة لا يمكن هزيمتها، ولا حتى محاولة التصدي لها والوقوف أمام أطماعها العالمية في بلادنا ومواردنا! وعلى ذلك يرون أن الحل الوحيد هو الاندماج في هذه الحضارة ونظامها العالمي، وتسليم البلاد الإسلامية لها عسى أن تترك لنا ولبلادنا «قطعة» يمكننا من خلالها أن نستمر في «الحياة»، وعسى أن يلقي إلينا «السيد الأمريكي» ببعض «الاستثمارات» و«المشاريع العملاقة» التي يمكنها أن تخدر الوعي الجمعي للمجتمعات الإسلامية!

نحتاج - أكثر من نحتاج - لرؤية «مستوية» تصف الواقع العالمي كما هو، وتصف الواقع الإسلامي على صورته الحالية، وعلى أساس ذلك الوصف «المستوى / السوي» نحتاج لمن يرسم لنا طريق الخروج من المأزق الحضاري الكارثي الذي نعيشه منذ ثلاثة قرون على أقل تقدير! ■



عن بداية الأزمة

٢٠١٣/٣/٣م

بدأت أزمة المسلمين عندما تنازلوا عن أنموذج الخلافة الفريد لصالح نظام «الملكية الوارثية»، فبدأ المجتمع المسلم حينئذ يفقد شبابه وحيويته..

وتزامن التحول من الخلافة إلى الملك مع التوسع السياسي والجغرافي وتأسيس البناء المعرفي والثقافي للحضارة الإسلاميَّة، فلم يتم صهر المجتمعات الجديدة في بوتقة الإسلام بشكل مثالي نتيجة الحواجز التي فرضها النظام السياسي «الملكي/المركزي» في دمشق ثم بغداد، وكانت «الغربة النسبية» لهذه المجتمعات هي بذور الضعف التي زُرعت في البناء السياسي للحضارة الإسلامية، ونمت وتضخمت مع مرور الزمن، ثم مهدت لإسقاطها في عصور لاحقة. ■



تفكيك المشهد العالمي

٢٠١٣/٢/١٩م

بعد ١١ سبتمبر كرست الولايات المتحدة جهودًا كبيرة لدراسة كل التيارات الإسلاميَّة على مستوى العالم، وخرجت من هذه الدراسات بنتيجة صلبة للغاية هذه النتيجة هي وضع معايير لتقييم أو «تصنيف» التيارات الإسلاميَّة من حيث خطورتُها على الغرب، أهم هذه المعايير هي قبول الديمقراطية، والاعتراف بالنظام العالمي وشرعيته ومؤسساته.

فالتيارات الإسلاميَّة التي ستنجح في تحقيق هذه المعايير سياسيًّا أكدت الدراسات أنَّها ستكون خاضعة للنظام العالمي، وبالتالي؛ فلن تشكل أي خطورة على الغرب الصهيوأمريكي صاحب ذلك النظام، أمَّا التيارات التي ستفشل في تحقيق هذه المعايير على المستوى السياسي، فإنَّها ستشكل بذلك خطرًا على النظام العالمي، ومن ثَمَّ؛ فسيتم التعامل معها طبقًا لمقدار ذلك الخطر.

ما حدث في مصر أنَّ كل التيارات الإسلاميَّة التي خاضت غمار العمل السياسي بعد سقوط نظام مبارك قد نجحت - بجدارة - في تحقيق معايير «الأمان» بالنسبة للولايات المتحدة والغرب بشكل عام، فالكلُّ وضع كل أحلامه في سلة الديمقراطية، وتوَّج الإسلاميون الثورة بوضع دستور علماني /ليبرالي هو الأول من نوعه في تاريخ مصر الذي يضمن قدرًا هائلاً من الحريات الفردية، ويعترف بأهم عناصر فلسفة الإنسانية الغربية.

وبالتالي؛ تحول المشهد السياسي المصري بالنسبة للولايات المتحدة من درجة [الخطورة] إلى درجة [الأمان]، فالفائز في النهاية سيلعب داخل ملاعب النظام العالمي، ويتحاكم إلى مؤسساته ومواثيقه وقوانينه، ومن ثم اكتفت الولايات المتحدة بالمشاهدة وتقديم العون من حين إلى آخر إلى حلافائها القدامى، وأحيانًا أخرى إلى الحلفاء الجدد!

الولايات المتحدة الآن تنظر إلى الأحداث بنظرة الفائز، فإن نجح الإسلاميون في إدراة الأزمة والانتقال بمصر عبر هذه الفترة الحرجة، فسيصب هذا مباشرة في مصلحة الاستقرار في المنطقة، وهو ما تسعى إليه أمريكا وإسرائيل..

كما أنَّ ذلك سيحول الصراع بين أمريكا والتيارات الأصولية [الرافضة للديمقراطية والمعادية للنظام العالمي] إلى الصراع مع تيارات [الإسلام الديمقراطي] الموجودة في سدة الحكم، وهذا بالتالي؛ سيلقي بالكثير من الشوائب، ويحدث قدرًا كبيرًا من التشوهات في الوعي الإسلامي المعاصر وهو ما تنشده أمريكا بالطبع.

أمَّا إن فشل الإسلاميون في إدارة الأزمة؛ فستدفع أمريكا بحلفائها العلمانيين؛ ليقوموا بهذا الدور بعد أن يخسر الإسلاميون التعاطف الجماهيري الذي ارتكنوا عليه طيلة الفترة الماضية، وتكون الولايات المتحدة قد حققت هدفًا كبيرًا بإزالتها للتعاطف الجماهيري مع الفكرة الإسلامية. ■



الحلقة المفرغة للسياسة العالمية

١٩/٢/٢٠١٣م

الحلقة المفرغة التي يقف مرسي على أول خطوة فيها:

(١) تخضع لسيطرة النظام العالمي عند بداية توليك الحكم في بلدك.

(٢) ومن ثمَّ تستجيب لتوصيات صندوق النقد... تقترض المليارات من أجل مشروعات التنمية التي تخدم كربروقراطية النظام العالمي وحكوماته.

(٣) تذهب هذه المليارات إلى الشركات التي تمول الحكومات التي قامت بإعطائك القرض في الأساس، وذلك؛ لكي تنفذ هذه الشركات لك مشروعات التنمية التي جعلك صندوق النقد تعتقد أنك تحتاجها!

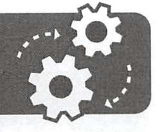
(٤) عادت الأموال إلى أصحابها فعليًا، لكن يبقى الدين وتبقى فوائد القرض الضخمة والمركبة... تستمر في التضاعف!

(٥) مع زيادة الديون وفوائدها تخضع أكثر للنظام العالمي ويزيد ارتباطك بمصالح الشركات الكبرى التي تمول مؤسساته!

(٦) تبدأ مؤسسات النظام العالمي في استغلالك سياسيًا في مقابل تخفيف الفوائد أو إعادة جدولتها.

(٧) هذا النموذج يحدث في مصر منذ ٤٠ سنة، وخلال السبعين سنة الأخيرة تم تنفيذه بنجاح كبير في إندونيسيا والإكوادور وغيرها من البلاد.

(٨) ثلاثة فئات من البشر لا يصدقون ولا يستجيبون لهذه المعلومات والأحداث التي رصدتها عدة كتب رصينة: البسطاء ـ الجهلاء ـ العملاء! ■



التساهل المُخِلُّ في معايير..

تقدير الضرورة

٢٠١٣/٢/١٨م

التخلص من الأيديولوجيا في مضمار العمل السياسي هو أكبر دليل على اعتناق السلفيين لما بعد الحداثة، وإطلاق التبريرات؛ لذلك عن طريق التساهل المُخِلِّ في معايير تقدير الضرورة هو دليل على تبنيهم لاتجاه نقدي في التعامل مع التراث الأصولي للإسلام مستمد من نسق ما بعد البنيوية والتفكيك..

وبرأيي الشخصي أن هذا المزيج المشوَّه من [الحداثة / ما بعد البنيوية / التفكيك] قد تم إدخاله إلى اللاوعي الجمعي للسلفيين بطريقة ميكيافيللية كلاسيكية نابعة من إصرارهم على الانخراط في العمل السياسي العلماني بمجرد سقوط نظام مبارك ظنًّا منهم أن ذلك سيقودهم لأسلمة نظام الحكم. ■



التحرر من أسر النظام العالمي

١٦/٢/٢٠١٣م

من خلال قراراته الديكتاتوريَّة، كان نظام مبارك يُسلم اقتصاد البلد لصندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تقف خلفهما الصهيونيَّة العالميَّة! ... الآن نظام الإخوان يفعل نفس الشيء بقرارات ديمقراطيَّة تُمثِّل إرادة الشعب!

إنَّ التحرُّر من الاستعمار الصهيوأمريكي لم يكن أبدًا من أهداف الثورة، فالمجتمع المصري الغارق في المادية، والذي يُعاني من كل أنواع الأمراض الاجتماعيَّة التي يمكن أن تُصيب مجتمع من المجتمعات لا يرى الغرب الصهيوأمريكي على أنه «عدو»، بل على العكس، فإنْ كان ثمة رؤية لدى بعض أفراد المجتمع؛ فهي رؤية تنظر للغرب في مرايا محدبة، تعكس كل خصائص الحضارة الغربيَّة في صورة مضخمة، وتغذي لهاث المجتمع المصري خلف قيم الغرب الماديَّة. ■



بين الديمقراطيَّة الإجرائيَّة.. والديمقراطيَّة العلمانيَّة

٥/٠٢/٢٠١٣م

قد تكون الديمقراطيَّة قد تحولت إلى مجرد «إجراءات» في الغرب، كما يقول بيتر إيمرسون وغيره من المفكرين المعاصرين، لكن ذلك لم يحدث إلاَّ بعد أن استقر المحتوى الفلسفي للديمقراطيَّة في الوعي المجتمعي الغربي، وباتت قيم العلمانية / الليبراليَّة هي القيم الأساسيَّة للمجتمع.

أما في الواقع الإسلامي؛ فإنَّ الحركة الإسلاميَّة قد أَصَّلت على مدى عقود طويلة للتضاد بين المحتوى الفلسفي للديمقراطيَّة وبين العديد من ثوابت وأصول الإسلام،

وأُلِّفت في ذلك دراسات وأبحاث متعددة، وبات من الواضح أنَّ أحد أهداف الحركة الإسلامية هو «تنظيف» الوعي المجتمعي من القيم العلمانيَّة /الليبراليَّة التي ترسبت فيه أثناء عقود الاحتلال والتغريب التي لاتزال مستمرة إلى يومنا هذا.

يقتضي تحقيق هذا الهدف - منطقيًا - السعي الدؤوب لتغيير المفاهيم السياسيَّة السائدة في المجتمع، وإطلاق حملات تثقيفيَّة واسعة؛ لكشف العَلاقة بين الاحتلال بكافة صوره وبين انتشار هذه المفاهيم في المجتمع، كما يقتضي تحقيق هذا الهدف مفارقة أصوليَّة وجذريَّة بين الحركة الإسلاميَّة وبين كل صور التغريب في المجتمع.

ما حدث بعد إسقاط نظام مبارك هو العكس تمامًا!

فقد عمدت الحركة الإسلامية - حتى الأجنحة التقليديَّة / السلفية فيها - إلى اعتناق الديمقراطيَّة، وذلك انطلاقًا من منهج التفكيك الذي يفصل بين الممارسات الديمقراطيَّة ومحتواها الفلسفي:

- إمَّا انطلاقًا من التأثر بالحداثة، وما بعدها..
- وإما تبنيًا لفكر إيمرسون ولولر وغيرهما الذي لا ينطبق إلاَّ على المجتمعات الغربيـة!

ومن ثمَّ؛ فقد انتهت المعركة الفكريَّة /الثقافيَّة بين معظم أجنحة الحركة الإسلاميَّة وقيم التغريب الملوثة للمجتمع، حتى قبل أن تبدأ على أرض الواقع الذي بات مواتيًا للفوز بها في ظل زوال القبضة الأمنيَّة لنظام مبارك!

لم تملك الولايات المتحدة إزاء هذه التغيرات الجذريَّة التي أصابت الحركة الإسلاميَّـة إلاَّ أن تقوم بدعمها سياسيًا والاعتراف بشرعيتها على الأرض - بعكس ما حدث في الجزائر -، وبالطبع مع عدم تزحزح الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى الحركة العلمانية - الابن الشرعي للعم سام -، وذلك لاستمرار الضغط الاجتماعي والإعلامي والسياسي على الحركة الإسلاميَّة؛ لضمان استمرار تحركها في اتجاه التعلمـن والتحـرر.

أصبح مَن ينادي من الإسلاميين بمحاربة الأفكار التغريبيَّة وتطبيقاتها السياسيَّة والاجتماعيَّة من «المتشددين»، وذلك بمقارنته بالحركة الإسلاميَّة الديمقراطيَّة، ومن ثمَّ تحقَّقت أحد أهم الأهداف الذي وضعه تقرير راند RAND الشهير للإدراة الأمريكيَّة، وهو: عزل التيارات الأصوليَّة عن جذورها المجتمعية، وإجهاض محاولات توسعها وانتشارها في محيط الحركة الإسلاميَّة. ■



ما الذي يجعلك إسلاميًّا؟!

٢٠١٣/١/٣١م

إذا كانت مشاريعك الاقتصاديَّة تُكرِّس للرأسماليَّة الصهيوأمريكيَّة، وإذا كانت سياستك الخارجيَّة تدور في فلك النظام العالمي؛ فما الذي يجعلك «إسلاميًّا»؟!

إذا كانت فلسفتك ترتكز على مزيج من الماديَّة والحداثة، وإذا كان واقعك يتناقض مع كل الدروس المستفادة من تاريخك؛ فما الذي يجعلك «إسلاميًّا»؟!

إذا كان منهجك في الاجتهاد واستنباط الأحكام لا يُوافق منهج السلف؛ فما الذي يجعلك «سلفيًّا»؟!

ما أسهل أن ينسب الإنسان نفسَه للإسلام أو لعلوم السلف، ولكن ما أصعب أن يشهد التاريخ بصحة ذلك! ■



الثورة الجديدة

٢٠١٣/١/٢٧م

قبل الحديث عن ثورة جديدة: نحتاج للتوقف قليلاً مع مفاهيم «حرية التعبير» في البلاد الغربيَّة، ذلك أن «النخبة» التي تعتبر أنَّ ما يحدث الآن هو من قبيل «حرية التعبير» هي في حقيقتها نخبة مستغربة تولي وجهها شطر تمثال الحريَّة وتأخذ كل مفاهيمها وقيمها من الغرب الأوروأمريكي...

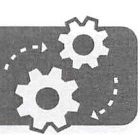
في الولايات المتحدة الأمريكية (القبلة السياسيَّة والدينيَّة للنخبة) يُعتبر «تشويه الممتلكات» أو Vandalism جريمة يتراوح توصيفها من الجنحة إلى الجناية بحسب درجة التشويه[1]، ويدخل في ذلك التشويه استخدام الطلاء والرسومات «جرافيتي»، وإلحاق أي أضرار بسيطة (كسر نوافذ - تكسير مقاعد الحدائق - نزع اللافتات الإرشاديَّة... إلخ)، وتتراوح العقوبة من الغرامة إلى السجن الذي قد يصل إلى عدة سنوات في حالات خاصة.

أما في بريطانيا فتوصف جرائم «تشويه الممتلكات» قانونيًا على أنَّها «جنح» يُعاقب عليها بالغرامة التي قد تتعدى بضعة آلاف من الجنيهات، بينما جرائم تدمير الممتلكات التي قد تعرض حياة الآخرين للخطر فتصل عقوباتها إلى السجن المؤبد[2]..

ما يحدُث في مصر منذ (٢٠١١) وإلى الآن لا يُمكن توصيفه خارج إطار «جرائم تشويه الممتلكات»، فضلاً عن مصاحبة هذه الجرائم لحيازة الأسلحة والمواد المشتعلة والمتفجرة، وتعطيل المرور، وتعريض حياة الأخرى للخطر...

الغريب أنَّ النُّخبة المزيفة (الجاهلة) ترى في الجرافيتي - الذي يعتبر رسمه جريمة / جنحة في أمريكا وبريطانيا - أنه عمل «ثوري وفني»، والغريب أنَّ القتل العشوائي الذي يحدث الآن، والتخلف الحضاري والديني والثقافي الهائل الذي يحدث في كل مظاهر التجمعات والتظاهرات يُوصف على أنَّه «ثورة سلمية»!! ...

بينما المؤكد أنَّ ما يحدث لا يعدو أن يكون جرائم جماعيَّة تجري في مجتمع (١٠٪) منه - علي الأقل - مدمنين للمخدرات! ■



فانتازيا النهضة!

٢٠١٣/١/٢١م

(فانتازيا - النهضة) عندما يتحدث الرئيس عن زيادة ميزانية البحث العلمي.. بينما تُعاني الدولة من عجز قاهر في ميزانيات التعليم الأساسي والصحة والغذاء.

(1) criminal.findlaw.com/criminal-charges/vandalism.html.
(2) www.findlaw.co.uk/law/government/anti_socia_behaviour/7984.html.

(فانتازيـا ـ النهضـة) عندما يتحدث الرئيس عن دور مصر الريادي.. وفي نفس الوقت يدعو (القطاع الخاص) للقيام (بالمشاريع القوميَّة) لمصر!

الاقتراض من المؤسسات الماليَّة الصهيوأمريكيَّة، والإمعان في السياسات الرأسماليَّة القاتلة، والسياسات الأمنيَّة الرخوة هي أهم ملامح: (فانتازيـا ـ النهضـة).

(فانتازيـا ـ النهضـة) عندما يتحدَّث الرئيس عن دعم البحث العلمي بينما تشارك حكومته في هدم أول جامعة بحثيَّة مصريَّة.

حديث مرسي عن (البحث ـ العلمي) في ظلِّ الصمت الحكومي والرئاسي تجاه قضية (جامعة ـ النيل) هو مشهد خيالي آخر من مشاهد (فانتازيـا ـ النهضـة)! ■



تأثـر الإسلاميين بما بعـد الحداثـة

كما يتجسد في عزل الأيديولوجيا عن الفعل

٢٩ /١٢/ ٢٠١٢م

مـرة أخرى مع مظاهر تأثُّر الإسلاميين بما بعد الحداثة... رفض الأيدولوجيا، كما يتجسَّد في الخلط المُخِلِّ بين الضـرورة والحاجـة...

يري ديفيد هوكس Hawks مُؤلف كتاب «الأيدولوجيا»: أنَّ «فلسفة ما بعد الحداثة تتميز بـ «استقلاليَّة التمثيل»؛ ذلك أنَّ السيموطيقيًّا وآليتها المتمثلة في التفكيك تتحديان العَلاقـة بين اللغـة والواقـع، وتحطمان فكـرة أنَّ الأساليب اللغويَّة تصف لنا الواقع بتجريد وتبسيط لا لبس فيهما، وبدلاً من ذلك تطرحان فكـرة مفادها أنَّ الواقع قد تمَّ بنـاؤه بواسطة منظومات الدلالة المناسبة لتمثيله، ومن ثمَّ؛ ظهر السـؤال المُلِحُّ الذي ميَّـز ما بعـد الحداثـة:

هل لازالت هنـاك حاجة إلى الأيدولوجيـا؟!

ويأتي كلام ديفيد هوكس ليلخص ويصف لنا أسباب غياب الأيدولوجيا عند المفكرين الحداثيين المتأخرين ومفكـري ما بعد الحداثـة...

فالأيدولوجيا في نظرهم لا تعبر سوي عن «واقع افتراضي / زائف» نشأ نتيجة استخدام منظومة من الدلالات اللُّغوية التي تُوحي بوجود معايير مستقلة وصادقة للحكم على الأفكار والأنساق الفكريَّة بشكل كُلِّي وتفصيلي في آن واحد، بينما يرى هؤلاء أنَّ الواقع يخلو من مثل هذه المعايير، ومن ثَمَّ؛ تُصبح الوسيلة الوحيدة للحكم على الأفكار وأنساقها هي المعايير الماديَّة..

تجلَّى تأثُّرُ إسلاميي الربيع العربي بهذا الفكر بشكل واضح عندما بدؤوا في العمل على صياغة تبريرات وتفسيرات تصلح لدعم التغير الجذري في موقفهم من العمل السياسي الحزبي / الديمقراطي / العلماني، حيث اتَّجهوا بشكل رئيس إلى قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات»، وقاعدة: «ارتكاب أخف الضررين»؛ لكي يُصيغوا منهما إطارًا يستندون عليه في خطابهم الجماهيري.

والواقع: أنَّ ما فعلوه يُثْبت بشكل مباشر صحة دعاوى الحداثة وما بعدها، فقد استخدموا «منظومة من الدلالات اللغوية»؛ لكي يبنوا واقعًا افتراضيًا / زائفًا يصلح لكي يكون معيارًا للحكم على الأفكار الجديدة والقديمة وصياغة أيدولوجيا «معدلة» تتسق فيها - من وجهة نظرهم - الأفكار الأكثر أصولية مع الأفكار الحداثيَّة في أكثر أشكالها صراحة.

لقد استخدموا منظومة من الدلالات اللغويَّة؛ لكي يُسقطوا الوصف الشرعي والاصطلاحي للضرورة على الواقع الحالي، وذلك بشكل زائف تمامًا كما تقترح الحداثة؛ لكي يمكن القول بتقاطع المصالح والمفاسد، ومن ثَمَّ يمكن اللجوء إلى قاعدة: «ارتكاب أخف الضررين»..

وبات من الواضح أنَّ الواقع السياسي الذي استغرقوا فيه إلى النخاع خاضع تمامًا إلى المعايير الماديَّة الحداثيَّة، بينما ظلَّت معايير الأيدولوجيا مقتصرة على الخطاب الإعلامي الذي يحرص على إبقاء الجماهير في واقع افتراضي زائف... وهو ما يُمكن اعتباره - بلا شك - رفضًا عمليًّا للأيدولوجيا. ■



عن منهج الدراسات التاريخيَّة المعاصر

٢٠١٣/١/١٠م

منهج الدراسات التاريخيَّة الذي تلقفته أجيال من المثقفين من كافة الاتجاهات قام في القرن المنصرم وحتى الآن على ثلاث رؤى:

(١) منهج المدرسة الاستعماريَّة /العلمانيَّة، وقعَّد لها مجموعة لا حصر لهم من المستشرقين والساسة وأذنابهم في المشرق.

(٢) منهج المدرسة القوميَّة /الوطنيَّة، وهو منهج لا يخلو من تأثُّر في نموذجه الكامن بالمنهج الأول، وإن سعى لتفسير التاريخ وقراءته وَفق المُثل الوطنيَّة الضيقة.

(٣) المنهج الاشتراكي القائم على الجدليَّة الماديَّة والصراع، وهو منهج مادي أثبت عجزه عن تفسير الظواهر التاريخية؛ لأن التاريخ «الإنساني» أشد تعقيدًا وتركيبًا من التأطير والتفسير المادي الضيق، فضلاً عن فكرة الصراع المستمر وما تحمله من تعنت وغلوٍّ.

هذه المناهج هي التي صنعت الوعي التاريخي والثقافي المُزيف لنخبة القرن العشرين وأشياعهم في مصر إلى الآن.

لكن؛ لم ينتبه أحد لأسباب عديدة منها العمد، ومنها الانبطاح والاستخزاء الثقافي إلى «المدرسة الإسلاميَّة في التاريخ»، وهي مدرسة وليدة العقود الثلاثة الماضية لأسباب فكريَّة وسياسيَّة و«إسلاموية»؛ ولا يمكن القول إن هذه المدرسة سارت على وتيرة «علميَّة» من حيث المنهج في بادئ الأمر؛ إنَّما اتكأت أول ما اتكأت على الرؤية «الأيديولوجية» للإسلام، فوقعت فيما وقعت فيه المدارس الثلاث الأولى من أخطاء للرواية التاريخيَّة والإغراق والتبريرية الأخلاقية وغيرها.

لكن هذه المدرسة تخطو خطوات جادة على المستوى العلمي والمنهجي في العقد الماضي وإلى اليوم، معتمدة على منطق يستبصر طريقه من القرآن الكريم، والسُّنَّة النبويَّة، والفكر المنبثق عنهما؛ ليتعرَّف على الإنسان وَفق المنهج الأكمل والأرشد، حيث تكامليَّة المادة / الروح. ■

شذرات مختارة





أتمنـــــــــى

١٧ /١٢/ ٢٠١٢م



أتمنى أن أرى الشباب المصري المحب للإسلام يتحرك لتوعية الجماهير بعمقها التاريخي وتراثها الثقافي المُبهر بعيدًا عن محرقة الصراع السياسي.

تبسيط التاريخ الإسلامي، وعناصر الحضارة الإسلامية المجيدة وتوصيلها للناس البسطاء من خلال العمل الاجتماعي؛ هو أهم خطوة في طريق الإصلاح الحقيقي.

نشتكي من الانهيار الثقافي في الشارع، إذن؛ الحلُّ هو مخاطبة هذا الشارع بأسلوب مبسط وشرح تاريخ الحضارة الإسلاميَّة وتوعية الجماهير بها.

نشتكي من الإعلام، إذن؛ نقاومه بحركة توعوية ضخمة تعقد المؤتمرات الجماهيريَّة، وتقص فيها على الناس تاريخهم المجيد وقصة حضارتهم الرائعة.

نعقد المسابقات، ونرصد لها جوائز ماليَّة كبيرة لأفضل بحث يُقدِّم للناس قصة التاريخ والحضارة الإسلاميَّة بلغة سهلة، ثم نطبعه ونبيعه بسعر التكلفة.

نُوَحِّد المنابر، ونغير طبيعة خطابها الغارق في هُوة الصراع السياسي المحرق إلى خطاب يحمل طموح الجماهير إلى: زهو الأندلس، وعلم بغداد، واقتصاد دمشق.

سيتغيَّر رجل الشارع حينما يُدرك أنَّ الحضارة الإسلاميَّة قد بلغت قمة التطور المادي في عصرها، مع بلوغها حدًّا مُبهرًا من الرُّقي الأخلاقي والسمو الروحي.

نحتاج للتصالح مع الجماهير، وأن نربت على كتف الرجل البسيط، ونأخذ بيده إلى عالم معرفيّ أرحب، بدلاً من أن نطمع في هتافه لنا في مليونية أو حشد!

ستتهاوى سلطة الإعلام أمام جماهير لديها وعي بدينها وحضارتها وثقافتها، ومدركة لمسئوليتها التاريخيَّة في استلهام عناصر الإصلاح من نور النبوة. ■



عن زيف دعوى الاضطرار

لخوض العمل السياسي الحزبي

١٥/ ١٢/ ٢٠١٢م

الاضطرار الزائف الذي يزعمه الإسلاميون الديمقراطيون يُمكن تمثيله بالمثال الآتي:

رجلٌ شرع في عبور صحراء قاحلة على قدميه اختيارًا، ولم يصحب معه من الزاد شيئًا لتلك الرحلة، فلما سُئل في ذلك قال: إن تضورت جوعًا أخذت برخصة أكل الميتة للاضطرار!

القضية في اختيار عبور الصحراء القاحلة سيرًا، والمخالفة في عدم اصطحاب الزاد لتلك الرحلة الشاقة، وليست القضية في حكم جواز أكل الميتة عند الاضطرار!!

وهذا ما يُسمى عند العلماء بـ «الترخص المحرم» في مسائل الفقه، أمَّا في مسائل العقيدة؛ فلم أجد له اصطلاحًا سوى «الابتداع»! ■

بين الإسلاميين والعلمانيين التحرريين

٢٣/ ١١/ ٢٠١٢م

بالرغم من اختلافي الفكري العميق مع الإخوان المسلمين وجناحهم السلفي الديمقراطي، والفكر المماثل في الوطن العربي بشكل عام، وبالرغم من رفضي الجذري للعمل الديمقراطي الحزبي المنسوب للإسلام، إلاَّ أنه من الإنصاف أن أعترف أن التناقضات الفكريَّة التي تعيشها هذه التيارات والأحزاب أهون وأقل بكثير من التناقضات الفكريَّة التي تعيشها التيارات الليبراليَّة والعلمانيَّة واليساريَّة، والتي تتكشف كارثيتها مع كل مشهد سياسي جديد!

التيارات الليبراليَّة والعلمانيَّة واليساريَّة تشترك مع المجتمع كله في حالة التشظي المعرفي القاتلة، لكنها تغرق أكثر في حالة من التناقض الفكري الناتجة عن سيطرة النفعيَّة على فكر قادتها الذين ينتمي أغلبهم للأنظمة العسكريَّة الثلاثة التي تناوبت اغتصاب المجتمع المصري اقتصاديًّا وسياسيًّـا.

بينما التيارات الإسلاميَّة - أو الأحزاب المنسوبة للإسلام - تعاني من قدر أقل من التناقض الفكري نتيجة لتعرض قادتها للقمع في العصور المظلمة الثلاثة، مما صاغ نوعًا من التماسك الفكري - النسبي بالطبع -، وجعلها تتجنب النفعيَّة المدمرة. ■



التقـارب المابعـد حـداثي..

بين الإسلاميين والعلمانيين!

٩/ ١٢/ ٢٠١٢م

إسلاميو ما بعد الحداثة يتكلمون عن تفكيك الديمقراطيَّة إلى آليات وفلسفات، واستحداث فصل بين الآليات ومقتضياتها الفكريَّـة والرمزيـة..

بينما يتحدث علمانيو الحداثة عن تفكيك الإسلام إلى مقاصد وأحكام، وتفعيل المقاصد وتعطيل الأحكام...

وكل ذلـك من الطرفـين تأثـرًا بالنســق التفكيــكي..
الذي هـو مـن خصائـص ما بعد الحداثــة...

والنتيجـــة:

الإسلاميون يزدادون اقترابًا من العلمانية. والعلمانيون يقتربون قليلاً من الإسلام.

والمحصلـــة:

استمرار التردي الحضاري والضياع الديني!! ■

عن مصطلح «تطبيق الشريعة»

برأيي: إنَّ الحديث عن تطبيق الشريعة من خلال بعض المواد الدستوريَّة والقوانين هو اختزال مُخِلٌ للنكسة الحضاريَّة التي تعيشها مصر منذ أربعة قرون تقريبًا..

فالأسلوب (الإجرائي) أو (التفكيكي) في الاستنتاج والتفكير والذي تسرب للإسلاميين من خلال النسق الفلسفي لما بعد الحداثة أدَّى بهم إلى اختزال النكسة الحضاريَّة التي غرقت فيها الأمة على مدار أربعة قرون في اصطلاح مُخِلٍّ هو «تطبيق الشريعة»، والذي في حقيقته يعكس أحد نتائج النكسة التي أهملوها وليس سببًا لها! ■



خواطر على هامش ترجمتي لكتاب:

«الفيزياء والواقع» لألبرت آينشتين

٢٠١٣/٠٩/٨م

لم تتطور اللغة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لكي تنتج أساليب وبنى وتراكيب يمكنها أن تعبر عن «العلم الحديث»، بينما أنتجت أساليب وتراكيب يمكنها أن تعبر عن: «الرواية الحديثة»، و«الشعر الحديث»، و«المقال الحديث».

إن مشكلة «جمود اللغة العربية» من حيث مناسبتها للتعبير عن العلوم الطبيعيَّة الحديثة وفلسفتها لهي مشكلة قاتلة؛ لأنها تسببت في عجز العرب عن تكوين «انطباعات حسية أصيلة» عن «العالم الخارجي الواقعي» من خلال «تجارب حسية أصيلة»، ومن ثَمَّ بات الإدراك العربي للعالم الخارجي الواقعي هو مجرد «ترجمة» للإدراك الأوروبي الذي عُبِّر عنه بالألمانية والإنكليزية!

على سبيل المثال: إن كلمة «الانطباع» في العربية تعبر عن «عملية نفسية» لا تتطلب أن تكون مؤيدة بالأدلة العملية العلمية، بينما impression في الإنكليزية تعبر عن «عملية حسية / عقلية» يتطلب منطق اللغة المعاصرة أن تكون مبنية على «تجربة» صحيحة وقابلة للتكرار، وفعل «يعتقد» بالعربية يعبر عن «التصديق اليقيني»، بينما يقابله في الإنكليزية المعاصرة ثلاثة أفعال: (to believe, to deem, to think).

← **فيُعبر الأول:** عن التصديق اليقيني.

← **والثاني:** عن التصديق الحسي المبني على التجربة.

← **والثالث:** عن التصديق الحدسي المبني على المنطق!

بقطع النظر عن مقدار الخلل الذي أصاب العقل العربي نتيجة جمود اللغة خلال القرنين المنصرمين، فيُمكن أن نقول - بكل يقين - إنه من المستحيل أن يتقدم العرب ويحصلوا على «انطباعات حسية أصيلة» تصلح لكي تصف «عالم الواقع»، أو «عالم الموضوعات الشيئية» باستقلال وموضوعية واستدامة إلاّ إذا عملوا بكل اجتهاد على تطوير اللغة العربية؛ لكي تنتج أنساق صالحة للتعبير عن موضوعات العلم الحديث وفلسفته. ■

أدوات المعرفة وفلسفة العلوم الحديثة

٢٠١٣/٩/١٦م

تختلف أدوات المعرفة باختلاف موضوعها، لكن المشترك من هذه الأدوات: العقل (تكوين المفاهيم والعلاقات) - الاستقراء (تكوين انطباع حسي نتيجة عدد من الخبرات الحسية) - الحس (إدراك الطبيعة من خلال التجربة الحسية).

الحديث عن قدرة نظرية المعرفة للعلم الحديث على التوصل لحقائق موجزة، في الوقت الحالي، لا يمكن أن يعتبره أي مفكر متزن أكثر من غطرسة كاذبة تحمل من الجهل بمذاهب فلسفة العلوم المعاصرة أكثر مما تحمل من معرفة بالمذاهب القديمة.

إن التعويل على الاستقراء الناقص، والتجريب بحدوده الفيزيائية المعروفة، والتصورات الحدسية للعلماء التي يصيغون بها الفروض الكلية لبدئ عمليات الاستنباط ومن ثمَّ تطبيق معيار التكذيب، إنَّ التعويل على كل ذلك للتوصل إلى «نظرية كلية» للطبيعة هو تعويل ساذج للغاية، فإذا توسع صاحبه لكي ينتظر من خلال إجابة على «الأسئلة المتجاوزة» التي تطرحها الفلسفة - أو يطرحها الدين -؛ فإنَّه يتجاوز السذاجة إلى الحماقة!

إنَّ الموقف القوي للإلحاد strong atheism قد فقد رونقه وبريقه الشِلْتوني، وعاد لكي يؤول إلى الموقف الضعيف weak atheism الذي يعتمد على النفي لانعدام الدليل، وهو موقف دفاعي يُمكن الإجابة عنه بكل سهولة بالتطرق إلى محدودية الحس والنقصان الأبدي للاستقراء بما ينتج اختلال الانطباعات الحسية التي هي المادة الخام لتكوين المفاهيم والعلاقات العقلية التي تقود إلى تكوين تصورات عامة وسارية الصحة valid عن الطبيعة والعالم.

المشكلة الكبرى التي تواجه فلاسفة الإلحاد العلمي هي أنَّهم إذا سلموا بأطروحة «التصميم الذكي Intelligent design»؛ سيتوجب عليهم البحث عن «المصمم Designer»، بما سيقود حتمًا إلى «الدين»، وهذه المشكلة الكبرى؛ لأنَّ تجربتهم التاريخيَّة مع النصوص المسيحية، وتطبيقها الكنسي، أوجدت عَلاقة عكسية حتمية بين الدين والعلم!

هذه المشكلة يُمكنها أن تجد حلاً متكاملاً إذا نهض المسلمون وحملوا راية العلم الحديث بفلسفته ومنجزاته في آن واحد، فالإسلام يتضمن من الأصول المعرفيَّة ما يجعل الجمع بينه وبين فلسفة العلم الحديث أمرًا هيِّنًا إلى حد كبير، بما سيضمن كسر العلاقة السلبيَّة العكسيَّة بين الدين والعلم الحديث، والتي أثبتتها الانحطاط الحضاري الذي شهدته أوروبا في القرون الوسطى، والذي يشهده العالم الإسلامي اليوم! ■



الوجــود والديـــــن

٢٠/٩/٢٠١٣م

يمكن تقسيم الوجود الإنسـاني إلى ثلاثـة عوالـم:

(١) عالـم الموضوعات الشيئيَّـــة.

(٢) عالـم الموضوعات الفكريَّـة.

(٣) عالـم الانطباعات الحسيـــة.

إنَّ الدين هو نسق من المفاهيم والعلاقات التي تربط عالـم الموضوعات الفكريَّة بعالـم الموضوعات الشيئيَّة؛ لكي تخلق نسق مناظر من الانطباهات الحسيَّة لدى الإنسان أو ما نسميه (الإيمان)، وما يقتضيه من أفكار تحرك الأفعال.

لذلك؛ فإنَّ محاولة إيجاد تعارضات بين عالم الموضوعات الشيئيَّة والدين.. لابد أن تبـوء بالفشل! لمـاذا؟

لأنَّ أدوات التحقق والمعرفة في عالـم الموضوعـات الشيئيَّـة تختلـف عـن نظيراتهـا في عالـم الموضوعات الفكريَّة، والدينُ يربط بين الاثنين بنسق صلب - تختلف صلابته من دين إلى آخر - من المفاهيم والعلاقات، لذلك؛ فلكي تنجح مهاجمة هذا النسق انطلاقًا من أدوات التحقق والمعرفة الخاصة بعالم الموضوعات الشيئيَّة يحتاج لمساندة بنفس القـوة من أدوات التحقـق والمعرفـة الخاصـة بعالـم الموضوعات الفكريَّـة، والجمع بين الاثنين مستحيـل! ■



نظرة معاصرة إلى فلسفة الماركسية

١٧/٩/٢٠١٣م

إذا تعاملنا مع فلسفة الماركسية على أنَّها «وصفيَّة» لا «تفسيريَّة»؛ فستختلف رؤيتنا لها تمامًا، وستتقلص مساحات التعارض بينها وبين الإسلام إلى حدٍّ كبير..

والحقيقة أنَّ الجذور الفلسفة للماركسية التي يعزو إليها كبار الفلاسفة «الطبيعة التفسيريَّة» هي جذور واهية إلى أقصى حدٍّ، سواء في ذلك الجذور الداروينية أو الديالكتيكية، والتي تهافتت بتطور فلسفة العلوم الحديثة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وسقوط الحتمية Determinism كأساس فلسفي للاستقراء العلمي، وصعود التفسيرات الإحصائية Statistical والتصادفية Stochastic في مقابلة التفسيرات الحتمية deterministic والتأكدية certainty، لذلك لا ينبغي أن يجد الماركسيون اليوم أي حرج في رفض «الطبيعية التفسيريَّة» للماركسية!

إن الأدوات الوصفيَّة للاقتصاد والاجتماع التي توفرها لنا فلسفة الماركسيَّة هي أدوات بالغة القيمة والفائدة! فمن المستحيل أن نسبر أغوار الواقع العالمي المعاصر، ونحلل أداء وتوجهات الشركات والحكومات العالمية الكبرى، والمجتمعات المتقدمة والمتخلفة، بدون هذه الأدوات!

الواقع الرأسمالي الاحتكاري الشنيع الذي يعيشه العالم اليوم يحتاج لقدر من الاتزان الاقتصادي والسياسي والجماهيري، هذا الاتزان أقرب لأن يتحقق من خلال حراك اجتماعي يستلهم فلسفة الماركسيَّة وأدواتها من أن يتحقق من خلال «الإصلاح الداخلي» لهذا الواقع المرير! ■



اللغة وفلسفة العلوم

٢٠١٣/٩/٩م

مشكلة اللغة العربية فيما يتعلّق بالعلوم الطبيعيَّة الحديثة وفلسفتها تتجاوز قضيتي الترجمة والتعريب، فالجمود الذي قد أصاب اللغة على مدار قرنين من الزمان نتج عنه فقر مدقع في:

(١) أساليب الكتابة.

(٢) التراكيب اللغوية.

(٣) المصطلحات الأصيلة.

بما جعل الإنسان العربي عاجز عن التفكير في مواضيع العلم الحديث بشكل «أصيل»! إن أي عالِم عربي في يومنا هذا يفكر - عندما يفكر - في المواضيع العلمية باللغة الإنكليزية، أو الألمانية، أو الفرنسية! ويُنْتِج عدم أصالة هذه اللغات في وعي العالم تفكيرًا مشوشًا، مضطربًا، متقطعًا - إلا فيما ندر - بما يجعل منجزاته العلمية «النظرية» محدودة وضئيلة بالمقارنة بالمنجزات العلمية لأقرانه من الغربيين.

إنَّ قراءة العلماء العرب في مواضيع علمية حديثة مثل «ميكانيكا الكم»، أو الفيزياء النظرية بلغات أجنبية لا يمكن أن ينتج وعيًا أصيلاً بمنجزات هذه العلوم، إلاَّ في حالات استثنائية يجيد فيها العالم اللغة الأجنبية إجادة تامة، أو يكون لديه إمكانات زائدة «للتخيل» تجعله يُكمل وعيه عن هذه المواضيع بشكل فعال.

وإن توفَّرت كتب كافية مترجمة للعربية في مجال أو اثنين من مجالات العلم الحديث، فإن العالم في النهاية لا يستطيع أن يتبنى محتواها اللغوي، لكي يفكر به؛ لأن الدوريات والمجلات العلمية التي تطلعه على ما يستجد في هذا المجال أو ذاك تصدر كلها بالإنكليزية! هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ترجمة / تعريب العلوم يفتقر لأي معايير قياسية يمكنها أن تنتج مع الزمن أساليب وتراكيب ومصطلحات عربية أصيلة لكل مجال من مجالات العلوم، لذلك؛ فإنَّ المشكلة تتعدى قضيتي الترجمة والتعريب، كما ذكرت آنفًا.

إن **الخطوة الأولى** لتطوير اللغة العربية هي القيام بتطبيق مناهج مدرسة (الوضعية المنطقية) في التحليل المنطقي للغة على أهم النصوص العلمية الحديثة بعد تعريبها بواسطة متخصصين.

والخطوة الثانية هي وضع قواعد للكتابة العلمية العربية باستخدام هذه المناهج وغيرها من مناهج التحليل اللغوى والمعنوي، بحيث تقوم هذه القواعد بتحرير أساليب للتعبير عن:

(١) المراتب المختلفة للحجية المعرفية العلمية.

(٢) نقد البحث العلمي.

(٣) عرض التجارب والاستنتاجات.

(٤) صياغة الاستقراء بمراتبه المختلفة.

والخطوة الثالثة هي تعميم هذه المنجزات في مراحل التعليم المختلفة، والعمل على إصدار دوريات علمية عربية ينشر فيها الباحثون العرب منجزاتهم بالأساليب الجديدة الأصلية! ■



هل تتطور اللغة أولاً... أم يتطور الوعي العلمي؟

٢٠١٣/٩/٩م

من الضروري أن نفرق بين عملية «الانطباع الحسي» الناتج عن عدة عمليات عقلية، يجريها عقل الإنسان قبل وأثناء وبعد «التجربة الحسية»، والتي تقود إلى تكوين مفاهيم صحيحة عن «العالم الخارجي»، وبين عملية «التعبير عن العالم الخارجي» التي يقوم بها الإنسان كأحد مقتضيات دوره كعنصر في المجتمع الإنساني.

إنَّ دور اللغة لا يقتصر فقط على «التعبير عن العالم الخارجي»، بل تلعب اللغة دورًا رئيسيًّا في العمليات العقليَّة التي تجري في عقل الإنسان للربط بين «الانطباعات الحسية»، و«التجارب» التي نشأت عنها هذه الانطباعات، وتلعب اللغة دورًا رئيسيًّا كذلك في صياغة مفاهيم مجردة لخصائص هذه الانطباعات، واستقراء نتائجها، وتوحيدها في أنساق تصورية مكتملة.

لذلك؛ فإنَّ السؤال الذي صدرت به هذا المقال هو سؤال غير صحيح! فتطور اللغة يصاحب تطور الوعي العلمي، وهذا هو ما حدث في أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين... غير أنَّنا - كعرب - الآن لدينا ميزتان لم تكونا متوفرتين للأوروبيين خلال هذين القرنين! ميزتان قد تجعلانا قادرِين على تطوير اللغة العربية إلى حد بعيد قبل أن يتطور وعينا العلمي إلى حد مناظر!

- **الميزة الأولى:** توفر قدر كبير من الوعي العلمي والتصورات العلمية الصحيحة في العديد من فروع العلم الحديث.
- **والثانية:** طبيعة اللغة العربية المرنة والديناميكية، والتي تسمو بها فوق الإنكليزية والألمانية.

إنَّ العالم اليوم يكتظ بوسائل تبادل ونقد وتراكم المعرفة، وأصبح من اليسير أن يقوم عدد من المتخصصين في كل فرع من فروع العلم الحديث بتمييز أصول ذلك الفرع النظرية والفلسفية والعملية، بشرط أن يكون هؤلاء المتخصصين قد وصلوا إلى مرحلة الإجادة التامة للغات الأوروبية الرئيسية.

هذا التمييز لم يكن متوفرًا للأوروبيين في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ لسبب بسيط: هو أنَّهم كانوا مشغولين باكتشاف هذه الأصول آنذاك!

أما اللغة العربية، بمرونتها النادرة في الاشتقاق، وديناميكيتها البارزة التي تتجسد في قدرتها على صهر المصطلحات الأعجميَّة في قوالب عربية صرفة، وثرائها المعروف في المعاني تتميز عن كل اللغات الأوروبيَّة وفي مقدمتها اللغات الأنجلوجرمانية (الإنكليزية والألمانية)!

إذن أين المشكلة؟

إن المشكلة تشغل عدة مستويات من الواقع:

- **المستوى الأول:** يتعلق بإدراك أن ثمة مشكلة من الأساس! فلايزال الكثيرون من «التراثيين» يتمسكون بقناعة بالية تنص على أن اللغة العربية لم تتخلف خلال المائتي عام المنصرمة، ولم تفقد أي شيء، وأن جلَّ الأمر يقتصر على إجادة العربية وإجادة اللغات الأجنبية لإخراج عمليات ترجمة محكمة!
- **أما المستوى الثاني:** فيتعلق بفهم العرب للعَلاقة بين العلم الحديث والفلسفة، فلسفة العلوم، واستيعاب أن هذه العلاقة هي التي تدفع العلم نحو ديمومة التطور والتزايد المطرد لمنجزات البحث العلمي في الغرب.
- **والمستوى الثالث للمشكلة:** يتعلَّق بالتمكن من إجادة اللغة العربيَّة، تمكنًا يسهل اشتقاق الكلمات الجديدة من جذور عربية، وييسر تعريب المصطلحات الأعجميَّة إلى صيغ عربية أصيلة، ويُوفر إمكانيات لصياغة أساليب وتراكيب تناسب الكتابة العلميَّة، بعيدًا عن الأساليب والتراكيب المميزة للكتابة الأدبية بأنواعها المختلفة.

- **أما المستوى الرابع للمشكلة:** فيتعلق بإدراك أصول العلم الحديث بفروعه، وتحديد اتجاهات البحث العلمي والتساؤلات المصاحبة له وعلاقتها بهذه الأصول، حتى يتم صياغة موضوعات مستدامة وصحيحة لعملية «تطوير اللغة العربية» كما ننشدها! ■



قواعد ترجمة النصوص العلمية

٢٠١٣/٩/٩م

هذه بعض القواعد التي أرى أنَّه يجب الالتزام بها عند ترجمة النصوص العلمية إلى اللغة العربية:

(١) يجب التمييز بدقة وحسم كافيين بين مراتب الحجية المعرفية المختلفة.

(٢) منع استخدام الأساليب البلاغيَّة من مجاز وكناية واستعارة ومبالغة وغير ذلك، يجب التدقيق في المصطلحات، ومحاولة اشتقاق مصطلحات عربية مرادفة للمصطلحات الإنكليزية (أو الألمانية) من أصولها اللاتينية كلما أمكن ذلك.

(٣) المحافظة على القِصر النسبي لطول الجمل، وعدم التعبير عن أكثر من فكرة في الجملة الواحدة، وتوضيح العَلاقات السببية بين الأفكار، وبناء المفاهيم والتصورات بالتدريج.

(٤) التمييز الواضح بين أساليب الكتابة المختلفة: التمييز بين المقارنة والمقابلة، والتفسير والوصف، والانتقال والاستصحاب... إلخ.

(٥) شرح العَلاقات بين الأفكار والمفاهيم، وإن تطلب ذلك إفراد هذه العلاقات بهوامش مستقلة، لبناء تصور صحيح ومتكامل في ذهن القارئ العربي لهذه الأفكار، بحيث يُصبح قادرًا على استحضارها واستخدامها باستقلال كامل عن النص الانكليزي.

(٦) تحرير المساحة الدلاليَّة للمصطلحات الرئيسية بلغتها الأصليَّة، وتحديد مساحة دلالية مناظرة للمصطلح العربي المرادف. ■



عن منزلة معيار التكذيب في فلسفة بوبر

٢٩/٨/٢٠١٣م

معيار التكذيب Falsification الذي وضعه كارل بوبر للتمييز بين «العلم» و«اللاعلم» ينبغي أن يُفهم في إطار تصور بوبر الكلية والمجملة لتطور العلم وبنية البحث العلمي، فالمراحل الزمنية بين تفاصيل هذا التصور لا تقاس بالعقود أو القرون، والمسافات المعرفية بين النظريات العلمية في هذا التصور لا تقاس بمقدار التغير في بنيتها المفاهيمية والأصولية.

إن تصور بوبر عن تطور العلم يُعنى بالعمليات الدقيقة والتفصيلية التي تجري في هذا التطور، ولا يُعنى بتقدير الناتج النهائي لهذه العمليات ومقارنته بما سبقه، فإذا افترضنا أن تطور العلم يُماثل نمو نبتة صغيرة من البذرة وحتى النبتة الكاملة، فإن تصور بوبر عن هذه العملية يهتم برصد التفاعلات الكيميائيَّة والحيويَّة والضوئيَّة التي تجري في كل دقيقة من مراحل نمو النبتة، ولا يهتم إطلاقًا بتغير النبتة من (صورة البذرة) إلى (صورة الساق والجذور)؛ لأن هذه مجرد نتائج (شكلية / مورفولوجية) للتفاعلات المستمرة التي لا تتوقف في خلايا النبتة!

لذلك فمعيار التكذيب معنيٌ بشكل أساسي بالتمييز بين التفاعلات الحقيقية التي تجري داخل الخلايا - إن أسهبنا في هذا القياس -، وبين التفاعلات الزائفة التي يُظن أنها تحدث في الخلايا، على غير الحقيقة.

بينما يهتم توماس كون برصد الشكل النهائي الناتج عن كل مجموعة من التفاعلات، فيقسم مراحل نمو النبتة إلى ثلاثة أو أربعة مراحل، على سبيل المثال، ولا يهتم إطلاقًا بالتفاعلات الكيميائية والفيزيائية التي تدور باستمرار بداخل الخلايا.

تطور العلم بالنسبة لبوبر: هو عملية يومية، تتطور خلالها الخبرات الحسية للعلماء بشكل مستمر، لا يتوقف أبدًا، ولذلك فهم في حاجة لمعيار التكذيب حتى يمكنهم نبذ الاستقراءات الزائفة التي لا يمكن ربطها بالخبرات الحسية، وتصحيح المسار نحو استقراءات أكثر اتساقًا مع الخبرة الحسية المكتسبة من التجربة.

تطور العلم بالنسبة لكون: هو تنقل اجتزائي بين النظريات، يحدث نتيجة عوامل سياسية / اجتماعية / بيئية، يلعب فيها العلماء - شخصيًّا وإنسانيًّا واجتماعيًّا - أدوار البطولة دائمًا، بحيث تظل الخبرة الحسيَّة التي تكتسب باستمرار واطراد من التجربة في كواليس الكشف العلمي.

إنَّ معيار التكذيب في التصور البوبري بمثابة «حواجز الطريق المضيئة» التي تمنع السيارات التي تسير باستمرار من الخروج عن جادة الطريق، ويدلُّ سائقيها على أماكن المنحنيات في هذا الطريق، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار معيار التكذيب كالمحرك الذي يدفع هذه السيارات إلى الأمام، كما قد يظن البعض. ■



بين كارل بوبر وتوماس كون

٢٠١٣/٨/٢٢م

الصراع بين كون وبوبر حول بنية الكشف العلمي وصيرورته يدور أساسًا حول التصورات العقلانيَّة عن الطبيعة، وهي موضوع الفيزياء النظرية، ولا يتطرق ذلك الصراع إلى انعكاسات هذه التصورات على الحضارة، وهي موضوع الفيزياء التطبيقية.

الغريب أن كون في رؤيته «العنصرية» للكشف العلمي، وأطروحته عن البارادیجما العلمية، وضرورة حدوث (ثورات) مفاهيمية وأصولية لتغيير التصورات السائدة عن الطبيعة.. لم يتطرق إطلاقًا إلى التغيرات التي حدثت في البارادیجما العلمية انطلاقًا من التطبيق!

التفكير العلمي عند كون يسير في طريق ذو اتجاه واحد، تجر فيه التصورات النظرية والثورات المفاهيمية قطار التطبيق في رحلة البحث العلمي، وبالتالي فلا يمكن أن يقود التطبيق إلى تغيير التصورات النظرية إلا من خلال إطار إجرائي، بينما الأمر مختلف عند بوبر، حيث تخضع التصورات النظرية إلى امتحان (قابلية الخطأ) القائم على المنطق، وتخضع إلى التجريب الذي يستمد صلاحيته من «الخبرة الحسية».



التفكير العلمي عند بوبر يسير في اتجاهين، التصور النظري يسير نحو المنطق في اتجاه، ويسير نحو الخبرة الحسية في اتجاه آخر. لذلك؛ فإنه من الممكن أن نجد علاقة أصولية / مفاهيمية بين أطروحة بوبر عن تطور العلوم وبين التطبيق... بينما من المستحيل أن نجد مثل هذه العلاقة في أطروحة كون، اللهم إلا علاقة ذات طبيعة إجرائيَّة، إن وجدت!

إن الإجابات التي قدمها كون عن «مصادر الإلهام» أو «قواعد الاختيار» التي تقود إلى تغير المفاهيم والتصورات، ومن ثم تغير باراديجمات العلم هي إجابات ساذجة، تتمحور حول «التاريخ» و«القيمة» و«الأخلاق»! بينما يقدم بوبر إجابات أكثر رصانة من خلال المنطق مثل معيار «قابلية الخطأ» و«التجريب» و«التنبؤية»!

أعتقد أنَّ مَن يختار اعتناق مذهب كون في فلسفة العلوم قد يُمكنه أن يعيش في سلام مع تاريخ تطور العلوم خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، لكنه سيمر بمشكلة حقيقية، لا حل لها، عندما يحاول أن يفسر تاريخ تطور العلوم في القرن العشرين!

إن معتنقي مذهب كون سيعيشون بكل نجاح في مجد الماضي، لكنهم لن يستطيعوا أن يسيروا بثبات نحو مجد المستقبل، بعكس «البوبريين» الذين صارت إليهم سيادة العلوم في القرن العشرين، وستظل كذلك خلال المائة عام القادمة على الأقل! ■



ملاحظات حول الفرق بين «اطِّراد الحوادث» و«الحتمية» في فلسفة العلوم

۱۰/٦/۲۰۱۳م

«اطراد الحوادث» يعني استمرار الكون كما هو عليه بأحداثه وظواهره بشكل كلي، استمرار حركة الكواكب، واستمرار التفاعلات الكيميائيَّة في الخلايا الحية، واستمرار الفناء الزمني للعناصر المشعة... إلخ، أي إن مفهوم اطراد الحوادث يعني في حقيقته الفلسفية «استدامة الكون».

بينما تعني «الحتمية» أنَّه بالنسبة لظاهرة طبيعية محددة، فإنَّه إذا تكرر حدوث أسباب هذه الظاهرة عدد لا نهائي من المرات، فسوف تحدث الظاهرة بنفس خصائصها عدد لا نهائي من المرات أيضًا، أي: إن «تكرار الأسباب يقود إلى تكرار النتائج بالنسبة للظواهر طبيعية».

كيف يحدث الخلط بين المفهومين إذن؟!

تتناول «الحتمية» قضيتين:

← **القضية الأولى:** تكرارالأسباب.. فلنرمز لقضية تكرار الأسباب بالفرض رقم: (١).

← **والقضية الثانية:** هي تكرار النتائج.. فالنرمز لقضية تكرار النتائج بالفرض رقم: (٢)،

والحتمية تقول: إن (٢) نتيجة لـ (١).

أمَّا «اطِّراد الحوادث» فيفترض أن تكون هذه العلاقة: أي علاقة التلازم العلّي بين تكرار (١) وتكرار (٢) هي علاقة سرمدية في الكون والوجود، أي إنَّها كانت هكذا بنفس الدرجة خلال التاريخ المغرق في القدم، وستظل هكذا خلال المستقبل المغرق في الأبد.

وهذا الفرض ليس ضروريًّا من تعريف اطراد الحوادث، إذ إن استدامة الكون لا تقتضي ثبات العلاقات المنطقية فيه، والقول بذلك يفتقر لدليل موضوعي مستقل، بل إن استدامة الكون تحتمل احتمالات كثيرة خلا ذلك الفرض: منها حدوث تغيرات متناهية - أو لا متناهية - في العلاقات المنطقية فيه؛ لكي تحافظ على تلك الاستدامة، وحدوث تغيرات دورية - متكررة مع الزمن - في العلاقات المنطقية.

فما هو السبيل لحصر تلك الاحتمالات في احتمال واحد يقتضي إثبات الحتمية؟ لا سبيل لذلك على الإطلاق! فإن كان ثمَّ سبيل فهو في حقيقته سبيلٌ ميتافيزيقي لا يقوم عليه دليل منطقي موضوعي مستقل!

إذن؛ هل من الممكن أن نثبت الحتمية دون إثبات اطراد الحوادث؟

نعم! فقد تكون علاقة التلازم العلّي بين (١) و(٢) في ذاتها حادثة، أي: إنها بدأت منذ الانفجار الكبير مثلاً، أو منذ تكوُّن الأجرام الكونية مثلاً، وقبل ذلك كانت منعدمة، وستنتهي بانتهاء الكون وانهياره، أو قبل ذلك!

فكيف يمكن أن نثبت الحتمية مع اطراد الحوادث؟

بأن نقول بأن بداية الكون في ذاتها نتيجة لسبب متقدم عليها، وأن نهاية الكون وانهياره ستكون سبب لنتيجة أخري متأخرة عنها، وهكذا، وهذا هو مُعتقد شريحة كبيرة من علماء الفيزياء في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبًا.

فهل يمكن أن نثبت اطراد الحودث مع نفي الحتمية؟

نعم! وهذه هي النتيجة الفلسفية المباشرة لميكانيكا الكم وظهور النظرية النسبية (ظهورها وليس نتائجها)، وهذا هو مُعتقد أغلبيَّة علماء الفيزياء الآن، أن التلازم بين (١) و(٢) موجود لكنه ليس ضروريًا وليس عامًا، وأن اطراد الحوادث هو الذي جعلها في هذه المنزلة الآن، وأن هذه المنزلة ربما ستتغير فيما بعد! ■



اللقاء الأول من «حلقة القراءة»

«تاريخ الفكر الأوروبي الحديث» لرولاند سترومبرج

٢٠١٣/٦/٤م

هذه أجوبة عن الأسئلة التي تلقيتها بعد محاضرة «تطور العلوم الطبيعيَّة في عصر النهضة»، والتي ألقيتها في فعاليات «حلقة القراءة» التي عُقدت في المركز الكشفي العربي يوم (٢٠١٣/٦/١م)، خلال مناقشة كتاب: «تاريخ الفكر الأوروبي الحديث» لرولانـد سترومبـرج.

سؤال (١): تكلّمت عن صناعة أوعية تحمل العلم في الوطن العربي، من وجهة نظرك ما السبيل إلى صناعة هذه الأوعيـة؟

الجواب: السبيل إلى صناعة أوعية معرفية تستقبل العلوم التجريبية بحالتها الحديثة لتقدمها إلى العقل العربي المعاصر يتلّخص في انشغال المجتمع، لاسيما طليعته من الشباب، بهذه العلوم فهمًا وإدراكًا وتطبيقًا ودراسة، بجانب وجود مراكز بحثيَّة متخصصة ودوائر فلسفيَّة معنية بفلسفة العلوم واللغة العربية تعمل على تأطير وتأسيس بُنى لغوية واصطلاحية تخدم هذه العلوم وتوفر لها التربة اللاّزمة للنمو في العقل العربي المعاصر..

هذا بالطبع يحتاج لانصراف عدد كبير من الشباب بالكليَّة إلى مجالات لم يعتدها من قبل: مثل تاريخ الأفكار في العلوم الطبيعية (الفيزياء والرياضايات خصوصًا)، وفلسفة العلوم، واللغة العربية، واللغات الأجنبية (الإنكليزية والألمانية تحديدًا).

سؤال (٢): السؤال عن أخلاقيات العلم، بمعنى: هل يتعارض الإسلام مع الاكتشافات العلميَّة؟ بمعنى آخر هل يتيح الإسلام للعلم التوسع في الاكتشافات، أم يتدخل في البحث العلمي العلمي بالحلال الحرام؟ وإذا كان الأمر كذلك أليس هذا حجرًا على العلم في الوقت الذي لا تفعله العلمانية (أمثلة: الاستنساخ والحرب البيولوجية)؟

الجواب: في الحقيقة ما تسأل عنه يعتبر من عناصر الأوعية المعرفية التي نسعى لصياغتها مستقبلاً، فلا أجد لدي إجابة لما تسأل عنه الآن، لكن أتصور أنَّ الإجابة سيتم التوصل إليها من خلال بناء قوي ومتماسك من الأبحاث والدراسات التي تصل إلى صياغة علاقات معرفية مستدامة بين الشريعة الإسلامية ومستويات البحث العلمي وقضاياه المختلفة، ولكن أتصور أن هذه الأبحاث والدراسات يجب أن تنطلق من مقاصد الشريعة الإسلاميَّة وأصول الدين لا من الأحكام الفرعيَّة، كما أتصور أنَّها

يجب أن تنطلق من فهم دقيق ومعاصر للبحث العلمي وقضاياه الحالية والمُلِحَّة... لكن هل هذه التصورات التي أتحدث عنها صحيحة أم لا؟ لا أحد يستطيع أن يُقدم إجابات حاسمة حتى نحصل على هذا البناء القوي المتماسك!

سؤال (٣): ما هي الكتب التي تفيد الباحث في مجال فلسفة العلم والنظريات العلمية الحديثة [للمتخصصين وليس كتبًا عامة]، أي: تشمل الرياضيات والفيزياء والبراهين؟

الجواب: المصادر العلمية الهامة للمتخصصين تتمثل في الأبحاث التي تنشر في الدوريات العلمية المتخصصة، فينبغي على المتخصص الاطلاع على هذه الأبحاث قبل أن يقرأها مجمعة وملخصة في الكتب، فعلى سبيل المثال ينبغي للمهتم بالنظرية النسبية أن يقرأ أبحاث أينشتين الأصليَّة، ثم يقرأ التعليقات الفلسفيَّة لسير جيمس جينز وبرتراند راسل مثلاً، ثم يقرأ نقد هيربرت دينجل وردود كارل بوبر عليها، هذا ليدرك كل ما تم التوصل إليه بشأن النسبيَّة على المستويين الرياضي / الفيزيائي والفلسفي... وهكذا، فالموضوع لا يمكن تلخيصه في كتاب واحد، ربما إذا قرأت الكتاب الذي كتبه أينشتين نفسه أو كتب بيرجمان أو ريندلر... ربما إذا قرأت هذه الكتب ستحصل على صورة مقربة للموضوع، لكنها لن تكون صورة «متخصصة» بتفاصيلها، وهكذا في كل مواضيع الفيزياء النظرية وعلم الكونيات وغيرهما.

سؤال (٤): هل الاهتمام بسؤال (كيف) أكثر من سؤال (لماذا) صحيح؟ ولماذا؟

الجواب: سؤال (كيف) يبحث عن العلل الجزئية /القاصرة، وإجابة هذا السؤال تصنع التقدم على المستوى التقني /التطبيقي، أمَّا سؤال (لماذا) فهو يبحث عن العلل الكلية / المتجاوزة، وإجابة هذا السؤال تصنع مناهج البحث المعرفي، كما تصنع التصورات الإنسانيَّة عن الوجود والكون، فأرى أن الاهتمام بسؤال (لماذا) يجب أن يقتصر على المستوى الأصولي من فلسفة العلوم، وهو المستوى الذي يُعني بطرق البحث العلمي ومراتب الحجية المعرفية لنتائج ذلك البحث وما إلى ذلك..

أمَّا أن يتعدى هذا السؤال إلى البحث في العلل المتجاوزة؛ فأرى أنَّه فائدته لن تكون ذات أهمية كبرى للعقل الإسلامي العربي؛ لأنَّه إمَّا سينتج إجابات تتصادم مع حقائق الوحي، أو سينتج إجابات جزئية غير مكتملة لن تفيد نظرية المعرفة الإسلاميَّة إفادة ذات أهميـة.

سؤال (٥): ما هو دور نظرية التطور في إلحاد العلماء؟ وهل ستسهم «أسلمة المعرفة» في إعداد أوعية لتلقي العلوم وبدئ نهضة علمية إسلاميـة؟

الجواب: خلال القرن العشرين لعبت نظرية التطور دورًا محوريًا في نشر وتدعيم ظاهرة الإلحاد العلمي لاسيما في الدوائر العلميَّة، حيث توصلت هذه النظريَّة من خلال استقراء التركيب الحيوي والبناء الفيسيولوجي للكائانات الحية - لاسيما من مملكة الحيوان - إلى وجود اصل مشترك لهذه الكائنات، ثم وضعت النظريَّة تصورًا لكيفيَّة نشوء الأنواع المختلفة من هذا الأصل المشترك، وذلك من خلال آليتين رئيسيتين (حسبما ترى الداروينية الكلاسيكية)، وهما الانتخاب الطبيعي والطفرات، وتقدم هذه النظرية تصورًا افتراضيًا لوجود أنواع مختلفة من الكائنات بدون الحاجة لتدخل إلهي لخلق هذه الأنواع بشكل مستقل..

ومن هنا جاءت أهميتها للإلحاد الحداثي، لاسيما مع ظهور نزعات أكثر تطورًا لدى المعاصرين من العلماء [المؤمنين] بهذه النظرية، حيث قدمت هذه النزعات تفسيرات جزيئية وجينية للطفرات والانتخاب الطبيعي.

الإشكالية الكبرى التي تواجه نظرية التطور تكمن في الاستقراء الذي اعتمدت عليه هذه النظرية لإثبات الأصل المشترك للأنواع، فهو استقراء ناقص، ومن ثمَّ فيستحيل أن يقود إلى [حقيقة] كما يدعي [المؤمنون] بهذه النظرية.

والإشكالية الثانية التي تواجه هذه النظريَّة تكمن في غياب الربط بين (تطور) الأنواع المختلفة من الأصل المشترك، و(نشأة) الصل المشترك من العدم، فالأطروحات التي تتحدث عن تكون «الخلية الأولى» من العدم [قصة البرق والضغط والكربون والهيركوجين والأكسجين] تقترب من كونها (أسطورة وثنية) أكثر من كونها «فرضيـة علميـة»!

ومن هنا تنشأ **الإشكالية الثالثة** التي تواجه نظرية التطور.. وهي: افتقارها لأي افتراض يحتوي العلل المتجاوزة (أو الحقائق الكلية) بما يجعلها تصلح كبديل للأديان كما يدعي [المؤمنون] بها!

أما **الإشكالية الرابعة** التي تواجه نظرية التطور فهو افتقارها لأي ارتباط علمي رصين بأبحاث الفيزياء وعلوم الكونيات وفيزياء الجزيئات والأنموذج الذري القياسي (يُمكن مراجعة كتاب مناقضة الفيزياء لنظرية التطور لأورخان محمد علي)، بما يجعلها كيان [فلسفي] قائم بذاته!

هذه أهم الإشكاليات النقدية التي عجزت نظرية التطور عن مواجهتها خلال المائة عام المنصرمة، وهي ذات الإشكاليات التي جعلها تنهار كمحور ارتكاز للإلحاد العلمي خلال العقدين المنصرمين، ربما بقيت كمحور للإلحاد في الدوائر الشعبية في الغرب والتي تتميز بهشاشة محتواها العلمي والفلسفي، لكنها بالتأكيد فقدت بريقها العلمي وباتت مجرد [ديانة] شبه - علمية!

الإلحاد العلمي الحداثي يحاول الارتكاز الآن إلى أطروحات فيزياء الجزيئات والفيزياء النظرية وعلم الكونيات، لكن المشكلة أن الثلاثة فروع تعاني من إشكاليات فلسفية تحول تمامًا دون قبولها معرفيًا كبديل للدين!

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال، فأحب ابتداءً أن أسجل اعتراضي على مصطلح «أسلمة المعرفة» كما وضحت شفهيًا في اللقاء، وأضيف أن الأوعية المعرفية التي قد تحدثت عنها منوط بها إعادة إنتاج الإطار الفلسفي الإسلامي للعلوم الطبيعية بما سيشكل حجر الأساس لإعادة استلهام مفردات الحضارة الإسلامية وبعثها من جديد في الألفية الثالثة.

سؤال (٦): كيف نواجه الإلحاد العلمي الحادث الآن وطرح بعض الكتب لمواجهته؟ وسؤال آخر عن أنواع عمليات التعلم في الغرب وعند العرب؟

الجواب: لا شكّ أنّ الإلحاد العلمي منتشر الآن بشكل وبائي في الغرب، فتدلُّ الإحصائيات والاستبيانات على أنّ أغلبية الشعوب في العديد من بلدان أوروبا ملحدة،

وكذلك في كبرى دول آسيا مثل كوريا واليابان والصين، ولكن هل وصل الإلحاد العلمي إلى هذا المستوى في الوطن العربي؟

لا شك عندي أن الإجابة هي لا! فالإلحاد العلمي بأبعاده الفلسفية والفكرية لم يزل منحصرًا في فئة قليلة للغاية وهامشية في المجتمعات العربية بشكل عام، هل موجود؟ نعم لكنه غير مؤثر على المستويات الجماهيرية الفاعلة في توجيه المجتمعات، لكن آثاره الفكرية في السياسة والاقتصاد والنظام الأخلاقي للمجتمع مؤثرة بشكل كبير، أو بمعنى آخر (العلمانية) كإطار تطبيقي للإلحاد العلمي - لاسيما من وجهة النظر الإسلامية - منتشرة ومؤثرة في المجتمعات العربية لا سيما في الشق الإفريقي من هذه المجتمعات.

وكيفية مواجهة ذلك تكون برأيي عن طريق ما أسميه «تأميم الدعوة الإسلامية»، أي: خروجها من «صندوق» (الحزب /التيار/الجماعة) إلى آفاق المجتمع وانصهارها في العمل الجماهيري العام، ما هي آليات ذلك؟ اقترحت بعض الآليات في مقال بعنوان: «تأميم الحركة الإصلاحية الإسلامية» نشر في فعاليات المركز العربي للدراسات والأبحاث، لكن لا أملك الجزم بصحة هذه المقترحات الأولية، والباب مفتوح للمزيد من الأطروحات والرؤى لإعادة الريادة الإصلاحية للمجتمع المسلم بعدما سلبته الكيانات «الصندوقية» المنتسبة للدعوة الإسلاميَّة الفاعلية والحركة وريادة الإصلاح.

أما بالنسبة لأنواع عمليات التعلم في الغرب وعند العرب، فما فهمته أن السؤال متعلّق بتقنية التعليم والتعلم، وهذا من فروع العلوم التي تخلّف فيها العرب أشد تخلّف، وهذا واضح تمامًا من المنتج النهائي العلمي لدى الغرب والعرب على وجه المقارنة، وربما كان من المناسب أن أترك إجابة هذا السؤال لمن كان متخصصًا في هذا الفرع.

سؤال (٧): إذا كان الإطار العلمي الغربي إلحاديًا، فما هو معيار القبول والرفض للنظريّات القادمة منه؟ هل هو الفلسفة العامة للنظرية؟ أم وجود النص؟

الجواب: لا يُمكن التعميم هكذا، فلا يصح أن نقول أنَّ الإطار العلمي الغربي إلحادي، بل الحاصل أن الغرب يسعى لمد وتوسيع الإطار المعرفي للعلوم التجريبية

ليجعلها قادرة - أو هكذا يدعي فلاسفة العلوم - على تقديم إجابات للأسئلة الكبرى التي تدور في العقل الإنساني منذ آلاف السنين، بحيث تكون هذه الإجابات بديلاً متكاملاً عن الدين، وهذا هو وجه النزاع، كما أراه بين فلسفة العلوم المعاصرة وأصول الدين، فهذا المد والتوسيع للعلم التجريبي يفتقر لوجود أصول مستقلة وموضوعية للعلوم التجريبية، وهذه الأصول غير موجودة، فأصول العلوم التجريبية هي في حقيقتها أصول لميتافيزيقية] افتراضية، مثل اطراد الحوادث، ودلالة الاستقراء الناقص، والسببية المتناهية، وغير ذلك، بينما أصول الدين أصول موضوعية مستقلة: الخبر الصادق، والخطاب العقلي المكتمل، وهذا يجعل العلوم الطبيعية تعجز عن الامتداد إلى المناطق التي يغطيها الدين، وهي مناطق الحقائق الكلية والعلل المتجاوزة.

في نفس الوقت؛ فإنَّ العلوم الطبيعية تحمل من التفاصيل ما يعجز الدين عن الإجابة عنه، فالتجربة والمشاهدة الحسية تجيب عن أسئلة تفصيلية تركها خطاب الوحي للإنسان مثل كيفية إنتاج الطاقة من الرياح، ومعدلات انتشار الأمراض الوبائية... إلخ.

أما معايير النظر في الإنتاج العلمي الغربي؛ فهي تتعلّق بوجود (الأوعية المعرفية) التي تحدثت عن افتقارنا لها حاليًا، فنحن لا نمتلك أيَّ وعاء معرفي مستقل ومستدام نستطيع من خلاله أن نزن أي نظرية علمية كمًا وكيفًا أو أن نحدد معيار مناسبتها لنا ونفعها لمشاكلنا كمسلمين.

سؤال (٨): كيف يمكن استيعاب العلوم الغربية داخل المحتوى العربي؟ أو / كيف يمكن تعلمها بلغتها الأصلية دون التلبس بتبعاتها الثقافية؟

الجواب: هذا يتوقف على وجود (أوعية معرفية) تمكننا من استيعاب هذه العلوم أساسًا، ثم وجود (حراسة ثقافية / إسلامية) لدى المجتمع تمنع التأثر بالمحتوى الثقافي للعلوم الغربية، لكن الذي حدث خلال المائتي عام السابقة أننا لم نمتلك هذه الأوعية، ولا تلك الثقافة، فلم نستطع الاستفادة من العلوم التجريبية ومنجزاتها الغربية الحديثة، وتأثرنا بالمحتوى الثقافي الغربي فتمت علمنة وتغريب للمجتمعات العربية، وتضاءل المحتوى الإسلامي في المجتمع إلى أقصى صورة ممكنة!

وربما تحدثنا بتفصيل أكثر عن هذه القضية خلال مناقشة كتاب ألبرت حوراني في الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى.

سؤال (٩): هل توجد كتب تتكلم عن تاريخ العلوم العربية؟ وما هي كتب المستوى الأول لدراسة تاريخ العلوم الغربية؟ وكيف يمكن تفعيل نوادي العلوم؟

الجواب: كتب الأستاذ رشدي راشد مناسبة لعرض تاريخ العلوم الطبيعية عند العرب، وكتب المستوى الأول لدراسة تاريخ العلوم الغربية هي: «تطور الأفكار في الفيزياء» تأليف ليوبولد إنفلد، وألبرت أينشتين، كتاب «الأسس الفلسفية للفيزياء» تأليف رودلف كارناب، وكتاب «فلسفة الفيزياء» تأليف فيليب فرانك.

سؤال (١٠): ما هي مراتب الحجية المعرفية للعلوم الطبيعية؟

الجواب: هذا السؤال بالغ الأهمية، فهناك مراتب متفاوتة للحجية المعرفية للمعلومات التي يتم التوصل إليها في العلوم الطبيعية، كل منها يتعلق بطريقة من طريق الاستدلال العلمي، فأعلى مرتبة هي مرتبة الحقائق وهي المعلومات التي يتم الاستدلال عليها بطريق الاستنباط..

فعلى سبيل المثال هناك قاعدة تقول بأن «حاسة النظر تدلُّ على الشكل الحقيقي للأشياء»، فإذا رأى الإنسان شجرة بجوار جبل، فإنَّه يستنبط من هذه القاعدة حقيقة تقول إنَّ: «الشجرة أقل ارتفاعًا من الجبل»، ومرتبة هذه المعلومة «حقيقة»، ونوعها أنها «وصف كيفي»، فإذا قام بقياس فرق الارتفاع بينهما وحدده بألف متر مثلاً، فسيقول إن «الشجرة أقل ارتفاعًا من الجبل بمقدار ألف متر»، فأصبح نوع هذه الحقيقة «وصف كيفي مقترن بقياس كمي»..

أمَّا المرتبة التي تليها فهي مرتبة النظرية، وهي المعلومة التي يستدل عليها بطريق الاستقراء، فإذا رأى الإنسان بجعة بيضاء، ثم تكررت هذه المشاهدة عدد كبير من المرات، واشتملت على أماكن مختلفة وأزمنة متفاوتة، فيُمكنه التوصل إلى «نظرية»

تقول: «البجع لونه أبيض»، وتظل صحة هذه النظرية محل تساؤل، وكلما زاد عدد المشاهدات المؤيدة لها زادت صحة النظرية، لكنها لا تقترب أبدًا من مرتبة «الحقيقة» التي عرفت بالاستنباط.

هذا بالطبع يتقاطع مع نظرية بوبر في «معيـار قابليـة الخطـأ»، لكن هذا التقاطع لا يتسع له المقام هنا، وهناك مرتبة «التفسير العلمي» الذي يبني على الاستقراء كذلك لكن يتداخل مع الاستقراء «أطروحة منطقية»، أو «إثبات رياضي» يسعى لتقديم تفسير منطقي لحدوث الظاهرة التي تم استقراءها، وينبغي أن يستند التفسير العلمي إلى بعض المشاهدات المستقلة كذلك، لاسيما في الفيزياء، وتبقى مرتبة «الفرضية» وهي أقل مرتبة من مراتب الحجية المعرفية، وهي «أطروحة منطقية» تفتقر للاستقراء التجريبي، لكنها تستند إلى إثبات رياضي محكم أو تحليل منطقي رصين، مثل فرضيـة الأكـوان المتعددة، أو فرضيـة الأوتـار الفائقـة، أو غيـر ذلـك من الفرضيات التي تسعى إلى إيجاد بدائل فلسفية للحقائق الكلية التي يحتويها الدين من خلال إطار «علـمي»!

هذه هي مراتب الحجية المعرفية الرئيسية في العلوم الطبيعية، وتتراوح منجزات العلوم بينها وبين مراتبها الفرعية، كما تتراوح معايير تطبيقها من مدرسة إلى أخرى من مدارس فلسفة العلوم، ولهذا تفصيل آخر.

سؤال (١١): أين يقع العلماء المسلمون في تاريخ العلوم؟ مثلاً أين يقع بديع الزمان الجزري مؤسس علم الميكانيكا؟

الجواب: الإجابة على هذا السؤال تتوقف على تعريفنا لـ(تاريخ) العلوم، فإذا كان تعريفنا للتاريخ على أنَّه سجل زمني للحضارة الإنسانيَّة، فسنجد أنَّ دور العلماء المسلمين كان محدودًا للغاية، بالنسبة للمظاهر ومنجزات العلوم في الحضارة المعاصرة، بينما كان دورهم كبيرًا إبَّان حقبة الحضارة الإسلاميَّة، وهكذا بالنسبة للإغريق والفراعنة وسائر الحضارات..

هذا إن سلمنا بكون الجزري مؤسس الميكانيكا مثلاً، أمَّا إن كنا نرى التاريخ هو الحضارة ذاتها، مثلما فعل سترومبرج في كتابه مثلاً - وهذا ما لا أتفق معه كثيرًا -، فسنجد أن دور العلماء المسلمين كان كبيرًا مثل غيرهم، مثل الإغريق والفراعنة وعلماء عصر النهضة والتنوير والعصر الحديث!

الخلاصة من وجهة نظري: لا يوجد ميزة (استثنائية) تميز العلماء المسلمين عن غيرهم من العلماء الطبيعيين في سائر الحضارات الإنسانية المختلفة! لكن هل حدثت سرقات علمية خلال عصر النهضة الأوروبيَّة لمنجزات العلماء المسلمين، وتمت نسبتها إلى علماء عصر النهضة؟ نعم، هذا ثبت تاريخيًّا، لكن كذلك ما تمَّ بناؤه من منجزات علمية في أوروبا فيما بعد أكبر بكثير ممَّا تمَّ بناؤه من منجزات علميَّة في الوطن العربي، أو العالم الإسلامي بشكل عام!

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.■



عن نظرية المعرفة للمنهج السلفي

٢٠١٣/٣/٤م

في تقديري أنَّ هناك أربعة عناصر أساسية للنظرية المعرفية التي يحملها المنهج السلفي:

- **أولاً:** تقديس نصوص الوحي، ورفعها في مرتبة تعلو على ما سواها، واتخذاها الركيزة الأساسية في كل ما يختص بتحقق المعرفة والاستدلال على الحقيقة في المجتمع الإسلامي.
- **ثانيًا:** اعتقاد أنَّه كلَّما بَعُدَ الزمان عن عهد النبوة، قلَّ جوهر العلم، على الرغم من أنَّه رُبَّما زادت مادته، وذلك يقتضي بذل عناية لتراث المتقدمين - وعلى رأسهم القرون الثلاثة الفضلى والأئمة الأربعة - أكثر بكثير من العناية التي تبذل لتراث المتأخرين، ويقتضي أيضًا تقديم اجتهاد المتقدمين على اجتهاد المتأخرين عند تحقق الخلاف.

- **ثالثًا:** المعرفـة هدفهـا العمـل، فـلا يوجـد في المنهج السلفي معرفة نظرية محضة أو إدراك فلسفي عبثي، بل إنَّ كل المعارف تقود إلى العمل، سواءً في ذلك عمل الجوارح أو القلب أو العقـل.

- **رابعًا:** إنَّ النظريات المعرفيَّة الإنسانيَّة (التجريبيَّة / الوضعيَّة / الوضعيَّة المنطقيَّة... إلخ) الأصل فيها ألاَّ تتعارض مكتسباتها مع نصوص الوحي، فإنَّ تحقق التعارض؛ قُدِّمت نصوص الوحي على مكتسبات النظريات الوضعية، أما عند التعارض بين مكتسبات هذه النظريات الإنسانية واجتهاد السلف وعلماء المسلمين ـ ما لم يكن إجماعًا ـ؛ فيُنظر في محل الخلاف، ويُحسم بقواعد المنطق. ■



الهدف من دراسة فلسفة العلوم

٢٠١٣/٦/١١م

ليس الهـدف من دراستـنـا لفلسفـة العلوم الغربيَّـة وتاريخهـا وحاضرهـا المعـاصر هو «الرفاهيَّـة الفكريَّـة»، و«الرياضـة الذهنيَّـة»! بل إنَّ الهدف، كما أراه، هـو: صياغـة نظرية معرفـة /علميـة ذات هويَّة إسلاميَّة وعربيَّة أصيلة، تحتوي على مُكَوِّنـين رئيسيـين:

- **المُكَوِّن الأول:** هو «وعاء معرفي» مُتكامل يستقبل بفعاليَّة ونجاح واستدامة منجزات العلوم الغربيَّة بمراتبها المعرفيَّة المختلفة وفروعها العامة والدقيقة.

- **والمُكَوِّن الثاني:** هو «إطار لغوي /معرفي / فلسفي / علمي» ذو صبغة إسلامية أصيلة يُمكن من خلاله زرع دوافع البحث العلمي والشغف به في نفوس الشباب، وإمدادهم بالآليات اللاَّزمة لتحقيق نهضة علميَّة إسلاميَّة /عربيَّة شاملة في كل مجالات العلوم النظرية والتطبيقيـة. ■



النقد الذاتي ومعيار التخطئة

٢٠١٣/٨/١٦م

منهجي في النقد الذاتي . باختصار شديد . يجب أن تسعى لتثبت خطأ أفكارك، وتبحث عن العوار والخلل بها، لا العكس!



لأن

سعيك لإثبات خطأ أفكارك...

- إمّا أنّه سيكلل بالنجاح، ومن ثمّ ستتجه للبحث عن الحق في اتجاه مختلف وبأفكار مختلفة.
- وإمّا أنّه سيفشل، ومن ثمّ ستكون قد تيقّنت من صواب أفكارك، وفي نفس الوقت أعددت ردودًا متكاملة على النقد الذي يُمكن أن يوجه إليها.

أمّا سعيك لإثبات صحة أفكارك؛ فسيمنعك من ممارسة النقد الذاتي ابتداءً، وسيحول بينك وبين العيوب والسلبيات الموجودة في هذه الأفكار؛ لانشغالك بالبحث عن الإيجابيات والميزات فيها! ■







مركز بحثي يعتني بالدراسات الدينية والثقافية وكل ما يساهم في عملية ربط المفاهيم والتصورات بالوحي وإخضاعها له.




مركز تفكر للبحوث والدراسات